عولمة الثقافي
والتنازع المفهومي بين الثقافة والحضارة

"دراسة ثقافية"

علاء عبد الهادي[1]

الملخص العربي:

شهد القرنان الماضيان من الألفية المنصرمة تطورات هائلة قامت بتغيير العالَم على نحو شديد التسارع، خصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك بعد دخول كل من الرأسمالية التاريخية، والإشتراكية، في بداية السبعينيات، في أزمة طاحنة، وظهور ما يسمى بسياسات العولمة، التي أضحى لها أثر بالغ في تشكيل الوعي الإنساني المعاصر بمفهومي الزمن والمكان، وبطرائق تنظيمهما، وبمحمولاتهما الرمزية ذات التأثير في البيئات الثقافية. وتكمن المشكلة الملحة التي تطرحها سياسات العولمة على كثير من شعوب العالم في; أن المركز يقدم ثقافته بوصفها حضارة.

تنتمي هذه الدراسة إلى حقل "الدراسات الثقافية"، وتعالج مفهوم الثقافة في بيئتنا المعرفية المعاصرة، بوصفه مفهومًا متغيّرًا، لا يعرف الثبات، وذلك من خلال اشتباكه مع مفهوم آخر هو مفهوم الحضارة. "وبما ان الدراسات الثقافية تُعدّ في الأساس ذات توجه نظري، فتأخذ من الخطابات الماركسية، والسيميائية، والنسوية، وغيرها، فإنه لا ينظر إليها بوصفها مجالاً معرفيًّا مستقلاً بذاته، ولكن ينظر إليها بوصفها مجالاً متسعًا تتداخل فيه الاختصاصات، وتهتم بدراسة أوجه المجتمع الثقافية المختلفة. وتعد القيم الثقافية مهمة بخاصة لأنها تشكل المبادئ الأساسية التي ينتظم حولها النشاط الاقتصادي، ودون نشاط اقتصادي يغدو التقدم محالاً.

كما تتناول هذه الورقة في مجموعة من المحاور، أبرز استراتيجيات العولمة، وأبعادها التي أثرت في الواقع الدولي المعيش، وذلك من خلال الآتي؛

1- الإنسان، وتهديد فضائه الفيزيائي.

---

1) **أ د. علاء عبد الهادي:** أستاذ الدراسات الأدبية والبلاغية والنقدية، الناقد، الشاعر، رئيس نقابة اتحاد كتاب مصر، الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب العرب.

2- هيمنة أنماط الإنتاج الرأسمالي.

3- الصورة واللغة.

4- التدفق الثقافي.

5- الثورة المعلوماتية، والنموذج الثقافي الأميركي.

6- الهويات الفردية، والهوية الكلية.

7- سيادة الدولة القومية، وتحولات القانون الدولي.

وهي سبعة محاور أثبت تناولها زيادة اتساع الهوة بين الدول المتقدمة، والدول المتخلفة.

Abstract

Globalising the Cultural

And the Dichotomy of Culture/ Civilaization

"A Cultural Study"

Alaa Abd al-Hady

I have started this approach by a conceptual tackling of the dichotomy; culture، and civilaization. In addition to that، I have scrutinized the pivotal concepts of Globalization، (globalization) in its literal sense is the process of making، transformation of some things or phenomena into global ones. It can be described as the erasure of national boundaries for economic purposes.

This approach is related to the field of "Cultural Studies"، in which I have dealt with the main distinctive dimensions and/ or stratigies which affect the world in several different ways، such as:

1- The man، and the unsustainable threat done to his Physical space; the ecological factors.
2- Hegemony of norms of production of capitalism.
3- Picture and language.
4- Cultural flow.
5- Knowledge revolution، and the diffusion of American popular culture.
6- Micro identities، and macro identity.
7- The sovereignty of nation state، and the changes of the international law.

These seven dimensions and/ or stratigies of globalisation assure the unequal footing and power between developed and developing nations with respect to globalisation.

أولاً: حول الثقافة والحضارة:

تتحدد اللعبة الدولية الآن، أكثر من أي وقت مضى، من خلال اختيار المبادئ التي يجري على أساسها تنظيم المجتمعات، "فقد اكتشفت شعوب البلدان الصناعية الغربية، التي يعضدها تراثها الإنساني والديمقراطي، أنه لا يمكنها أن تحجم –كغيرها– عن التفكير في الأخلاق، وفي الكائن البشري. وليس التصدي لتدفقات الهجرة هو وحده الذي يثنيها عن ذلك، بل انتشار نماذج استهلاكية، وإنتاجية، وإدارية، أيضًا، تتعارض مع نماذج تنظيم العمل التقليدية، والعلاقات الاجتماعية، والقومية، فلم تعد "الذات" و"الآخر" مجرد مسألة فلسفية، أو مشكلة علاقات خارجية تعالجها سلطات الدولة، بل أصبحت السياسة الخارجية أمرًا يتصل بالحياة اليومية وتعني كل فرد"[2]. ومن المهم أن نشير هنا إلى قانون مهم يمكننا استنتاجه في هذا السياق هو "أن قوة تأثير الصفوة الرأسمالية المحلية، وصور نتاجها الثقافية على المخزون الرمزي لمجتمعاتها، يتناسب تناسباً طردياً، مع اندماجها مع سياسات العولمة". فقد قامت "ثقافة الاستهلاك، المطعمة بالقيم الفردية، باختراق حثيث للثقافات التقليدية، مدمجة إياها في البنية الاستهلاكية للثقافة الحديثة، عبر خلق صور ذهنية لها امتداد عالمي، له علاقات مباشرة بالسوق الرأسمالي، على نحو يجعل [هذه السوق] مؤهلة لأن تلعب دوراً أساسياً في صوغ أشكال التفاعل بين البشر"[3].

لم تبدأ العولمة الحديثة الدخول في مرحلة ملموسة نسبيًّا إلا مع ظهور الأفكار الواضحة المتعلقة بالصلة بين القومية والدولية، ويشير تاريخ مصطلح "العولمة" إلى أن الكلمة لم تستخدم في الأعمال الأكاديمية، أو الصحافة الشعبية، إلا منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، حيث أضحت "العولمة" محورًا لمعظم المناقشات السياسية، والمناظرات الاقتصادية، فإذا ما اتفقنا على أن التفاعلات الثقافية التقليدية، كانت ترتبط بأماكن محددة، وكانت لها جغرافياتها النوعية، يصبح الربط حينئذٍ بين الثقافة والعولمة عسيرًا، لكن التطورات التي شهدها القرن الماضي من الألفية المنصرمة في تكنولوجيا الاتصالات التي غيرت العالَم، معلنةً عن بداية ثورة معلوماتية جديدة،

---

(2) بادى، برتران، ماري – كلودسموتس.، انقلاب العالم: سوسيولوچيا المسرح الدولي.، ترجمة، سوزان خليل.، القاهرة.، مكتبة الأسرة.، 2006.، ص.، 230.

(3) انظر: زايد، أحمد.، "عولمة الحداثة وتفكيك الثقافة الوطنية"، عالم الفكر.، 32: 7-38.

بعد الثورة الصناعية، في العقود الثلاثة الأخيرة بخاصة، تجعل هذا الربط مبررًا، خصوصًا بعد دخول الرأسمالية التاريخية، والاشتراكية، في بداية السبعينيات في أزمة طاحنة، وظهور ما يسمى بسياسات العولمة، التي أضحى لها أثر بالغ في تشكيل الوعي الإنساني المعاصر بمفهومي الزمان والمكان، وبطرائق تنظيمهما، وبمحمولاتهما الرمزية ذات التأثير في البيئات الثقافية; لاتتعلق العولمة بالاعتماد الاقتصادي المتبادل فحسب، ولكنها تتعلق أيضًا بتحول الزمان والمكان في حياتنا. فالأحداث التي تجري بعيدًا عنا – اقتصادية كانت أم غير اقتصادية – تؤثر علىناعلى نحو مباشر وبشكل فوري أكثر مما كان يحدث من قبل[4]. فقد ادى هذا الحضور القوي لتكنولوجيا الاتصال الجديدة، إلى إحداث تغيرات مهمة في ديناميات العلاقة بين الإنسان والمكان، وما يرتبط بذلك من إعادة تنظيم بنيوي للزمن نفسه، وأثر ذلك على خلق أسواق مستقبلية جديدة، تقود رأس المال من مفهومه القديم إلى بعده الثقافي المعاصر ايضًا، وهو بعد أضحى شديد التأثير على النسيج الاجتماعي في الدول القومية.

وينهض هذا الاقتصاد الكوكبي على الإدعاء بأن السوق "يعمل عبر العالم بوصفه وحدة وظيفية في [ما يسمى] الزمن الواقعي، [وقد] أصبح هذا ممكنًا من خلال التحول الثقافي الذي غير من الأساليب التي يرتبط بها كل من بعدي الزمان والمكان"[5]. على الجانب الآخر، هناك فريق يرى العولمة محض خرافة، أو أنها على أقصى تقدير استمرار لتطورات راسخة وطويلة.

وتعني العولمة في أعم معانيها "دمج العالم، وتكثيف الوعي به بوصفه كلاً"[6]. وهذا ما ينشأ عنه على الجانب المقابل، "ازدياد الوعي بالذوات الفردية، والقومية، والعرقية، خوفًا من استلابها"[7]. وذلك في ضوء "جدلية تفكيكية بين الاتجاهات نحو التجانس، والاتجاهات نحو التغاير[8]. ويُعدّ تعبير "النظام العالمي الجديد"، وصفًا دقيقًا للعالم الذي نعيشه الآن، وهو عالم "يسمح لأصحاب البنوك، وخبراء التنمية، أن يرسموا خريطة تدفق موارد العالم، وذلك وفق رؤية

---

(4) نفسه.

(5) انظر: محيي الدين، محمد "عالم جديد يتخلق"، [عرض لكتاب مانول كاستي حول عصر المعلومات]، عالم الفكر.، 112: 275- 88.

(6) انظر: فيذرستون، مايك.، وآخرون.، محدثات العولمة.، ترجمة، عبد الوهاب علوب.، مراجعة وتقديم، جابر عصفور.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2005.، ص.، 94.

(7) انظر: بورديو، بيير.، مرجع سابق.، ص.، 234.

(8) فيذرستون. مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 111.

شاملة لاقتصاد عالمي يعمل، بالأسلوب نفسه، في كل مكان، ويقوم بمجانسة أساليب الحياة، والثقافة، والقيم، وهذا ما جعل الاتجار بالثقافة ممكنًا ومتاحًا، فالأفلام السينمائية الكبيرة على سبيل المثال، تُصَمّم كي تحقق نجاحًا في بومباي، وفي بروكلين، على حدّ سواء"![9].

وهذا ما جعل الثقافة مركزَ اهتمام اقتصادي وسياسي، جاوز الحدود الجغرافية المحلية، فشهد العالم نتيجة هذا التطور تبدلاً هائلاً في بنياته، وفي التجليات الرمزية الجديدة لهذه البنيات، وهناك من يذهب إلى أن العولمة ليست واقعًا فحسب، بل إنها واقع متقدم دون منازع. لأنها لا تتعلق بالاعتماد الاقتصادي المتبادل، ولكنها تتعلق أيضًا بتحولات الزمان والمكان في حياتنا. "فالأحداث التي تجري بعيدًا عنا – اقتصادية كانت أو غير اقتصادية – تؤثر علينا على نحو مباشر و فوري، أكثر مما كان يحدث من قبل"[10]. لأن العالم الذي يعرف الاتصال اللحظي، ممثلاً في أدوات الاتصال المرئي بخاصة، هذا العالم الذي ينخرط فيه أولئك الذين يعيشون في أفقر بلدان العالم، يعمل على قلقلة المؤسسات المحلية، وأساليب الحياة اليومية، بما يبثه من تأثير، ويبدو تأثير التليفزيون هنا ملحوظًا في هذا المجال. فمعظم المعلقين –على سبيل المثال– يتفقون على "أن أحداث العالم 1989 في أوربا الشرقية لم تكن لتحدث على النحو الذي حدثت به لولا التليفزيون"[11].

إن العولمة بوصفها موضوعا، تعد مدخلا مفاهيميا لمشكلة النظام العالمي بالمعنى الأكثر عمومية. فتعدّ العولمة عملية يتم من خلالها؛ "بلورة العالم الكلي بوصفه مكانًا واحدًا، وذلك للإسراع من نشوء الظرف الإنساني العالمي، والوعي بالكرة الأرضية بوصفها كلاً واحدًا، إن هذه الصيغة الخاصة للتجانس تتجسد في ذلك الامتصاص الهائل للأشياء (...)، لكن التجانس لن يكون أبدًا كاملاً، بل إنه لا يطلب غير الاعتراف بتلك الاختلافات وامتصاصها

---

(9) انظر: سمايرز، جووست.، الفنون والآداب تحت ضغط العولمة.، ترجمة، طلعت الشايب.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2005.، ص.، 227.

(10) انظر: جيدنز، أنتونى.، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية.، ترجمة، أحمد زايد، محمد محيي الدين، مراجعة وتقديم، محمد الجوهري.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 1999.، ص ص.، 62- 3.

(11) نفسه.، ص.، 65.

فحسب، يحدث ذلك في داخل إطار أكثر اتساعًا لما يُعدّ في جوهره تصورًا أمريكيًا للعالم"[12]. كما يشير مصطلح العولمة إلى "أيديولوجية السوق التي يفرضها صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي، والدول الصناعية السبع الكبرى متوجة بالجات (GATT). وهذا ما يعني سوقًا عالميًا، كسبت فيه الولايات المتحدة الحرب الباردة فأصبحت القائد الأخلاقي الذي لا يحدّد معيار التجارة الحرّة فحسب، ولكنه يحدد حقوق الإنسان أيضًا، وبهذا المعنى نجد أن الذي ساد العالم وأصبح عولميًا هو رأسمالية النمط الأمريكي، ومفهومه الضمني لرؤيته العالمية"[13]. وبعبارة أخرى، فإن العولمة بوصفها موضوعا، تعدّ مدخلا مفهوميًا لمشكلة النظام العالمي، وأهداف المسيطرين على هذا النظام. حيث ظهر – في السنوات الأخيرة– عدد هائل من الدراسات عن العولمة، تناولت جانبًا مهمًا فيها، وهو الجانب الخاص بتزايد هيمنة ثقافات مركزية معينة; "الجانب الهرمي للامبريالية، الذي اتسم بانتشار القيم والسلع الاستهلاكية، وأنماط الحياة الأمريكية، وهي سمة يُشارُ إليها في عدد من المناقشات باسم الامبريالية الثقافية، التي انطلقت ضدها صيحات كثيرة تحذر من طمس الفوارق الثقافية، ليس في الهامش الاقتصادي الرسمي فحسب، بل في أوربا الغربية التي سادتها في أواخر الخمسينيات، وفي الستينيات حالة من الذعر – بين صفوف النخبة المثقفة على أقل تقدير– من "الخطر الأمريكي" وهيمنة ثقافة الكوكاكولا"[14]. أما المسألة المطروحة هنا فتتمثل في أن المركز يستعمر عقول الأطراف على نحو تراكمي – وذلك من خلال أُطر العملية الثقافية التي يمر عبرها التدفق عابر القوميات بسهولة، ومن بينها إطار السوق الذي يبدو، بطبيعة الحال، بارزًا[15].

ويجدر بنا الإشارة إلى وجهة نظر شائعة حول العولمة لرونالد روبرتسون، وإن كنا لا نتفق معها، كما سيتضح لاحقًا، تتمثل في وجود مراحل خمس قادت العالم إلى الظرف الحالي هي[i]:

---

(12) انظر: كينج، أنطوني.، "فضاءات الثقافة، فضاءات المعرفة".، في: الثقافة، والعولمة، والنظام العالمي.، تحرير: أنطوني كينج.، ترجمة، محمد يحيى، شهرت العالم، هالة فؤاد، ط، 2.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2001.، ص.، 32.

(13) انظر: سمايرز، جووست.، مرجع سابق، ص: 221.

(14) فيذرستون، مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 94.

(15) هانرز، أولف.، "سيناريوهات ثقافات الأطراف".، في: الثقافة والعولمة والنظام العالمي.، تحرير، أنطوني كينج.، ترجمة، محمد يحيى، شهرت العالم، هالة فؤاد.، مراجعة، محمد يحيى، ط، 2.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2001.، ص.، 178.

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الجنينية، وقد استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن السادس عشر، حتى منتصف القرن الثامن عشر. وشهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية، كما اتسع فيها مجال الكنيسة الكاثوليكية، وتعمقت من خلالها الأفكار الخاصة بالفرد، وبالإنسانية، فسادت نظرية مركزية للعالم، وبدأ قيام الجغرافيا الحديثة، كما ساد التقويم الجريجورى، الذي لم يزل تقويمًا شائعًا في معظم دول العالم حتى الآن.

المرحلة الثانية، وهي مرحلة النشوء، وقد دامت في أوروبا –على نحو أساس– من منتصف القرن الثامن عشر حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. وفيها قام تحول حاد في فكرة الدولة الوحدوية المتجانسة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقة الدولية الرسمية، مثلما نشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية، فضلاً عن زيادة الاتفاقات الدولية إلى حد كبير، وظهور المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، وهي المرحلة التي بدأت فيها مشكلة قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الانطلاق، واستمرت من سبعينيات القرن التاسع عشر حتى منتصف العشرينيات من القرن العشرين. ويشير الانطلاق هنا إلى الفترة التي أظهرت فيها اتجاهات العولمة نموًا متزايدا، أفسح الطريق إلى شكلٍ لا سبيل إلى الوقوف في وجهه، يرتكز على أربع نقاط مرجعية هي[16]:

1- المجتمعات القومية،

2- الأفراد،

3- النظام العالمي للمجتمعات،

4- النوع الإنساني.

وقد ظهرت في هذه المرحلة مفاهيم كونية مثل "التطور الصحيح" للمجتمع القومي، بالإضافة إلى مفاهيم أخر ارتبطت بالهويتين؛ القومية والفردية، كما شهدت هذه المرحلة إدماجًا متسارعًا في عددٍ من المجتمعات غير الأوروبية فيما يسمى "المجتمع الدولي"، بالإضافة إلى

---

(16) انظر: كينج، أنطوني.، "فضاءات الثقافة، فضاءات المعرفة".، في: الثقافة، والعولمة، والنظام العالمي.، مرجع سابق.، ص.، 34.

ظهور اهتمام دولي خاص بالأفكار الخاصة بالإنسانية، ومحاولة تطبيقها، فضلاً عن تزايد شكول الاتصال على المستوى الكوكبي، وتعاظم سرعتها. وقد وقعت في هذه المرحلة أول حرب عالمية، شهد العالم بعدها ظهور عصبة الأمم.

المرحلة الرابعة، وهي مرحلة الصراع من أجل الهيمنة، واستمرت من منتصف عشرينيات هذا القرن حتى أواخر الستينيات. وبدأ فيها تنامي الخلافات، والحروب الفكرية، إلى حدٍّ غير مسبوق.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة عدم اليقين؛ وبدأت في أواخر الستينيات، وتشير هذه المرحلة إلى الأزمات التي شهدها العالم في التسعينيات، كما شهدت هذه المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية، وازدياد عدد المؤسسات الكونية، والحركات العالمية.

تضع فكرة هذا التقسيم المرحلي تاريخ أوروبا بوصفه تاريخ العالم! فمن الواضح أن هذا التقسيم ذو نزعة أوروبية مركزية، وأن بداياته غير مبررة تاريخيًّا، فضلاً عن أن تمفصلاته الزمنية، يقبل أي تناول لهذه الحقب الممتدة على مدى المراحل الخمس الآنفة، عشرات التقسيمات المختلفة التي يمكنها أن تتسم بتماسك منطقي، وبنية تحليلية أقوى، وهذا ما لا فائدة في ضرب المثل له، للتدليل على صحته في هذا السياق. أما ما يشير إليه هذا الرأي فهو أنه يجعل من مفهوم العولمة بعامة، مفهومًا دالاً على أية حقبة تمتد فيها "مجموعة متميزة من الروابط والممارسات الاجتماعية من مجال إقليمي إلى قاري، وذلك من خلال "بنى مؤسسية عالمية، تنظم المجال العالمي القائم، ومختلف الأنماط الثقافية العالمية"[17]، وهذا ما يمنح المفهوم أبعادًا تاريخية ممتدة، دون تحديد دقيق لحيزه التاريخي.

وللعولمة تأثيران أساسيان، على الثقافات المحلية والقومية، الأول تأثير قوي يقوم "بمجانسة السياقات المحلية، بحيث يصبح للذوات –في مختلف الأوضاع في النسق– ميل إلى إضفاء المعنى نفسه على الأشياء، والصور، وأنماط التجسيد المعولمة، والثاني تأثير ضعيف، يترتب عليه أن المحلي يستوعب العالمي في نطاقه الخاص بالمعنى الذي يتم تطبيقه"[18]. فليست العولمة مجرد أمر من أمور اعتصار المجتمعات، والمناطق، والحضارات، بمختلف

---

(17) فيذرستون، مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص ص.، 100- 1.

(18) فريدمان، جوناثان.، "النسق العالمي، والعولمة، ومتغيرات الحداثة"، في: فيذرستون، مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 109.

الطرائق الإشكالية فحسب، وإنما هي كثافة حدوث ذلك داخل المجتمعات المبنية قوميًا أيضا. وفي يومنا هذا، "لا يبدأ الشعور بالأجنبية (foreignness) عند حافة الماء، وإنما عند حافة الجلد" [19]. وهذا ما يؤكد أن الأفراد يشكلون جزءًا من عملية العولمة. فعلى الرغم من أن مثقفي الغرب يفسرون العالم بوصفه مكانًا واحدًا، فإن هذا لا يُعَدّ في حد ذاته من حقائق العولمة، ما لم يتحول هذا إلى تفسير سائد في بقية أنحاء العالم أما "الشرط الأساسي للعولمة القوية فهو مجانسة السياقات المحلية بحيث يكون للذوات في مختلف الأوضاع في النسق ميل إلى إضفاء المعنى نفسه، على الأشياء أنفسها والصور، وأنماط التجسيد المعولمة. أما العولمة الضعيفة فيترتب عليها أن المحلي يستوعب العالمي في نطاقه الخاص بالمعنى الذي يتم تطبيقه"[20]. فقد تضم العولمة مدى مذهلاً من التكيفات التي تدمج حركة السلع والخدمات في الثقافات المحلية، بدلاً من الهيمنة على هذه الثقافات وتسطيحها، وتجدر الإشارة إلى وجود أكثر من عولمة، "فهناك عولمة في مجال المعلومات، والمخدرات، والأوبئة، والبيئة، وطبعًا قبل كل هذا وذاك في مجال المال، أما ما يزيد الأمر تعقيدًا فيكمن في أن العولمة تتسارع في المجالات المختلفة بسرعات متباينة"[21].

ويمكننا أن نحدد عملية العولمة، على نحو أوضح، "من خلال التمييز بين كلٍّ من الترابط من أعلى إلى أسفل، والتكيف من أسفل إلى أعلى، وما يتوسطهما من أرضية للتفاوض. تنتج العولمة في الحالة الأولى –من أعلى إلى أسفل– روابط بين مراكز القوة مثل الروابط التجارية بين التكتلات المالية، والروابط القسرية بين القوى العسكرية، والروابط الثقافية بين التجمعات الدينية أو العرقية، والتركيبات الممكنة بين الثلاثة. وتبدو العولمة في الحالة الثانية – من أسفل إلى أعلى– مختلفة؛ وتشمل روابطها؛ تيارات الهجرة بعيدة المدى، والمكالمات الهاتفية

---

(19) انظر: روبرتسون، رولاند.، "النظرية الاجتماعية، والنسبية الثقافية، ومشكلة العالمية".، في: الثقافة والعولمة والنظام العالمي.، مرجع سابق.، ص.، 116- 7.

(20) فيذرستون. مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 104.

(21) هانس- بيتر مارتين، هارالد شومان.، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية.، ترجمة عدنان عباس علي.، ط، 2.، الكويت.، سلسلة عالم المعرفة.، 2003.، ص.، 296.

عبر الحدود والمحيطات، والإيداعات والهدايا التي يرسلها المهاجرون إلى قراهم في أوطانهم، والتشارك في المعلومات من منظمي الحركات الاجتماعية"[22].

ولا تشجع العولمة منطق التكامل وحسب، بل تهيئ الظروف المواتية للاستبعاد أيضًا، وذلك حين تدفع إلى الأطراف جميع أولئك الذين لا يملكون القدرة على الدخول في الشبكات الدولية، أو يعدمون قدرة التأثير من أجل تعديل اتجاهها. وهو استبعاد مركب، ومتعدد الأبعاد: لأنه يتعلق بدول مهمشة على المسرح العالمي، وبسكان مهمشين في داخل جماعتهم في الآن ذاته. فقد تلعب الآليات الدولية للاستبعاد. دورها، في الواقع، في داخل المجتمعات ذاتها؛ مثلما هي الحال في العالم النامي؛ الذي يعاني من عمق الهوة بين سكان الريف وسكان الحضر، في عدد من دول العالم النامي، فضلاً عما نراه من فجوة تتزايد بين بورجوازية جديدة مميزة، وطبقة عمالية مستغلة تحضرت مؤخرًا، وبصورة سيئة؛ ومثل ما نلاحظه أيضًا في العالم المتقدم، الذي يتكون فيه الآن عالم رابع، يتألف من المهاجرين، والفقراء الجدد، الذين يعانون على نحو مباشر، من الضغط الذي يمارسه النظام العالمي الجديد، وهم مجبرون على التشكل وفق معاييره إلى حدّ كبير"[23].

أما "الثقافة فهي محدِّد مهمّ لقدرة الأمة على أن تزدهر، ذلك لأن الثقافة تصوغ أفكار الأفراد عن المخاطرة والجزاء والفرصة. وندفع هنا بأن القيم الثقافية مهمة في عملية التقدم البشري، لأنها تصوغ حقًّا طريقة تفكير المرء بشأن التقدم[24]. ويذهب عدد من المفكرين إلى أن ثمة شيئًا شديد الغرابة حول الكيفية التي يجري بها استخدام مفهوم الثقافة اليوم، وذلك بعد أن أضحى مفهوم الثقافة موضوعًا لتفكير متصل، أكثر شيوعًا وجدية من أية فترة سابقة. ويُعدّ "مصطلح الثقافة من الكلمات الشاملة ذات الدلالات المتداخلة والمعقدة في اللغة الانجليزية؛ وقد توسع هذا المفهوم – من أوائل القرن السادس عشر– ليشمل العناية بالتطور البشري، بالإضافة إلى معناه الأساس الذي كان يشير إلى العناية بشيء ما، على نحو جوهري، مثل المحصولات

---

(22) انظر: تِلي، تشارلز.، الحركة الاجتماعية 1768 – 2004.، ترجمة وتقديم، ربيع وهبه.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2005.، ص ص.، 205- 6.

(23) انظر: بادى، برتران، ماري – كلودسموتس.، مرجع سابق.، ص ص.، 193- 4.

(24) انظر: ليندساى، ستاسى.، "الثقافة، والنماذج الذهنية، والرخاء القومي"، في: الثقافات وقيم التقدم.، تحرير، لورانس إى. هاريزون، صمويل پى. هنتجتون.، ترجمة، شوقي جلال.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2005.، ص ص.، 469- 70.

والحيوانات"[25]. ولا تدل كلمة ثقافة على ما هو أسمَى فحسب، فضلاً عن أنه من الخطأ أن ننظر إلى معنى هذه الكلمة بوصفها دالاً على عملية أحادية الاتجاه. وذلك لما تتسم به الثقافات من تعددية المعنى، وهي تعددية مرتبطة بالسياق إلى حد بعيد، ومضطربة داخليًا، فليس من الضروري أن تكون معرفتنا لموقع الإنتاج الثقافي ووسائله، وأسلوب توزيعه، قادرة على الكشف عن كيفية استهلاك الثقافة"[26]. وذلك لأن تنوع المبادئ وتشابكها الخاص بتنظيم العملية الثقافية، يتضمن أمورًا عديدة غير يقينية، وهذا واضح دون لبس، فيما يتعلق بنتائجها بخاصة.

أُستعملت كلمة الثقافة في مفهومات عديدة، وفي مجالات مختلفة، وعبر أنماط تفكير متباينة، بل متضاربة أحيانًا؛ بحيث باتت من أكثر الكلمات غموضًا، وأشدها تضليلاً في الاستعمال. وتشير كلمة ثقافة إلى الاتجاه العام لثقافة أوروبا في القرن الثامن عشر، هذا الاتجاه الذي هوجم بسبب هيمنة أوروبا، واستبعادها للعالم، وهذا ما يدعونا إلى الحديث عن ثقافات، لا ثقافة واحدة؛ ثقافات متغيرة، لأمم مختلفة، وفي حقب مختلفة؛ ثقافات تتغير بتغير مجتمعاتها، وأنماطها الاقتصادية في الأمة الواحدة أيضًا، حينئذٍ فحسب، تقترب الثقافة من مفهومها الانثروبولوجي"[27]. وإن كان هناك اتفاق مبدئي، بين مجموعة من العلماء، يذهب إلى أن تعريف "الثقافة" "أصبح من المشكلات المركزية التي أخذت تزداد وضوحًا، يومًا بعد آخر"[28]، فنحن "نعلم أن الثقافة تنتج للاستهلاك العالمي، لكننا لا نعلم ما الذي يفهمه العالم مما يستقبله. ربما كانت الثقافة "رصيدًا من الأفكار تنتقل اجتماعيًّا، وتتولد عبر الأجيال، وترتبط بكيفية العيش، وبإصدار الأحكام؛ سواء كانت أحكامًا عامة، أو أحكامًا تتعلق بمجالات محددة ومميزة للحياة، فهي منظومة معلومات لها مستويات متباينة من الخصوصية؛ وتشكل الثقافة –في مستوى آخر– إطارًا من الأفكار عن الأساليب التي تعرض الذات بها نفسها في نطاق عام؛ وهي على مستوى

---

(25) انظر: وليامز، ريموند، الكلمات المفاتيح.، ترجمة، نعيمان عثمان، تقديم، خلال أسد، مراجعة، محمد بريري.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2005.، ص.، 117.

(26) توريم. مورين، "الخصوصية والثقافة".، في: الثقافة والعولمة والنظام العالمي.، مرجع سابق.، ص.، 214.

(27) انظر: وليامز، ريموند.، مرجع سابق.، ص ص: 59& 116-120.

(28) إيمانويل، والرشتين.، "العالمي والمعين (المخصَّص): التوفيق بين نظريات الثقافة المتعارضة".، في: الثقافة، والعولمة، والنظام العالمي.، تحرير، أنطوني كينج.، مرجع سابق.، ص.، 251.

آخر منظومة معلومات صغرى، بل إنها قد تشير إلى وصفة لصناعة أطعمة مشهورة في مكان ما مثل الحمص بالكاري، أو القديد.."[29].

تغير في أواخر القرن العشرين دور الثقافة في الدول الرأسمالية المتقدمة تغيرًا جذريًّا، إلى درجة يمكن القول معها إن الثقافة تساعد على تنظيم الحياة الاجتماعية، ولا تقتصر على مجرد تجسيدها. وذلك بعد أن تدنت مكانة الأحزاب السياسية، وسائر صيغ المشاركة التي توسطت بين المجال الليبرالي العام، والمجال الخاص، فزادت أهمية الشاشة المرئية، ووسائل الإعلام الحديثة، مثل برامج اللقاءات والبريد المباشر. كما ارتفعت مكانة الثقافة السلعية، و"المجتمع المدني"، والإعلام، بوصفها مجالات تسهم في خلق الهوية. وتعدّ الثقافة من وجهة النظر العالمية "نتاجًا أصيلاً للحداثة الغربية التي تحول الاختلاف إلى جوهر، أما نقطة البدء فيها فهي الوعي بالتميز، أي بالاختلاف، وبالسبل المغايرة لعمل الشيء نفسه، و"حين يمكن إرجاع الاختلاف إلى السكان المتميزين تكون لدينا ثقافة أو ثقافات، من هنا يتحول الاختلاف إلى عرق، ونص، ومثال، وقاعدة، وبنية، دون الحاجة إلى اختبار العملية الفعلية التي يُنسخ بها التميز"[30]. وقد مرّ النسق السلطوي لتأويل الاختلاف عن الآخر وتفسيره بتغيير كبير، إلى درجة أن كلمة ثقافة أصبحت تشيرعلى نحو مطرد إلى الاختلاف عن الآخر. "فقد حدث تحول من اغتراب الآخر غير الأوروبي، الذي كان يتم تأويله في الأفق المسيحي للقرن السادس عشر، وفق الانشغال التنويري بالآخر، بوصفه جاهلاً، ومن استخدام القرن التاسع عشر للزمن بوصفه محصورا بين ما هو أوروبي، وما هو آخر غير أوروبي، إلى توظيف القرن العشرين للثقافة"[31].

تؤدي الثقافة –وهي أداة حديثة– إذا طبقت على السياق العالمي الذي نشأت فيه، إلى تحويل العالم إلى جوهر، وإلى إيجاد صيغة لمختلف الثقافات الفرعية ذات التقاليد، أو الجماعات العرقية، أوالأجناس، حسب الحقبة التاريخية، وهويات القائمين بتحديد الهوية"[32]. فهي "منظومة من السمات التي تميز جماعة دون أخرى، بصرف النظر عن تمثيلها للأنواع الأدبية والفنية التي درجنا على إطلاق لفظ الثقافة حصرًا على تجلياتها، وهناك من يخصها بالمعنى الأدبي

(29) هاريزون ، لورانس إى.، وصمويل پى. هنتنجتون.، مرجع سابق.، ص.، 362.
(30) فريدمان، جوناثان.، مرجع سابق، ص.، 107.
(31) انظر: روبرتسون، رونالد.، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية.، مرجع سابق.، ص.، 214.
(32) انظر: فيذرستون، مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 107.

للمصطلح; بوصفها منظومة من ظواهر أكثر تميزًا وحضورًا من منظومة أخرى من الظواهر في داخل جماعة محددة، وهذا تميز تقويمي ومحدد، يحسبه عدد من المفكرين جزءًا لا يتجزأ من مشكلة التعريف" [33].ويرى ريموند ويليامز أننا يجب أن ندرك ثلاثة أصناف عريضة من الاستعمالات لكلمة ثقافة: [34]

1. الاسم المستقل والمجرد الذي يصف عملية تطور ثقافي وروحي وجمالي بعامة، وذلك بداية من القرن الثامن عشر.
2. الاسم المستقل، الدال على طريقة حياة معينة، سواء كان مستعملاً على نحو عام، أو على نمط محدد، لحقبة، أو لمجموعة، أوللبشرية بعامة.
3. الاسم المستقل، والمجرد، الذي يضيف أعمال النشاط الفكري، وممارسات النشاط الفني؛ بحيث تصبح الثقافة دالة على نحو أساسي على النشاطات الموسيقية، والأدبية، والتشكيلية، والمسرحية، والسينمائية، والتي قد تشمل فيما تشمله؛ الفلسفة، والمعرفة، والتاريخ، وهذا هو الاستعمال المتأخر نسبيا في تطور معنى الثقافة والذي يصعب تأريخه بدقة.

وفي كل هذه الأحوال يمكن تقسيم محتوى الثقافة إلى ثلاثة أقسام، وذلك على أساس مدى اشتراك أفراد الجماعة في عناصر كل قسم منها، وهذه الأقسام هي[35]:

1- عموميات الثقافة: وهي الأفكار، والعادات، والتقاليد العاطفية المختلفة، وأنماط السلوك، وطرائق التفكير التي يشترك فيها أفراد المجتمع العاقلون، وهذه العموميات تختلف من ثقافة إلى أخرى. وهي التي تكوّن الأساس العام الذي تتميز به الثقافات.

2- خصوصيات الثقافة: وهي العادات والتقاليد والأنماط السلوكية المختلفة المتعلقة بنشاطات اجتماعية، بينها تأثير متبادل؛ حددها المجتمع للقطاعات المختلفة منه، في

---

(33) انظر: كينج، أنطوني.، "فضاءات الثقافة، فضاءات المعرفة".، في: الثقافة، والعولمة، والنظام العالمي.، مرجع سابق.،200.، ص.، 20.

(34) انظر: وليامز، ريموند.، مرجع سابق.، ص ص.، 116 - 20.

(35) انظر: غنيم، سيد محمد.، سيكولوجية الشخصية؛ محدداتها، قياسها، نظرياتها.، القاهرة، دار النهضة العربية.، د. ت.، ص ص.، 100- 1.

أثناء تقسيمه للعمل بين أفراده، والعناصر الثقافية التي تشتمل عليها خصوصيات الثقافة هي في معظمها خاصة بالمهارات اليدوية، وبالمعرفة الفنية. وبالرغم من كونها مقصورة على جماعات معينة في المجتمع، فإن فائدتها تعم جميع الأفراد. فجماعات الأطباء والمهندسين والمحامين لكل منها خصوصيات ثقافية تميزها عن غيرها من الجماعات الأخرى، وعلى الرغم من ذلك، فإن أنشطتها وفوائدها تعمّ المجتمع كله.

3- متغيرات الثقافة: وهي تلك العناصر التي نجدها بين أفراد معينين ولكنها لا تكون مشتركة بين أفراد الثقافة جميعهم، بل إنها لا تكون سائدة بين أفراد الطبقة ذاتها الذين يملكون تنظيمًا اجتماعيًّا معيّنًا. أي أن هذه العناصر ليست من العموميات بحيث يشترك فيها جميع أفراد المجتمع، وليست من الخصوصيات بحيث يشترك فيها أفراد طبقة اجتماعية، أو مهنية، أو حرفية، معينة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نشير إلى صفتين من صفات الثقافة الأساسية على النحو الآتي:[36]:

(أ) إن الثقافة مستقلة نسبيّا عن الأفراد الذين يحيونها، بالرغم من أنها لا تحيا دونهم.

(ب) إن كل ثقافة تعدّ بالنسبة إلى أفراد الجماعة بمثابة النموذج، أو المعيار الذي يصرحون به، ويتقاسمونه، ويشاركون فيه، ولها معايير، ونماذج ضاغطة، ولكن بآثار متفاوتة.

وبنشأة المجال الثقافي مع نوع جديد من القوة والاستقلالية، تغير معنى تقسيم الثقافة إلى عام وخاص. ولما كانت كل من النظريتين الماركسية والفرويدية تفترض هذا التقسيم مسبقًا، فقد عاملتا الثقافة وكأنها ليس لها وجود مستقل، بل بوصفها قناعًا يحجب الحقائق عن المجال العام (الماركسي)، أو المجال الخاص (الفرويدي)[37]. ويرى المفكر الفرنسي إدغار موران "أن هناك مسارين ومنهجين فلسفيين يمكن أن يحيط كل منهما بالمعنى الثقافي؛ الأول يردُّ الثقافة إلى الدلالة، ويسعى إلى المنظومات الثقافية، وأبنيتها، والثاني يرتبط بالوجوه الوجودية التي تقع في

---

(36) انظر: نفسه.، ص.، 101.

(37) فيذرستون. مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 312.

قلب الثقافة"[38]. يتضح مما سبق وجود عدد كبير من تعريفات كلمة ثقافة، لكنها تعريفات تتسم كلها بدقتها، وبمحاولاتها الدؤوب في أن تمسك بمفهوم محدد للكلمة، وإن كان هناك، على الضفة الأخرى، من يرى الثقافة بوصفها "كلمة زائفة، تبدو واحدة، ومستقرة، لكنها كلمة فخ؛ حيث يذهب على سبيل المثال، ميشيل دي سيرتو، إلى أنه "لا ينبغي أن تعد الثقافة مفهومًا، أو مبدأً دلاليًّا، بل يجب أن ننظر إليها بوصفها الصورة المعيشة، (...)، ويمضي دي سيرتو موضحًا؛ "الثقافة هي الحدَّ، والفليس، اللذان لا يستطيع أي بحث أن يصفهما"[39]، وذلك نظرًا إلى أن مدلول الكلمة يغطي وقائع شديدة الغنى، والثراء، يصعب حصرها. وعلى الرغم من الصحة الجزئية لما ذهب إليه كلٌّ من موران، ودي سيرتيو، برغم اختلافهما، فإنني أميل إلى الاتفاق مع من يرون أن "الثقافة" مفهومٌ يتناول ما هو ملائم على المستوى الشكلي، وأيضا ما هو كفء وفعال، على المستوى الأيكولوجيّ، ومن ثمَّ فإن الثقافة هي ما يتعين على المرء معرفته، من أجل العمل على نحو كفء في بيئة ما". فضلاً عن كونها تشتمل –من ناحية أخرى– على سلوك منقول، ومناهض على المستوى الاجتماعيّ، أي أنها ليست السلوك المقبول من جماعة ما، فحسب"[40]. ومن الجدير بالذكر، "إن إضفاء سمات المادة على الثقافة يؤدي من الناحية الشكلية البحتة إلى فهمها بوصفها نواتج، لا بوصفها إنتاجًا"[41]. و"تشارك الثقافة، بمعناها الذي يشمل الفن والأدب والسينما، والممارسات التمثيلية بكل أنواعها، في بناء الثقافة من حيث هي أسلوب حياة، أو نظام قيم ومعتقدات، (...) وبهذا تصبح دراسة الثقافة فرعًا أساسيًّا في الدراسات الثقافية"[42].

أما تعريفنا فيربط الثقافة بمفهومي *المجال*، و*الحقل*، وذلك اشتباكًا بمفهوم بيير بورديو عن المجال، أما الحقل –في مفهومنا– فهو المساحة التي تتقاطع فيها مجموعة من المجالات.

---

(38) انظر: موران، إدغار.، روح الزمان: النخر.، الجزء الثاني.، ترجمة، د. أنطوان حمصي.، دمشق، منشورات وزارة الثقافة.، 1995.، ص.، 290.

(39) انظر: دي سورتيو.، ميشيل.، سطوة الكلام [الجموع]، باريس، ديكليه دوبروبر.، 1968.، في: موران، إدغار.، روح الزمان: النخر.، الجزء الثاني.، ترجمة د. أنطوان حمصي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة.، 1995.، ص.، 291.

(40) انظر: لورانس إي، هاريزون – وصمويل بي. هنتنجتون، الثقافات وقيم التقدم، مرجع سابق.، ص.، 362.

(41) انظر: فيذرستون، مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 109.

(42) انظر: هانرز، أولف.، "سيناريوهات ثقافات الأطراف"، في: الثقافة والعولمة والنظام العالمي.، تحرير، أنطوني كينج.، ترجمة، محمد يحيى، وشهرت العالم، وهالة فؤاد، مراجعة، محمد يحيى، ط، 2.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2001.، ص.، 179

ويمكننا في هذا السياق أن نعرف الثقافة بوصفها الحقل الذي تتقاطع فيه ستة مجالات هي: الإثني، والعقدي، واللغوي، والمهني، والاجتماعي، والجنسي، في لحظة ما[43].

ربما كان المفكر الفرنسي بيير بورديو محقًا حين ذهب إلى أن "ما يصنع وحدة عصر ما ليست الثقافة المشتركة، بل الإشكالية المشتركة"[44]، أما الإشكالية التي تدفع بها العولمة إلى السطح فهي دخول أشكال الحياة المختلفة في تزامن. ووفق ذلك، تصبح "الحضارة" المعيار الشامل الذي يمكن بموجبه أن يحكم المرء على أفعال ثقافية معينة[45].

وقد اعترت فكرة الثقافة متغيرات ثلاثة عند منقلب القرن التاسع عشر بحيث بدأت "تبتعد عن كونها مرادفًا للحضارة لتتحول إلى ضد لها، وهذا ضرب من الانحراف الدلالي (...) الذي يوجه الانتباه إلى انحراف تاريخي بالغ الأهمية، فالحضارة مثل الثقافة كلمة واصفة جزئيًا ومعيارية جزئيًا، بحيث يمكنها أن تصف على نحو حيادي شكلاً من أشكال الحياة (حضارة الأنكا مثلاً)، وقد تشير أيضًا إلى شكل حياتي ما بسبب إنسانيته واستنارته، وتهذيبه، وهذا ما تفعله اليوم الصفة "متحضر" بأشد ما يكون الوضوح (...) وحين تمتنع الحضارة عن كونها مجرد مرحلة بذاتها من مراحل التطور، وتتحول إلى مرحلة دائمة التطور في داخل ذاتها، فإن الكلمة توحد من جديد بين الواقعة والقيمة، وهذا ما يجعل من كل وضع قائم وضعًا منطويًا على حكم قيمة، فهو مضطرد من الناحية المنطقية لأنه يمثل تحسنًا بالقياس إلى ما كان قبله، بمعنى أن هذا الوضع –أيًا كان– لا يقتصر على كونه قائمًا وحسب، بل يتعدى ذلك إلى كونه أفضل مما كان بكثير"[46].

إن الحالة الراهنة للنظام الدولي الجديد هي "امتداد للخصائص الكامنة في صلب طبيعته; الخصائص الدائمة والمقاومة للتطور"[47] تلك الخصائص التي تحمل نسبة مرتفعة من

---

(43) انظر: عبد الهادي، علاء، "شعرية الهوية ونقض فكرة الأصل، الأنا بوصفها أنا أخرى، دراسة ثقافية"، عالم الفكر.، 36: 275- 331.

(44) انظر: بورديو، بيير.، أسئلة علم الاجتماع.، حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة، إبراهيم فتحي، القاهرة، دار العالم الثالث.، 1995.، ص.، 234.

(45) إيمانويل، والرشتين.، مرجع سابق.، ص.، 150.

(46) انظر: إيجلتون، تيري.، فكرة الثقافة.، ترجمة ثائر ديب.، سوريا، دار الحوار.، 2000.، ص.، 33.

(47) انظر: ميرل، مارسيل.، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة، حسن نافعة، بيروت، دار المستقبل العربي.، 1986.، ص.، 508

الثبات، فقد "أدى الزعم القائل بأن كل أخلاقية هي ذات صحة كونية إلى إخفاء الحقيقة التي تنص على أن; كل حضارة تمتلك، بوصفها كائنًا متجانساً مرتبةً أرقى، ودستورًا أخلاقيًا خاصًا بها، فهناك عدد من الأخلاقيات كعدد الحضارات"[48] وهو استبصار مهم أتفق مع شبنغلر فيه حيث يشير بطرف خفي إلى أن ما نظنه مسيرة واحدة لحضارة إنسانية واحدة، هو في حقيقة الأمر سياق ملآن بالانقطاعات على مستويات أخلاقية وثقافية عديدة، حتى لو كان محملاً بالكثير من التقاطعات والمشابهات، فالتكرار هنا محمَّلٌ بالاختلاف، كما أن نية التوحيد، أو زعم حضارة ما بصحة مبادئها على المستوى الكوني، هي سلوك أيدولوجي في أساسه، في حين أن حقيقته لا تتعدى كونه ثقافة تقبل الحياة أن تسير في سياقات ممكنة أخر غير تلك التي سارت فيها.

ربما يرجع منشأ فكرة التحضر في أساسها إلى رسالة التحضر الاستعمارية، وركيزة بنية التنوير الأوروبية. فمن أجل أخلاقيات هذا التحرر المزعوم، ظلت هذه المسألة قضية جوهرية دائمة. وذلك منذ أن ظهرت حركة مركزية، وعرقية، شديدة التناقض، افترضت أنّ أوروبا –منذ ألف وخمسمائة عامًا– عليها واجب تحويل هذا العالم إلى عالم مستنير ومتحضر؛ وتناسى هذا الافتراض الغربي الأوروبي، حضارات أخر، موجودة منذ قرون، مثل الحضارات؛ الصينية، والهندية، والإسلامية، وغيرها.."[49]. "..فباتت الحضارة علامة أوروبا المسيحية المسجلة، وذراعها الذي تقيس به غيرها من المجتمعات في الآن ذاته.."[50]. وهذا ما جعل "البربرية" الأوروبية الصاعدة تعدُّ نفسها مركزًا جديدًا للعالم، إن الرأي القائل بأن معيار الحضارة الذي أرساه الأوروبيون في نهايات القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. كان مكونا محوريا لنظام ظالم يسوده الاستغلال، هو رأي صحيح بلا شك، وإن كانت الحقيقة أكثر تعقيدًا من ذلك"[51].

---

(48) شبنغلر، اسوالد.، تدهور الحضارة الغربية.، ترجمة، أحمد الشيباني، ج، 1.، بيروت، دار مكتبة الحياة.، د. ت.، ص.، 546.

(49) روبرتسون، رونالد.، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية.، مرجع سابق.، ص.، 259.

(50) انظر: وليامز، ريموند.، مرجع سابق.، ص.،44.

(51) نفسه.

فقد قام الأوروبيون باستخدام جميع الوسائل لتحقيق أهدافهم، وذلك دون الامتثال إلى قواعد السلوك التي حددها دينهم، أو أقرتها فلسفاتهم، (...) وكان نموذجهم عن الإنسان هو نموذج الإنسان القادر على فعل الإنجازات الأرضية الملازمة بروح الاستمتاع " esprit de fruition"، والذي لا يتخلى عن استخدام إرادة القوة، إذا كانت له مصلحة مادية ما في محل رهان، (...) وهو يؤكد أنه حامل رسالة تمدين، إلى نوع من ثقافة ذات قيمة كونية من حيث جوهرها"[52].

فإذا ما اقتربنا من مصطلح الحضارة، نجده قد مرَّ في حياته المفهومية بمسارات دلالية مختلفة؛ فقد اختلط مصطلحا الثقافة والحضارة، وكأنهما مفهومان لشيء واحد[53]. ومنذ أوائل القرن التاسع عشر، تطورت كلمة الحضارة Civilization نحو معناها الحديث الذي تشير فيه إلى التنظيم الاجتماعي للمعرفة. إن مفهوم الحضارة الجديد هو جمع معين بين أفكار التقدم، وحالات متميزة، وهو فهم كانت تدعمه روح عصر التنوير، وذلك عبر اهتمامها بالتطور البشري العلماني والتقدمي. أما الآن فترتبط الكلمة، بحضارة غربية صناعية حديثة؛ وهي حضارة علوم وتقنية، بهذا أصبح مصطلح الحضارة، نمطًا حياديًّا نسبيًّا لأي تنظيم اجتماعي متميز، أو طريقة حياة عامة.

ويُستعمل لفظ حضارة لعرض حالة، أو وضع متميز من الحياة الاجتماعية المنظمة[54]. إن "الحضارة كلية، ومجردة، ومغتربة، ومتشظية، وآلية، ونفعية، ومُسْتَعْبَدَة لإيمان شديد بالتقدم المادي، أما الثقافة؛ فنسبية، وعضوية، ومحسوسة، لا غاية لها لا تمثل سوى ذاتها"[55]. لقد كانت الثقافة دائمًا سلاحًا للأقوى. فعلى مدار ثلاثمائة وخمسين سنة حاولت أوروبا الغربية استيعاب الآخر، إزالة الآخرية الخارجية، وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، وذلك حين انتشر أسلوب حياتها، وتغلغلت قيمها مختلف أرجاء العالم، هذا النجاح غير العادي يرجع، ضمن أسباب أخرى، إلى سمة محددة للحضارة الغربية، اتصفت على مدار زمن طويل بأنها سمة

---

(52) بيرو، فرانسوا.، فلسفة لتنمية جديدة.، تقديم، علال سيناصر.، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.،1983.، ص.، 239.

(53) وليامز، ريموند.، مرجع سابق.، ص.، 58.

(54) انظر: نفسه.، ص ص.، 116– 123.

(55) انظر: إيجلتون، تيري.، مرجع سابق.، ص.، 33.

للإنسان من حيث هو إنسان، ومن ثم فإن ازدهارها عند الغربيين قد صار برهان تفوقهم الطبيعي". [56] وهذا ما يجعل تصور الغرب المتقدم عن علاقة الهوية بالثقافة مختلفاً اختلافًا جذريًّا مع ما تتبناه عقول الهويات –التي تنتمي إلى دول الأطراف ومنها الدول العربية– من أفكار وتصورات، "فلا حاجة بالغرب لأن يخشى على هويته بعد الآن ذلك أن كوننة ثقافته الخاصة تنطوي على الدفاع عن هذه الهوية إزاء الخارجيين البرابرة، فضلاً عن انطوائها على تحطيم أنظمة الحكم التي تجرؤ على تحدي سيطرتها"[57].

فإذا كانت الحضارة "معيارًا شاملاً يمكن بموجبه أن يحكم المرء على أفعال ثقافية معينة[58]. فإن الانتباه إلى المثلث المفاهيمي الذي تتبدل مواقعه، والذي تشير رؤوسه إلى العناصر الثلاثة; "الهوية"، "الثقافة"، و"العولمة/ الحضارة"، يصبح ضرورة لا غنى عنها هنا. فحين يطرح نظام سياسي تاريخي –نسبي– مفاهيمه بوصفها حقائق كونية يجب فرضها على الإنسانية جمعاء، وتدمير كل ما يخالفها، تتلبس ثقافته وجهًا جديدًا، ويضحى لها صوت إمبريالي بالمفهوم الذي تبناه إدوارد سعيد; "بوصف الامبريالية "الممارسة والنظرية، ووجهات النظر التي يملكها مركز حواضري مسيطر (...)، وهي العملية السياسية الاقتصادية، التي بها يتم تأسيس الامبراطورية أوأدواتها والحفاظ عليها"[59]. و"يخضع معنى الرأسمالية لمعانٍ ممهدة للرأسمالية، والنزاع المعبر عنه في هذه المواجهة سيكون نزاعا يكون فيه الإنسان هدفًا للإنتاج، وليس الإنتاج هدفا للإنسان"[60]! وذلك بعد أن أصبح "الملمح المركزي للثقافة العولمية في يومنا هذا متمثلاً في سياسات الجهود المتبادلة للتماثل وللاختلاف، من أجل استيعاب كلّ طرف للآخر"[61].

إن المشكلة الملحة التي تطرحها سياسات العولمة على كثير من شعوب العالم، والتي ستبقى –لوقت غير قصير– موحدةً بين كل العولمات القائمة هي; أن المركز يقدم ثقافته بوصفها

---

(56) انظر: تودوروف، تزفيتان.، فتح أمريكا، مسألة اللآخر، ترجمة، بشير السباعي، مراجعة، فريال غزول، ط2، دار العالم الثالث، القاهرة، 2003.، ص ص. 271-2.

(57) انظر: إيجلتون، تيري.، مرجع سابق.، ص.، 154.

(58) والرشتين، إيمانويل.، مرجع سابق.، ص.، 150.

(59) سعيد، إدوارد.، الثقافة والامبريالية، ترجمة، كمال أبو ديب، القاهرة.، مكتبة مدبولي.، ص.، 80.

(60) انظر: كرانغ، مايك.، الجغرافيا الثقافية: أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية.، ترجمة، د. سعيد منتاق.، الكويت، سلسلة عالم المعرفة.، 2005.، ص.، 201.

(61) انظر: روبرتسون، رولاند.، النظرية الاجتماعية، والنسبية الثقافية، ومشكلة العالمية، مرجع سابق.، ص.، 116.

حضارة، وانطلاقًا من أن"الدولة تحققت بوصفها إمكانية ملازِمَة لكل حضارة"[62]، يمكننا أن نفهم الدافع من وراء هذا النزوع إلى التوحيد في سياسات العولمة –بنوعيه الصريح والكامن– وفقًا لشعار رائج يختصر الآن الوضع القائم في عبارة; قد أصبح العالم قرية واحدة، وتعبير قرية واحدة تعبير مختار بعناية وأفضل إعلاميًا من تعبير دولة واحدة، فلفظ القرية أكثر حيدة وخفاء على المستوى السياسي من لفظ الدولة! ولكنها قرية تقوم على حطام القرى جميعها."ففي حين كانت الحضارة تقلل من أهمية الفوارق القومية فإن الثقافة كانت تبرزها وتسلط الضوء عليها"[63]. أي أن "الثقافة" تظل دائمًا، بخلاف "الحضارة"، قوة تؤمن بالاختلاف. وهذا ما قد يثير أسئلة حول العلاقات المتحولة بين حضارة ثقافة، وثقافة حضارة؛ بين مفهوم تجاور حضاري قائم على مبدأ أخلاقي –لا محض تعبير عن القوى الموضوعية المجردة في المجال– وهو ما نشير إليه في هذا السياق بلفظ العالمية، ومفهوم آخر لا يترك فيه القويُّ مساحة مؤثرة لثقافات رمزية لمجتمعات أضعف في قواها المادية..

ثانيًا: عولمة الثقافي: سمات العولمة، وسياساتها:

2-1- الإنسان الكوني، وتهديد فضائه الفيزيائي:

أصبح الإنسان من العقد الثالث من بدايات القرن العشرين، أول مرة منذ نشأة الكون، أكبر من الأرض التي يعيش عليها، وأكثر عنفًا ووحشية من أشد حيواناتها ضراوة وشراسة، بل أصبح وجوده على هذه الشاكلة يمثل خطرًا على وجود الأرض ذاتها. وهي سمة يمكن أن تبدو غير ذات أهمية، ولكنها مرتبطة – على نحو وثيق – بالعلاقة بين العولمة وما أسميه الهوية على المستوى الكلي "Macro identity". يمكننال أن ننظر إلى هذه السمة بوصفها منعطفًا حقيقيًّا للحضارة الإنسانية نقلت الشعور بالخطر على الحياة الإنسانية ذاتها إلى مستوى كلي; وجود الأرض من عدمه، على نحو رمى بثقل هائل من المسئولية على الإنسان؛ الذي امتلك أول مرة، قدرة تحطيم الفضاء الفيزيائي لوجوده، فضلاً عن وعيه بهذه القدرة، بصرف النظر عن اختلافات الهويات، والأعراق، والأنظمة السياسية، والثقافات..

---

(62) شبنغلر، اسوالد.، تدهور الحضارة الغربية، ترجمة، أحمد الشيباني، ج، 2.، بيروت، دار مكتبة الحياة.، د. ت.، ص.، 590.

(63) انظر: إيجلتون، تيري.، مرجع سابق.، ص.، 128.

وأذهب في هذا السياق إلى أن هذا الوعي قد شكل العلامة الأولى لبدء مرحلة جديدة في تاريخ الحضارة الإنسانية، هي مرحلة العولمة، التي أرى أنها بدأت مع صدمة الضربة النووية الأولى في التاريخ؛ التي وجهتها أمريكا إلى اليابان، وهي مرحلة كان من نتائجها المباشرة بعد ذلك إصدار الإعلان الدولي لوثيقة حقوق الإنسان في عام 1948؛ وذلك "بعد المآسي التي شهدتها البشرية إثر الحرب العالمية الثانية، التي أزهقت أرواح نحو خمسين مليونًا من البشر"[64]. ونؤرخ للمرحلة الأولى من حقبة العولمة –في رؤيتنا النظرية– بظهور أول إدراك –في العصر الحديث– يجمع البشر حول إشكالية مشتركة، هي الوعي الإنساني بخطر السلاح النووي، وإحساس الإنسان بخطر التقنية وتوظيفاتها، سواء على وجود الإنسان، أو على محيطه الفيزيائي. وهذه نتيجة محتومة لاستخدام السلاح النووي، وأخطاره، فأضحى هذا التهديد هاجسًا إنسانيًّا يشغل الإنسان بصرف النظر عن قوميته، وثقافته، وعرقه، من جهة، وسمة لهذا العصر من جهة أخرى.

أسفرت الحربان العالميتان؛ الأولى والثانية، عن تغيير الوعي الإنساني على مستويين، الأول: ما ارتبط بصدور ما يسمى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعميمه على نحو فاعل ودولي، والاهتمام العالمي بحق الإنسان في الوجود أيًّا كان جنسه، وموطنه، والثاني؛ ما تمثل في وعي الإنسان المعاصر –بعد استخدام السلاح النووي في الحرب العالمية الثانية– بخطورة وجوده على الأرض، بعد أن عاش آلاف السنين خائفًا منها على وجوده، وهو اتجاه شهدنا له إدراكًا متزايدًا وقويًّا، بل يكاد يكون شعبيًّا، في العقدين الأخيرين.

على المستوى الأول: تميز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عما سبقه من الجهود الدولية بشموليته وعالميته. فقد جاء في أعقاب حربين عالميتين عانت البشرية من ويلاتهما معاناة لا حد لها. ربما كان ما عبر عنه رئيس الجمعية العامة وقت إعلان الموافقة على الإعلان العالمي في الجلسة التي لحقته دالاً في هذا السياق حين قال: "هذه هي أول مرة تقوم فيها جماعة منظمة من الأمم بإعلان حقوق، وحريات أساسية للإنسان، تؤيدها الأمم المتحدة،

---

(64) انظر: شعبان، عبد الحسين.، الإنسان هو الأصل: مدخل إلى القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.، تقديم محمد السيد سعيد.، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.، ص.، 17.

كما يؤيدها الملايين من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم، فهم مهما كانوا على مسافات بعيدة، خليقين بأن يتجهوا إلى هذه الوثيقة، يستلهمون منها العون والرشاد"[65]. وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا الإعلان وقامت بنشره على الملأ بوصفه "المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه الشعوب والأمم كافة، وقد صوت على الإعلان ثمان وأربعون دولة. وامتنعت ثماني دول فقط عن التصويت، وغابت دولتان ولم تعترض بصوت ضده أية دولة"[66]. ويفترض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن كل الشعوب تشترك في طبيعة عامة، حيث يفترض "الإعلان مسبقًا، وجود نظام اجتماعي يقوم على الديمقراطية الليبرالية؛ حيث يكون المجتمع مجرد مجموعة من الأفراد الأحرار، ومرة أخرى ينظر الإعلان في فحواه إلى الفرد بوصفه فردًا مطلق الحرية، وكاملاً، ومنفصلاً، ووجوده سابق على وجود المجتمع"[67].

على الجانب النظري، هناك كثيرون، وأنا منهم، يرون أن الإعلان كان "إنجازا ملحوظًا"، وخطوة متقدمة في مسار ارتقاء الأمم، والشعوب، والبلدان، بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. لكن إصدار هذه الوثيقة – في رأيي– كان تعبيرًا عن أزمة حضارية من جهة، وجزءًا أساسيًا منتجًا لسلسلة من الأزمات المستمرة، ومعبِّرًا عنها من جهة أخرى، فالإعلان صدر أسفل مظلة أقرَّت فروقًا بين الدول الأعضاء، بمنح حق الاعتراض "الفيتو" ومنعه، وهذا تعبير رمزي عن القوة في أعنف حالاتها حضورًا، فإقرار حق الاعتراض "الفيتو" كان خضوعًا لواقع القوة الراهنة آنذاك، ولحقائق تراتبها، وهذا ما منح للقوي شرعية حضوره، بصرف النظر عن صوابه، فما تقبله الدول الخمس، لا يخضع للمباديء المجردة للحق والخير، والإدراكات الإنسانية المجردة المشكلة لهذه المباديء، وهذا ما قيد قدرة الأمم المتحدة على التعهد بأية التزامات على المستوى السياسي، لأنها تفتقد قوة الإلزام بها، من جهة، كما أثر هذا الوضع تأثيرًا بالغًا في تقييد أية حركة في مجلس الأمن تهدف إلى تعديل أحكام ميثاق الأمم المتحدة، استجابة للمتغيرات الدولية الجديدة من جهة أخرى، وهي عوامل أثرت دون شك على مصداقية معظم الفاعليات التي صدرت من

---

(65) نفسه.

(66) نفسه.

(67) انظر: سمايرز، جووست.، مرجع سابق.، ص ص.، 280- 1.

مختلف جهات المنظمة، وذلك بسبب قوة تأثير الدول الخمس هذه" [68]. هكذا تجلى نقصان جوهر الحق الدولي، من البداية، "بل إن مفهوم الأمن الجماعي ذاته يفترض وجود منظمة دولية قادرة على أن تفرض احترام المقررات المتخذة على نحو مشترك، وهذا أمر يوجب اتفاق كل الدول الكبرى الأعضاء في المنظمة، ذلك برغم حقيقة إنه حين تكون الدول العظمى على اتفاق، فإن الحرب أمر غير وارد، سواء بافتراض مفهوم للأمن الجماعي، أو من دونه"[69].

وقد حصر هذا الوضع دور الأمم المتحدة الرئيس، في خلق التوازنات، والحفاظ على ميزان القوى، للأقوياء، وللضعفاء على حدٍّ سواء! فأخفقت هذه المنظمة الدولية في القيام بدور العادل قضاءً وممارسة، فالتوازنات التي تريد تحقيقها في هذه الظروف والمواثيق، لا يمكن أن تُقاس على أرضية العدل في ظل هذه الاستثناءات التي بدأت بها الأمم المتحدة حياتها، بل تقاس أولاً على أرضية القبول، لأن من يملك الاعتراض يملك الإبرام، جوازًا ومنعًا، أما النقض فلا يكون إلا على ما تم إبرامه حقًا، وهذا ما لا يتفق مع مفهوم "الفيتو"، فهو حق اعتراض يسبق الإبرام، وليس حق نقض يأتي من بعده. يحتكم هذا الحق بدوره إلى مبدأ القوة –رمزية كانت عبر استخدام حق الاعتراض[70]، أو فعلية، باستخدام القوة العسكرية والاقتصادية بخاصة، "هنا والآن"، وهي توازنات ليست لصالح الضعيف، ويمكن التلاعب بها بسهولة، مثل ما حدث في قضايا فلسطين، وفييتنام، والعراق، وهذه أمثلة قليلة تؤكد ما أذهب إليه. والواقع أن ما نراه اليوم من تزايد الفقر والبؤس على امتداد الكرة الأرضية، يشير إلى سمة من سمات هذه الحداثة؛ "تراكم الثروة عند قطب، وتراكم البؤس، وزيادة العبودية، والجهل، عند قطب آخر"[71].

كانت الوثيقة حقًّا، إعلانًا يقر ميزان القوى العالمي آنذاك، ويعترف به، كما كانت انتصارًا لمجموعة من الدول على دول أخرى، وتعبيرًا رمزيًّا كونيًّا على هيمنة الحضارة الغربية

---

(68) انظر على سبيل المثال لا الحصر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، [حتى عام] 1979.، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت.، 1980.

(69) انظر: رينوفان، بيير، جان باتيست دوروزيل.، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية.، ترجمة فايز كم نقش، بيروت، باريس، منشورات البحر المتوسط، ط3.، 1989.، ص.، 366.

(70) انظر: الراجحي، محمد العالم.، حول نظرية حق الاعتراض في مجلس الأمن الدولي.، الجماهيرية الليبية، طرابلس.، الدار الجماهيرية للتشر والتوزيع والإعلان.، 1989. ص ص.، .

(71) انظر: جيمسون، فريدريك.، ماساو ميّوشى [تحرير].، ثقافات العوْلمة.، ترجمة، ليلى الجبالى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2004.، ص.، 37.

التي تمثلها هذه الدول الخمس –باستثناء الصين– على الصورة الحقوقية، والأخلاقية، والثقافية، والسياسية، والاجتماعية، المقبولة للحياة على الأرض. بل إننا مازلنا بعيدين عن تطبيق روح الوثيقة، لأن القانون الدولي يواصل تبعيته المفرطة للدول ذات السيادة والقوة. زد على ذلك، أننا عندما ننتقل إلى الفعل والتطبيق باسم حقوق الإنسان الكونية، أو ضد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، "فإننا نقوم بذلك في الغالب بصورة غير منزهة عن الغرض، نقوم بذلك ونحن نضع في حسباننا الاستراتيجيات المعقدة والمتناقضة في بعض الأحيان، واقعين تحت رحمة الدول التي لم تتمسك بسيادتها فحسب، بل بسطت هيمنتها على المحافل الدولية، مدفوعة إلى التدخل وفق رغباتها ومصالحها، في كوسوفو مثلا عوض الشيشان، هذا إذا ما أردنا الإشارة إلى أمثلة معاصرة"[72].

هكذا ظل التوازن الذي يفرضه القوي، توازنًا يمنع الصراع والحرب، حتى لو كان ذلك عبر الضغط على الضعفاء للتنازل عن حقوقهم دائمًا، بناء على مبدأ الأمر الواقع، فالحال لم تتغير كثيرًا عما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك في مرتكزات الصراع الأساسية بخاصة، ولكن الأوضاع الدولية اختلفت في شكولها، وتجلياتها، وفي مستويات الصراع فيها، التي لم تكن دائمًا عسكرية، فلعب الاقتصاد دورًا مهمًّا في هذه الصراعات. من اجل هذا لا نستغرب أنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى العام 2000، "شهد العالم أكثر من مئتين وخمسين حربًا إقليمية ودولية ومحلية أساسية ونزاعًا مسلحًا راح ضحيتها ما يقارب مئة وسبعين مليونًا من البشر، فضلاً عن تشريد الملايين من أوطانهم وبيوتهم. وحسب بعض التقديرات، فإن البشرية تواجه مرّة كل خمسة أشهر على وجه التقريب نزاعًا مسلحًا عنيفًا في مكان ما من العالم"[73].

أما النقطة الثانية في هذا السياق، فتشير إلى آثار التكنولوجيا المدمرة على مستقبل الأرض، وهو الموضوع الذي اجتاح اهتمام عددٍ كبير من الدول والبشر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، هذه الحرب التي كانت إعلانًا صريحًا عن قرب دخول البشر في منافسة نووية متنامية، قادرة على التأثير على الأرض، على نحو يجعلها مكانًا غير صالح للحياة، بصرف النظر عن

---

(72) نفسه.، ص.، 36.

(73) انظر: شعبان، عبد الحسين.، مرجع سابق.، ص.،31.

الجنسية، و العقيدة، و اللون، و الدين، و الثقافة...إلخ. وهي الحقبة الأولى –في تاريخ الحياة البشرية– التي انشغل فيها الفكر الإنساني بهاجس خطر وجود الإنسان على وجود الأرض، وتُعد نقطة تحول مهمة في تاريخ الوعي الإنساني الجمعي، وفكر الحضارة الإنسانية. فبعد استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للسلاح النووي، تأكد لدى عدد من المفكرين –على المستوى السياسي– وهم الحيدة العلمية، وتكشفت أشكال التوظيف السياسي للمكتشفات العلمية بدءًا باستخداماتها العسكرية، وانتهاء بسياسات حجبها التي تتغيا خلق تمايزات اقتصادية، وثقافية، واجتماعية. واستمر نموذج البلدان الصناعية القائم على الطاقة الرخيصة، واستغلال الموارد الطبيعية دون ضوابط، على نحو جعل الكوارث البيئية أمرًا محتومًا، فزادت هذه المخاطر وضوحًا، وكان من أبرزها التغير المناخي نتيجة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومن المهم أن نشير في هذا السياق إلى أن "ربع سكان العالم في البلدان الصناعية هم مصدر ثلاثة أرباع الغازات المحدثة لأثر الدفيئة [الاحتباس الحراري].فهناك تهديدات بيئية هي نتاج غير مباشر، أو مقصود، من الحياة التكنولوجية المعاصر، بحيث جعل التغير الذي يشهده على الصعيد العالمي نموذج نمو البلدان الصناعية القائم على الطاقة الرخيصة، واستغلال الموارد الطبيعية دون ضوابط، من الكوارث البيئية أمرًا محتومًا" [(74)].

وبالرغم من تحذيرات الخبراء المختصين، فإن رجال الاقتصاد، ورجال السياسة، لم يهتموا بالتدهور الناجم عن انبعاثات الكلور، وعوادم غاز الكربون نتيجة التزايد المستمر في استهلاك الطاقة، والممارسات الزراعية المكثفة التي أدت إلى تغيير النظم البيئية النباتية. ومن المعروف حاليًا أن التركيب الكيميائي للغلاف الجوي قد تغير، وأن التوازن بين العناصر الأساسية المكونة للبيئة الأرضية – الجو، والمحيط الأوقيانوسي، والمحيط الحيوي – يشهد تحولاً خطيرًا في الوقت الراهن. وقد أصبحت هذه العملية ذات اتجاه واحد بالفعل. ولا تملك البشرية إلا إبطاء تقدمها، والحد من عواقبها في سياق ضد الزمن، وهذا تحدّ من أعظم التحديات التي واجهتها البشرية على الإطلاق"[(75)].

---

(74) انظر: بادى. برتران، ماري – كلودسموتس.، مرجع سابق.، ص.، 209.

(75) نفسه.، ص.، 213.

يتضح مما سبق أن هناك سمة تطرح نفسها بقوة الآن على الصعيد العالمي، ونتوقع أن يزداد الاهتمام بها في السنوات العشرين القادمة على نحو متنام، وهي سمة تشيرإلى شعور إنساني مشترك حول الهوية الإنسانية الكلية "Macro-Identity" في ارتباطها بالحفاظ على سلامة كوكب الأرض; الذي يقع تحت نير مجموعة من التهديدات غير المسبوقة في تاريخه، منذ نشأة الحياة الإنسانية على الأرض حتى الآن، فبعد خطر السلاح النووي الذي جاوز تهديد الدول إلى تهديد الحياة البشرية، وتهديد بقاء كوكب الأرض ذاته.

لقد أصبح الحفاظ على البيئة إشكالية بدأت تشغل الإنسان على الصعيد الكوكبي. بحيث إنني لا اعدو الحق إذا قلت إن القرارات التي تتخذ في وقتنا الحالي حول هذا الشأن، تمتد لتشغل حيزًا مكانيًّا وزمانيًّا غير مسبوق في اتساعه. "وهي لا تشمل العلاقات بين الدول والمجتمعات والأفراد وحسب، بل تمتد أيضًا لتشمل العلاقات البشرية مع سائر أنحاء الكون ومصير الأجيال المقبلة"[76]. هكذا تلخص المناقشات الدائرة حول حماية البيئة في حد ذاتها كل الاهتمامات، وكل الصعوبات التي تكتنف المفهوم الجديد، مفهوم الحكم العالمي "Global Governance"، وهذه هي النتيجة الطبيعية لمفهوم "الملكية المشتركة" التي توضح مدى تعقد القضايا، واختلاف الخصوم في آنٍ واحد.

لقد استمر الإنسان ملايين السنين وهو يخشى على حياته من الأرض، والآن بات يخشى منه عليها، وهذا مظهر من المظاهر المميزة لحقبة العولمة التي لم تنتبه إليها كتابات عدد كبير من المفكرين الغربيين، الذين أرخوا لتاريخها المختلف عليه، وهذا في رؤيتي، أول إعلان عن بدء مرحلة حضارية جديدة، حيث طرحت هذه المشكلة بعدًا جديدًا على مفهومات العولمة وسياساتها، وذلك حين باتت تفرض بشدة ضرورة ارتباط السياسة بفكرة المسئولية، ليس على المستوى النظري، بل على المستوى العملي بسبب إرغام فيزيائي، هو الخطر على جميع اللاعبين، بصرف النظر عن مكاسبهم، أي أن الرؤية هنا قد جاوزت المفهومات القومية، إلى مفهوم إنساني أشمل، يهتم بالهوية الكلية، "Macro Identity"، بسبب ما فرضه الخطر المهدد لبيئة الحياة الإنسانية. إن القرارات التي تتخذ في وقتنا الحالي تمتد لتشغل حيزًا مكانيًّا وزمانيًّا

---

(76) نفسه.، ص.، 218.

غير مسبوق في اتساعه. وهي لا تشمل العلاقات بين الدول والمجتمعات والأفراد وحسب، بل تمتد أيضًا لتشمل العلاقات البشرية مع سائر أنحاء الكون، والاهتمام بمصير الأجيال القادمة.

2-2- سياة أنماط الإنتاج الرأسمالي:

"يكمن الفرق بين رأسمالية القرن التاسع عشر، ورأسمالية القرن العشرين، فضلاً عن اختفاء الاستعمار [بشكله التقليدي] وظهور الأمم الفتية، في تكوّنِ احتكارات من قوى سياسية كبرى محدودة العدد من جهة، وظهور مجموعات اقتصادية، ومالية مرتبطة بها على المستوى العالمي من جهة أخرى، وهذا ما نقل عل نحو ما الصراع من إطاره المحلي، إلى إطار كوكبي جديد، تتحكم فيه قوة أمريكية على نحو جوهري، وذلك بعد أن "قبلت الدول الإمبريالية القديمة بهذه الهيمنة، لاعتقادها أن تحدي هذه الهيمنة الأمريكية، في ظل الظروف العالمية الآن، وميزان القوى الحالي، ربما يكون مآله إلى الفشل. وهذا ما يرمي على كاهل الدول النامية، ودول الأطراف، عبء المقاومة، التي كان من المتوقع أن تصدر -حقًّا- عن التناقضات التي يسببها النظام الرأسمالي في هذه الدول المتقدمة أعينها"[77].

وقد كان الاعتماد على المصادر الداخلية، قبل الستينات، سائدًا، أما الآن فقد أضحت معظم أسواق المنتجات الصناعية الرئيسة أسواقًا دولية، لها طابع تخصصي، وهذا ما أثر على الاقتصادات المفردة، وعلى قدرة الدولة على القيام بممارسات استراتيجية لإدارة كلية قومية، وهو وضع يثير أسئلة مهمة عن الدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه الشركات متعدية القومية، في إضعاف قدرة الحكومات الوطنية على ممارسة سياسات اقتصادية مستقلة. وذلك بعد أن شهدت العقود الثلاثة الأخيرة بخاصة، تطورًا تكنولوجيًّا، وصل إلى مستويات على الصعيدين الكمي والكيفي، كان يُظن أنه من المحال الوصول إليها، أو تقبلها، وقد رافق ذلك حدوث تحول عميق، على كثير من المفاهيم الاقتصادية المستقرّة؛ فبعد سيطرة مفهوم الشركات الكبرى متعددة القومية "Multi Companies National"، وهي شركات ذات حجم هائل، وتتمتع بدرجة عالية من القدرة على خلق الاحتكار، وإدارته، لمتها تظل محافظة على مصالحها الخاصة، مع أخذها في

---

(77) See: Brewer, Anthony., Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey., London, Routledge& Kegan Paul., 1980., pp., 284- 5.

الحسبان الجانب القومي، ومصلحة الدولة الأم –وهذا وضعٌ، كان يشير على نحو واضح إلى وجود الهُويّة، مرتبطةً بشرطها الاقتصادي القومي، ذاع مع ذيوع سياسات العولمة وانتشارها غير المحدود، مفهوم آخر جديد، أخذ يحل محل المفهوم القديم تدريجًا، وهو مفهوم الشركات متعدية القومية" Trans-National Companies"، وهي شركات "تسعى إلى احتواء العالم كله، والسيطرة عليه، في حركة تتفاوت ما بين الطبقة الاقتصادية الصغيرة جدًّا، والطبقة المتعددة الجنسيات، فتدفع بذلك إلى عملة واحدة، وجواز سفر واحد، وسوق واحدة، وحكومة واحدة، أي إنها تدفع العالم إلى فاشية كونيّة"[78].

إن الرأسمالية المعاصرة عالمية، وسريعة الحركة، وشديدة التعقيد، أصبحت هذه العالمية ملحوظة على نطاق واسع، حيث أصبحت عولمة الأسواق، والعولمة المالية، وعولمة الشركات حقائق مفروغًا منها، فعلى الرغم من كون "الحركة الرأسمالية متقطعة، فإنها ممتدة، وشاملة في الآن ذاته، ومع كل أمة تتغير الرأسمالية إلى مجال أوسع، في النشاط، وحقل أكبر من التغلغل، والتحكم، والاستثمار، والتحول، وهو أمر دال على مرونة الرأسمالية "[79].

هناك زعم يذهب إلى "أن السوق في الاقتصاد الكوني أو المعولم "تعمل عبر العالم بوصفها وحدة وظيفية في [ما يسمى] الزمان الواقعي، وقد أصبح هذا الزعم ممكنًا من خلال التحول الثقافي الذي غير من الأساليب التي يرتبط الإنسان المعاصر بكل من بعديّ الزمان والمكان"[80]. ولا يمكن أن نغض الطرف في هذا السياق عن أن سياسة "الجات" الثقافية، هي "إحدى دوافع منطق الرأسمالية عمومًا في التوسع الاقتصادي. إنه المنطق الذي لا قِبَل بمقاومته لأنه يرتكز على متطلبات تراكم الربح المتعاظم فيما يكون من المحال تخفيضه، أو إيقافه، أو تعليقه، أو إصلاحه، دون هدم النظام ذاته هدمًا مهلكًا"[81]. وقد "بات من المقبول على نطاق واسع – خلال العقود القليلة الماضية– أن تظهر المعرفة بوصفها قوة رئيسية للإنتاج، وكان لذلك

---

(78) انظر: جيمسون، فريدريك، ماساو ميّوشى، مرجع سابق.، ص.،92.

(79) انظر: جيمسون، فردريك.، التحول الثقافي: كتابات مختارة في ما بعد الحداثة 1983- 1998.، ترجمة، محمد الجندي، مراجعة، د. فاطمة موسى، تصدير، السيد يسين.، القاهرة، أكاديمية الفنون.، 2000.، ص ص.، 126- 7.

(80) انظر: محيي الدين، محمد.، "عالم جديد يتخلق"، مرجع سابق.

(81) أبو الحاج. باربارا.، "لغات ونماذج للتبادل الثقافي".، في: الثقافة والعولمة والنظام العالمي.، تحرير، أنطوني كينج.، مرجع سابق.، ص.، 74.

تأثير ملحوظ على تكوين قوة العمل في البلدان رفيعة التطور بخاصة، في الوقت الذي مثل عنق الزجاجة الرئيس أمام البلدان النامية، في العصر ما بعد الصناعي، وما بعد الحداثي"[82]. وهذا ما يدفعنا إلى استنتاج أن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية ستتسع أكثر في المستقبل. وترى إحدى المتخصصات البريطانيات في الاقتصاد السياسي الدولي، أن "القوة الهيكلية" الجديدة هي القدرة على تحديد أسلوب تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأربعة الأساسية في الاقتصاد الحديث: الأمن، والمعرفة، والإنتاج، والتمويل[83]. وهي قوة هيكلية تصوغ إطار الاقتصاد العالمي الذي تتحرك فيه الدول، والمشاريع، ورجال الاقتصاد، وتتصل بالنظام أكثر ما تتعلق بالعلاقات الدولية، وترتبط بمجموعة استخدامات، وقواعد، وأنماط سلوكية، أكثر مما ترتبط بالسلطة السياسية، لقد قضى تدويل الاقتصاد على الارتباط القائم بين القوة والإقليم في واقع الأمر.

وقد أثرت هذه التحولات تأثيرًا بنائيًّا على الأطر التي تتحرك فيها الثقافات القومية في علاقاتها بالهوية، وبأنماط الإنتاج التي باتت تأخذ طابعًا كونيًّا، وذلك بعد أن أصبح الاقتصادي بعدًا من أبعاد الثقافي، ومكونًا رئيسًا فيه، فحين فارق مفهومُ الاقتصاد الكوني مفهومَ الاقتصاد العالمي، اتّسم الاقتصاد الجديد بسمة الاقتصاد المعلوماتي، بمعنى أن "الإنتاجية والنجاح التنافسي، أصبحا ينبعان من قدرة الفاعلين الاقتصاديين على خلق المعلومات، والتعامل معها، والسيطرة عليها، وتطبيقها، فهو اقتصاد عالمي أو معولم. نظرًا إلى أن الوظيفة المحورية للإنتاج والاستهلاك بالإضافة إلى عدد كبير من الموارد المهمة بالنسبة إلى الاقتصاد، يجري تنظيمها على الصعيد العالمي، من خلال شبكة عالمية"[84]؛ فالمفهوم الاجتماعي "السوسيولوجي" القائم لعصر المعلومات والمبدأ التنظيمي القائم عليه الآن هو مفهوم الشبكة، التي أسهمت في خلق حرية وهمية، "إن هامش حريتنا في واقع الأمر يضيق، وذلك مع تزايد تدخل الوسائط، وتزايد عدد الشبكات، وتعقد المسارات (...) التي يتحكم فيها وفينا –مع ضيق الاختيارات البديلة– الآن جهاز يجعل من رؤية وسائطية للعالم واقعًا؛ جهاز له قوة تكوينية عالمية"[85]. بل إننا نستطيع النظر

---

(82) ليوتار، جان فرانسوا.، الوضع ما بعد الحداثي.، ترجمة، أحمد حسان.، القاهرة، صدر هذا الكتاب بالتعاون مع البعثة الفرنسية للأبحاث والتعاون، دار شرقيات.، 1994.، ص.، 28.

(83) انظر: بادى. برتران، ماري – كلودسموتس.، مرجع سابق.، ص ص.، 146- 7.

(84) انظر: محيي الدين، محمد.، مرجع سابق.

(85) انظر: دوبري، ريجيس.، حياة الصورة وموتها.، ترجمة، فريد الزاهي.، المغرب، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق.، 2002.، ص.، 292.

إلى الثورة المعرفية المعاصرة بوصفها محاولة لمقاومة التقويض –على المستويين العملي والنظري– للأنماط الرأسمالية، وذلك برغم ما سببته هذه الأنماط من مشكلات هائلة عانت منها شعوب عديدة، ومازالت تعاني منها حتى الآن، "فالرأسمالية لا تتقدم إلا على أرض متناقضة، وعليها أن تتغلب على تلك التناقضات التي تُنتج أشكالها الخاصة للتوسع"[86]. ومن هذه المشكلات المؤهلة للتفاقم; زيادة نسبة التبادل غير المتكافيء بين دول المركز ودول الأطراف، فلم يصاحب التقدم التقني في دول الأطراف معدل رفاهية مناسب للقوى العاملة، بمعنى "أن معدل فائض القيمة في المحيط ظل أعلى من معدل فائض القيمة في المركز، "قيام تكنولوجيا مع بقاء الأجور منخفضة"، حيث يتم تدويل سعر البضاعة، والسماح بالتجارة البينية التي تقوم آليات السوق فيها على أسس متقاربة، من دون أن يرافق ذلك تقارب الدخل العام للفرد بين المركز والأطراف، على نحو يحمل الأطراف عبء هذا التقارب، ويزيد من هيمنة المركز"[87]. وهو ما سيستمر لفترة غير قصيرة، بشكول مختلفة في الوضع العالمي الجديد.

إن غياب التكافؤ –على نحو مضطرد– في القوة، والثروة، والمعرفة، بين أجزاء مختلفة من العالم، مع امتداد غياب التكافؤ أيضًا على مستوى الدولة الواحدة، وعلى المستوى الجزئي أيضًا; أي بين مدينتين في القطر الواحد – كما في الصين على سبيل المثال– قد أدى إلى خلق أنماطَ إنتاجٍ، وسياساتٍ، وقيمًا، ومظاهرَ اجتماعيةً وثقافيةً جديدةً، اتسمت الحديثة منها بصبغة أمريكية"، حيث انتشر نمط الحياة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، وانتقل –دون لزوم– إلى الأوساط لاوروبية، على نحو أضاف مزيدًا من البلبلة، التي اتسمت بهوس اقتناء السلع، والجري من وراء الربح النقدي، الذي يسمح باقتنائها، وهذا ما قوَّى من سرعة الحراك الاجتماعي من جهة، كما أسهم في انحلال التقاليد المحلية من جهة اخرى"[88]. وقد جرت هذه التحولات هذا على نحو متسارع لم يشهدِ العالمُ مثيلاً له من قبل، الوضع الذي أجج حدة التناقض بين عدد كبير من المجتمعات، برغم مشاركتها الجمعية لواقع افتراضي واحد، وذلك برعاية سياسات العولمة، وبسيطرة وسائل إعلام ذات سيادة أمريكية، وهذا ما أنشأ مصادر إنتاج

---

[86] مرجع سابق.، ص.، 56.

[87] أمين، سمير.، التبادل غير المتكافيء وقانون القيمة.، ترجمة، عادل عبد المهدي.، بيروت، دار الحقيقة.، 1974.، ص.، 102.

[88] بيرو، فرانسوا.، مرجع سابق.، ص.، 163.

واستهلاك رمزيين لم تكن معروفة من قبل، على نحو أسهم في تفكيك النظم التجارية المحلية، وأخضعها –في الآن ذاته– إلى استراتيجيات رأس المال العالمي، حيث اقترن هذا الوضع بجهد قانوني وتشريعي لتوحيد عالمي للقوانين الاقتصادية، على نحو يزيد من قوة الدفع إلى الاندماج الاقتصادي في سوق واحدة. وقد بدأ هذا الجهد في الظهور بعد "أزمة الكساد العالمي، وما صاحبها من تقلص ربحي، وسياسات تقشف، مع ارتفاع معدلات البطالة.. إلخ. الوضع الذي أعاد تشكيل بنية النظام الرأسمالي العالمي وأنماط التحالفات في داخله، هكذا قامت الرأسمالية بتقويض أزمتها، عبر خلق عالم جديد"[89]. "أما القول بأن الرأسمالية سوف تؤدي إلى إساءة الأوضاع مدة قرن أو قرنين، ولكنها سوف تؤدي بعد ذلك إلى التحسين، فهو قول لا يجيب عن مشكلات المجتمع، بل يتفاداها"[90].

2–3– <u>الصورة واللغة:</u>

بدأت "الصورة المرئية" في العصر الحديث –على مستويي المضمون والشكل– تحتل تدريجًا مساحات كانت حكرًا على اللغة المنطوقة، وسياقاتها، وما تحيل إليه من بنيات، وثقافات، وأساطير، ومعتقدات، ذلك بعد أن أصبحت المعرفة، والقدرة على التلاعب بها، وتوظيفها –في عصرنا المعيش– أدواتٍ مهمة وقاسية، في المواجهة بين العقائد والأيديولوجيات؛ ساعد في ذلك التقدمُ العلمي التكنولوجي الهائل، وشيوع استخدام الوسائط البصرية، والحاسوب، على نحو رفع عنها المراقبة، وأطلق سراحها من حبسها الطويل. وقد مرّ تاريخنا بأنظمة بصرية عديدة، كانت تشكل دائمًا إطارًا لرؤية ما، "ففي نظام الأصنام، الذي يتشاكل مع الثيوقراطي، كان بإمكان المرء أن يُنكر المظاهر المحسوسة، ولكن لم يكن قادرًا على إنكار ما وراء المرئي. وفي نظام الفن، الذي أعلن عن ولادة الإيديوقراطيات، غدا بإمكان المرء الشك في الأصنام والآلهة، وذلك دون الحقيقة، أو ما يظنها كذلك، وفي نظام البصري، و الفيوقراطية، صار بإمكان المرء أن يتجاهل خطابات ما يُسمى الحقيقة، وأن ينكر الكليات والمُثل، ولكن لم يعد بإمكانه إنكار قيمة

---

[89] Frank, A, G., Crisis in the World Economy and Crisis in the Third World., London., Heinman., 1980.

=من: زايد، أحمد.، مرجع سابق.، [لم يُذكر كاتب المقال رقم الصفحة التي اقتبس منها].

[90] أمين، سمير.، مابعد الرأسمالية.، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.، 1988.، ص.، 100.

الصور"[91]؛ "كانت الصورة هي الأولى في "جينالوجية" الهيمنة، ثم جاء نظام الكتاب ليحدّ من تلك الهيمنة، وهي تستعيد مشروعيتها الضائعة [في إطار المشروع ذاته] من خلال الشاشة (...) فقد أصبحت الأيقونة، والشاشة، بعد حروب (الحروف والكلام) الرهان الأكبر لمعارك القوة والنفوذ، بحيث يمكن القول إن عاصمة العواصم قد نوّمت الوافدين عليها، وكسبت محبتهم بلا شعور منهم، بالشاشة المرئية أكثر من الدولار (...) هكذا أخلت الهيمنة المالية مساحات كبيرة كانت تحتلها للسيادة المتخيلة"[92].

لقد أصبحت الصورة، في عصرنا الحالي، مشيرة إلى احتياج –لا واع– من قبل الفرد في التعبير عن فرادته وفرادة أشيائه، وقد "نشأ التصوير الشمسي من الوجهة التاريخية بوصفه فنًا للشخص، ولهويته، ولخصوصيته المدنية، ولما يمكن أن نسميه بكل معاني العبارة خصوصية الجسد واستقلاله"[93]. وأصبحت "الشاشة المرئية، نوعًا من مرآة نرجس، ومكانًا لاستعراض النرجسية"[94]. وأضحى الاهتمام بالصورة شكلاً من شكول تأكيد الهوية، وتعبيرًا عن احتياج توَّاق لها، في علاقات الفرد بذاته، وبأشيائه، وبمحيطه الاجتماعي والثقافي، خصوصًا بعد أن أخذت الصورة مكان الكلمة، دون حاجة إلى فائض قول، أو تفسير، بسبب قدرتها السريعة على الاتصال المباشر، باقتصاد هائل، على مستوى التعبير، فبينما يشير الدال اللغوي مثل لفظ "شجرة" إلى فئة شاملة، تضم كل أنواع الشجر الموجود على اختلاف صفاته، يدل الدال الفوتوغرافي لشجرة مثلاً على شكل ماهوي بعينه، وعلى وجود مفرد في النوع، وعلى مدلول مختار بعينه، وهذا ما حمَّل الصورة بدلالة ماهوية، فأصبحت –في بعد منها– جزءًا من حقيقة ما تدل عليه، وطيفًا لوجود ما، وجزءًا شبحيًا من الواقع، وليس محض دال مجازي، فالصورة تمنح معنى له محمول أقل من الكثافة المجازية التي تحملها اللغة. فالصورة اقتصادية، لأنها "توجز التفسيرات، وتختصر البراهين، ذلك أن ترسيمة ما، أجدى ألف مرة من خطاب مطول، إنها تمكّن من تفادي الخسارة الخطية، كما أنها ذات طابع عملي، لانها تقنع، وبكلفة أقل"[95] فهي اسرع في التلقي، وأسهل في

---

[91] نفسه.، ص.، 29.

[92] انظر: نفسه.، ص.، 80.

[93] نفسه.، ص.، 72.

[94] بورديو، بيير.، عن "التلفزيون" وآليات التلاعب بالعقول.، ترجمة، د. درويش الحلوجي.، القاهرة، المحروسة للنشر والمعلومات بالتعاون مع قسم الترجمة والنشر بالمركز الفرنسي للثقافة والتعاون.، 1999.، ص.، 25.

[95] دوبري، ريجيس.، مرجع سابق.، ص.، 75.

التذكر، من النص المكتوب، وأكثر حركة وانتشارًا. فالصورة محسوسة، "تتفاعل مع الكون، وتقتات من مصادر أقل خضوعًا للمراقبة، وأكثر خرقًا للحواجز، فإذا كانت الكلمات المكتوبة تظل دون حراك، فإن الصور تحتفظ دائمًا ببعض الحياة، لانها تثير فينا استعادة دائمة للمكبوتات، لذا فهي تهدد، وتثير، وتحافظ، وتحفّز، وتثبط الهمم، أما تمثيلها فيحافظ على حياة الممثَّل"[96].

كما تُعد الصورة –في مستوى ما– عابرة للغات، وعالمية في توصيل المعنى، برغم اختلاف البيئات، من هنا كانت استخدامها أيسر في نقل القيم، والمفاهيم، وفي تطبيع العادات في اتجاه أنماط معيشة جديدة، لا تبعد كثيرًا عن مصالح القوة التي توظف هذه الآلة الإعلامية الضخمة، التي تشبه كائنًا خرافيًّا، ما أن يملكه سيد، حتى يلبي له ما يريد، بصرف النظر عن طبيعته وأهدافه. و"يعود [إلينا الآن] المتخيَّل عبر توظيف بنيات عتيقة، خلناها متجاوَزَة، وذلك عبر خلق ميثوبيات جديدة، تعمل بصفتها رابطًا اجتماعيًا، وهذا ما يشير إلى انفجار الصور المرئية بوصفها برهانًا على ذلك، فبفضلها، تمارس المجتمعات الحلم، وتستعيد أجزاءًا منها كانت قد كُبتتْ فيها، أو حُرمت منها بسبب حداثة ذات جوهر عقلاني (...)، هكذا يمكننا أن نفهم تحولات الأسلوب التي نلاحظها في أيامنا هذه، هذا الأسلوب الذي يسعى بعد أن كان نفعيًا خالصًا، إلى احتواء كل الأبعاد الباطنية؛ "الحُلميّة، واللهوية، والرمزية" التي يمكننا الوقوف على آثارها، في كل لحظة من الوجود اليومي الحالي"[97].

حلَّ الجسدُ المادي، وصور الإنسان والأشياء "الآن وهنا"، محلّ المجاز اللغوي وعالمه، على نحو قرب الصورة من مستوى ما من مستويات الأسطورة بمعناها المفتوح، كونها مركزًا من المراكز التي يتأسس عبرها وعي الإنسان المعاصر بالعالم وبالأشياء، فاحتلت "الصورة" بوصفها دالاً كثيفًا، مكان الموضوع بقداسته التاريخية، وخلقت بذلك سياقات خاصة بها، بل إننا لا نغالي لو قلنا إن "الصورة" قد أصبحت واحدةً من الأساطير المؤسسة لوعي الإنسان المعاصر بالعالم والأشياء، فالعقل والعلم [بمعناهما المباشر] لا يربطان الناس إلا بالأشياء، "ولكن مايربط الناس فيما بينهم، وعلى المستوى المتواضع من السعادة، والهموم اليومية للجنس البشري، هو هذا

---

(96) انظر: نفسه.، ص ص.، 91- 3.

(97) انظر: مافيزولي، ميشيل.، تأمل العالم، الصورة والأسلوب في الحياة الاجتماعية.، ترجمة، فريد الزاهي.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2005.، ص ص.، 53-4.

التصور العاطفي، ذلك لأنه يعيش وتبنيه مملكة الصور"[98] ذلك لأن "للصور تلك الخاصية التي يمكنها أن تنتج ما يسمى تأثير الواقع، فتؤدي إلى رؤية أشياء، وإلى الاعتقاد بما تراه، إن هذه القدرة على الاستدعاء، لها تأثيرات، ونتائج تعبوية، مشحونة بتورطات سياسية، أو أخلاقية، (...) قادرة على إثارة مشاعر قوية، ليست إيجابية فحسب، بل سلبية ايضًا، مثل المشاعر العنصرية، ومشاعر كره الأجانب، "زينوفوبيا"[99]، وهي ملاحظة تقبل التطبيق على الصورة بأنواعها كافة؛ ساكنة، ومتحركة، فحين تختار كل ثقافة حقيقتها، أو ما تظنه كذلك، تختار واقعها، "أي ما تحسبه قابلاً للرؤية، وجديرًا بالتمثيل والتشخيص، والحال أن الواقع غدا الآن مقولة تقنية ثقافية، وعالمية، تقوم بتأليه الصورة، عبر آلية تقنية واجتماعية؛ هكذا تضاعف الصورة المسجلة من سلطة الواقعة، عبر إرهاب البداهة"[100]. فالمرئي لا يمكن تفنيده بالحجج، وإنما يُعَوّضُ بمرئي آخر. فالصورة لا تنام!

أصبح عالم الصورة، بمختلف شكوله، وسيلة مهمة من الوسائل التي وظفتها سياسات العولمة، لتأكيد قيمة المفاهيم المرتبطة بالهوية الفردية، ساعدها على ذلك المحيط الثقافي العالمي الجديد وثورة الاتصالات الحديثة، فتخلقت سياقات معرفية، ووسائل إدراك على المستوى الإنساني جديدة، احتلت الصورة فيها تدريجًا مساحة كبيرة من حيز التعامل البشري، بل احتلت جزءًا مؤثرًا في اللغة. ويتعجب المفكر الفرنسي رولان بارت من غياب تأمل الباحثين في الاضطراب الحضاري الذي جلبته الصورة الفوتوغرافية; "فهذه الصورة قريبة العهد على الحضارة الإنسانية من المنظور التاريخي، لأن التصوير الشمسي هو قدوم الأنا نفسها بوصفها آخر، إنه تفكيك ماهر لوعي الهوية، "حيث تمثل الصورة على المستوى الخيالي تلك اللحظة التي لا أكون فيها ذاتًا ولا موضوعًا، فأعيش آنئذ تجربة الوضع بين قوسين"[101]. وقد أضحى الجسد –صورةً وموضوعًا– من أهم ما يعبر عن ذات ما، وعن وعيها الخاص، وموضوعها الثقافي، "فعلى الرغم من أن المعنى قد يفقد قيمته هنا، فإنه يحافظ على حياته "هكذا تظل اللغة؛ لغة الصورة هنا –كما كانت

---

(98) دوران، جيلبير.، الخيال الرمزي.، ترجمة علي المصري.، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.، 1991.،ص.، 121.

(99) بورديو، بيير.، عن "التلفزيون" وآليات التلاعب بالعقول، مرجع سابق.، ص.، 36.

(100) دوبري ، ريجيس.، مرجع سابق.، ص.، 154.

(101) بارت، رولان.، العلبة النيرة، رسالة عن التصوير الشمسي، رسالة في التصوير الشمسي.، ترجمة إدريس القري.، مراجعة محمد البكري.، المغرب، الدار البيضاء، كتاب فضاءات مستقبلية.، 1998.، ص ص.، 6-15.

لغة الكلام من قبل– قرينة الامبراطورية"[102]. وقد نتفق مع بارت في أن "عصر التنوير الشمسي هو عصر شديد العنف; لما تعمّمت الصورة أفسدت كليًا واقع العالم البشري عالم الصراعات والرغبات بذريعة تقديم صور له، ولا يرجع ذلك إلى أنها غير أخلاقية أو دينية في ذاتها، إن ما يميز المجتمعات المسماة متقدمة هو أنها تستهلك اليوم صورًا وليس معتقدات كما كان الحال في المجتمعات القديمة، أي أنها أكثر تحررًا ولكنها أوغل زيفًا، كما لو أن الصورة تنتج في الوقت الذي تتخذ فيه طابعًا كونيًا عالمًا بلا اختلافات، عالمًا لا مباليًا [وهو ما أختلف فيه مع بارت برغم اتفاقي على الجزء الأول من حديثه] أن الصورة بالتحديد هي سبب رئيس للعنف]"[103].

يطرح العنف ذاته من خلال لغة الصورة، على نحو متزايد، وذلك بعد التحول الذي حدث على الوسيط الثقافي، وتحوله من الجانب الذي كانت تسيطر عليه الكتابة، أو الشفاهة، إلى الجانب الذي يتحكم فيه البصر، والرؤية، وكل ما لا يقوم إلا على التحقق المشهدي، وذلك في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة التي خلقت مجالات اتصال، وتسلية جديدة، مثل الإنترنت، والفيديو، وألعاب الكمبيوتر.

هكذا اختلط الواقعي، عبر تأثير التقنية، بما يسمى الواقع الافتراضي، وقد ساعدت وسائل الإعلام المعاصرة على تَعْمِية هذا الواقع المعيش، وتَحْرِيفِه، فحولته إلى "نسخة مشابهة له، خالصة في زيفها وفي بعدها عنه، هي نسختها الخاصة بها تقدمها بوصفها (الواقع) تلك الحالة التي أسماها بوديلار المشابهة "Simulacrum"[104]، ومن الممكن أن نلاحظ بيسر، تعاطفنا الإنساني مع قضايا أناس آخرين، لم تطأ أقدامنا بلدانهم من قبل، بالرغم من أن هذا التعاطف يتحقق في عالم افتراضي. وهو شبيه العالم الحقيقي. غير أن الشبيه "Simulacrum"، فضلاً عن الطقس الآلي للتفاعل، والتقليد الأخرق، وغير ذلك، تحضر كلها عادة من أجل التشويش على احتفالية الشعور بالذنب. فها هي ذي إنسانية هَزَّتها حركة، تحسب نفسها محلّ إجماع، وها

---

(102) تودوروف، تزفيتان.، فتح أمريكا، مرجع سابق.، ص.، 272.

(103) بارت، رولان.، العلبة النيرة، مرجع سابق.، ص.، 106.

(104) Baudrillard, Jean., "The Ecstasy of Communication", John Johnston (trans.) in the; Anti Aesthetic., Essays on Postmodern Culture, Hal Foster (ed.), Port Tournsand., Wash: Bay, 1983., p.، 130.

من; رزبرج، نيكولاس.، ما بعد الحداثة.، ترجمة، ناجي رشوان، مراجعة، محمد بريري.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2002.، ص.، 45.

هو نوع إنساني يزعم أنه اتهم نفسه فجأة –على الملأ– بكل الجرائم التي ارتكبها، حقًّا، ضد نفسه، وضد الإنسانية. لأننا حين نشرع بوضع أنفسنا موضع اتهام، ملتمسين الصفح عن كل جرائم الماضي؛ التي ارتُكِبَتْ ضد الإنسانية، فإنه لن يبقى هناك بريء على وجه الأرض، هكذا، لن تجد شخصًا، يصلح لأن يحتل منزلة القاضي، أو الحكم"[105].

قام الاتصال المرئي بتخفيف وطأة المكان –على المستويين السياسي والإعلامي– وتغيير مفهوم السيادة العملي والقانوني للدول على حدودها، وهو وجه من أهم وجوه العولمة التي نجحت –قبل أن تكسب الحرب– في ان تحرز انتصارًا يتمثل في فرض نمط الحرب الخاص بها، فقد كانت اللغة دائمًا قرينة الإمبراطورية، إن "القوى المهيمنة، هي القوى التي تتمكن في ظروف معينة، من فرض تسمياتها، ومن فرض التأويل الذي يناسبها، وبالتالي إضفاء الشرعية على هذه المسميات بل وتقنينها على المسرحين القومي والعالمي"[106]، حيث ينتج كل مجال من خلال وسيطه الذي يتحقق فيه معايير الاعتقاد في الواقع، و ينزع –نتيجة لذلك– الثقة بما هو ليس واقعًا. إن مسألة الثقة مسألة دائمة، لكن الأجوبة عن سؤال (بمن تثق؟) تختلف حسب المعارف والآليات فمن ثقة بأفكار معقولة – كانت في عصر الخطاب – إلى ثقة بالأشياء المرئية – في عصر الشك والأشكال – إلى غياب الثقة بالأفكار – في عصر الشاشة – المهم أن تكون الصورة جيدة"[107].

لا تضع الوسائط الإعلامية جداول أعمال، وأطرًا للجدال فحسب، ولكنها تغير أيضًا وجهات الرغبة والذاكرة والخيال، ومستوياتها، كما توحي إلينا أن الواقع، يشبه عالمًا لا حاجة فيه إلى الذاكرة؛ حيث تصبح "الصور البصرية بديلاً عن الذاكرة"، فالشاشة المرئية تطلب منا أن نعيش حاضرًا، غير مستقر، تعوض الذاكرة فيه، التي تنتج عن العيش من خلال الصور، متعةُ فقدان المرء لذاته."[108].

2– 4– <u>التدفق الثقافي:</u>

---

(105) دريدا، جاك، وآخرون.، المصالحة والتسامح وسياسات الذاكرة.، ترجمة، حسن العمراني، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2000.، ص.، 9.

(106) انظر: نفسه.، ص.، 86.

(107) دوبري ، ريجيس.، مرجع سابق.، ص.، 289.

(108) سمايرز، جووست.، مرجع سابق.، ص.، 257.

بداية، لا توجد ثقافة غير هجينة في مستوى ما من مستوياتها، وتظل أية ثقافة على هذا النحو، إلى أن تصل إلى حدٍّ تستطيع فيه عناصرُها المختلفة أن تصلَ إلى شكل خاص من شكول الارتباط القوي الوجداني بمتلقيها، فتتسم حينئذٍ بمسحة من مسوح الانتماء، وسمة من سمات الوحدة، والهوية. ونذهب في سياقنا هذا إلى أن الثقافة هوية، ولكنها ليست الهوية، إذ إن معتقد الهوية كان يُفترضُ وجودُه في الوعي الإنساني العام في كل كينونة، وكان الاعتقاد الذي يذهب إلى وجود سمات مشتركة نقية في كل أمة، او شعب، أو قبيلة قائمًا، وهو اعتقاد ينتمي في أساسه إلى ما أطلقُ عليه "المتخَيَّل الاجتماعي" للهوية، وقد تعاملت بعض الأدبيات الاجتماعية، والأنثروبولوجية، والسياسية، نقديًّا مع جمّاع هذه السمات لمتخيل الهوية، والظاهر الآن هو نمو وعي عام بتداخل الحدود، والنظر ارتيابًا إلى فكرة النقاء، فضلاً عن الشك في فكرة الثنائيات المتضادة التي سادت إبان القرن الماضي بخاصة. وأشير في ذلك إلى ما مسّ مبدأ النوع ذاته من تداعٍ، شهدنا آثاره في هذه التداخلات القويّة بين حدود الأنواع، والمدارس، والتي مثلت طويلاً أنظمة دلالية، كانت، وما زالت، جزءًا لا يتجزأ من عملية بناء المعنى المستمرة في العالم الاجتماعي. فبتنا نلاحظ على سبيل المثال، ذيوع التداخل ما بين الأنواع الفنية والأدبية، وتداخل حدودها، على نحو أنتج تغيرات جديدة في الأذواق، على مستويي الإنتاج والتلقي، بحيث أصبح هناك "اهتمام أقل ببناء أسلوب متماسك ومترابط، واهتمام أكبر بالتلاعب بالأساليب المعروفة، وتفصيلاتها، وهذا ما يشير إلى أن ما يحتل موقع الصدارة الآن هو الغياب الحاد للحدود النوعية، فضلاً عن ضبابيتها، بين الفن والحياة اليومية، بالإضافة إلى التشوش الأسلوبي الذي ينحاز إلى الانتقائية، وخلط القواعد. واستخدام المحاكاة الساخرة، والمعارضة، والتهكم، والهزل، فضلاً عن الاحتفاء بالثقافة في أبعادها السطحية، وليست العميقة فحسب، "فعندما يشيع الاعتقاد بأن الفن مجرد تكرار، لابد من أن تنهار فكرة الأصالة التي ينبغي أن تكون موجودة في المنتج الفني"[109].

وقد خلقت الثقافة العالمية الوسيطة تدفقات على المستوى الكوني، من خلال خمسة مجالات: "المجال الإثني الذي يتضح من خلال الهجرات، و حركة السياحة، واللاجئين، والعمال

---

[109] نفسه.، ص.، 214.

الغرباء، والمجال التقني الذي يظهر في التدفقات التكنولوجية عبر الشركات متعددة الجنسية، والشركات الوطنية، والوكالات الحكومية، والمجال المالي، الذي يمثل تدفقات النقود السريعة، وأسواق العملة، والبورصات، والمجال الإعلامي الذي يتضح في تدفقات الصور والمعلومات عبر الصحف، والمجلات و"الأفلام"، و""التلفزيون""، والمجال الأيديولوجي، الذي يرتبط بتدفقات الأفكار، والمفهومات حول الحرية، والديمقراطية، والتنوير" [110]. وعلى الرغم من غياب الدقة في هذا التقسيم، إذ خلط مثلاً بين مادة التدفق وأداتها أحيانًا، كما أهمل التدفقات العقدية، وغير ذلك، فإنه تقسيم كاف، ومقبول، للإشارة إلى حجم التدفقات التي تتحكم فيها الثقافة الآن.

وتشير التدفقات الديموغرافية، وهي تدفقات عبر قومية بطبيعتها، إلى انتقال أفراد، يغادرون بلدانهم من أجل الإقامة، أو الهجرة إلى بلدان أخر، وهذا ما قد يسهم في هدم بنية مجتمعهم الأصلي، وإعادة تكوين المجتمع الذي يستقبلهم. ويمكن ملاحظة ذلك في المجتمع العلمي الأمريكي، على سبيل المثال، وقد بدأت مظاهر التدفق الثقافي الأول، عبر الهجرة من أجل الحياة في أماكن جديدة، ومع إثنيات، وشعوب، وبيئات ثقافية مختلفة، وذلك بعد أن أصبحت هذه الهجرة، أمرًا ممكنًا في النصف الأول من القرن ما قبل الأخير بخاصة، وفي هذا المبحث تفصيلات كثيرة حول الشكول التي اتخذتها علاقات الهيمنة الثقافية المتنقلة بين أيدي الثقافة المحلية؛ "ثقافة الساكن المحلي"، وسمات الثقافة الوافدة، وبناها، "ويمكننا أن ننظر إلى مثلٍ لهذه التفاعلات، وتعقيداتها في العصر الحديث، بداية من علاقة المهاجرين الأيرلنديين والألمان إلى أمريكا في بدايات الهجرة، ثم علاقة المهاجر الأوروبي بعامة، بالهنود الحمر، والسكان الأصليين؛ "علاقة تصفية عرقية"، مرورًا بعلاقة الثقافة الأوروبية البيضاء في أمريكا، بثقافة الأمريكين السود العبيد قبل حرب الولايات الشمالية والجنوبية؛ "علاقة استعباد"، حتى علاقة الثقافة الأمريكية –الآن وهنا– مع المهاجرين الجدد إلى أمريكا؛ "علاقة احتواء، عبر ما يُسمى التعددية الثقافية".

ولهذا التدفق عبر الهجرات، الذي كوَّن كتلاً إثنية، تنوعت شكول اندماجها مع بيئاتها الثقافية المحلية الجديدة، آثار تظهر على مختلف مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية،

---

[110] زايد، أحمد.، مرجع سابق.

والاجتماعية، والثقافية، في الأراضي المُهاجَرِ إليها، ولكننا معنيون هنا بالوجه الثقافي لهذه التدفقات، فضلاً عن تأثيرها على مفهوم يُعدّ من أهم المفاهيم في العلاقات السياسية، والدولية المعاصرة، وهو مفهوم القومية، "فلا جدال الآن في أن النظام الرأسمالي العالمي، يسهم في إنتاج ما يسميه مجموعة من علماء الاجتماع "التميع" الثقافي، وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجب علينا أن ننتبه إلى أهمية محتوى الثقافات القومية.

ومع النمو الاحتمالي الدال للهجرة الدولية، واختلاط ثقافات عديدة بعيدة عن مواطنها الأصلية، فإننا لا نعدو الحق إذا قلنا إنه "لا يوجد نموذج نظري مؤسس قوميًا يمكن أن يلائم التعامل –على المستوى المعرفي– مع هذا الوضع الثقافي. ليس هذا فحسب، بل إن عدد الناس الذين لا جذور لهم، ولا وطن، يتزايد على نحو متفاقم. ومن ثمّ يتم فكّ الارتباط الحتمي بين الثقافة ومنطقة بعينها. أي إننا دون إطار واسع، متعدٍّ للقوميات، لن نستطيع أن نتعامل بنجاح مع الظاهرة الثقافية، التي على الرغم من ارتباطها ارتباطًا واضحًا بهذا المجتمع، او بذاك، فإنها انتشرت في خارجه، ومن حوله"[111]. هكذا حولت حركات الهجرة النظامَ الدولي، إلى نظام لامركزي، وذلك حين جعلت من كل مهاجر لاعبًا محتملاً، برغم تواضع مكانه في اللعبة الدولية، هكذا ينقلب مبدأ الإقليمية؛ وتواجه المطالبة بالعدالة، التي يلوح بها المهاجر، تأكيد القانون الذي تعارضه الدول!"[112].

قامت التدفقات الثقافية بين الدول، في ظل تخلصها من الخضوع إلى الشرط الجغرافي، بربط الثقافة بقوة بسياسات العولمة، وبتحريرها من المفاهيم التقليدية للجغرافيا السياسية، فإذا ما نظرنا إلى مفهوم الثقافة على المستوى الجغرافي; لوجدناه منقسما إلى اتجاهين: الأول " يرى الثقافة إقليمية في جوهرها؛ فيفترض أن الثقافة تنبع من عملية تعلم محلية في الأساس. وهذه هي الثقافة بمعنى الثقافة، أي ثقافة مجتمع، أو ثقافة فئة اجتماعية، وهي فكرة ترجع إلى رومانتيكية القرن التاسع عشر؛ وضعت قواعدها في القرن العشرين، النسبية الثقافية بخاصة، ومن الأفكار المتصلة بها فكرة النموذج العضوي، أو نموذج "الشجرة" في الثقافة. أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه أوسع نطاقًا للثقافة، يعالجها بوصفها بالنسبة إلى الإنسان كالبرنامج بالنسبة إلى الحاسب

---

(111) فيذرستون، مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 24.

(112) بادى. برتران، ماري – كلودسموتس.، مرجع سابق.، ص.، 91.

الآلي"[113]، وهي فكرة متضمنة في نظريات التطور والانتشار التي تعد الثقافة فيها عملية تعلم، تجاوز المحلية. وهذين الاتجاهين في معالجة المفهوم ليسا متنافرين؛ فالثقافة بناء على الاتجاه الثاني، أدخل في وظيفة التعبير منها في الاتجاه الأول.

وقد وضعت التدفقات الثقافية على المسرح لاعبين فرديين، ولاعبين جماعيين، "فقد تكون نتاج لعبة أفراد، وقد تصدر عن مشاريع، تنشأ من أجل هذا الغرض، على وجه التحديد؛ وهي تدفقات تشمل قطاعات بالغة الاختلاف، كاللغة، والدين، والأيديولوجية، والمؤسسات، من هنا كان اتصالها بعقليات شديدة التنوع، لا يجمع بينها إلا نشر قوانين ونظم، تستهدف خلق طرائق إدراك، ونظم معان، يتقاسمها الجميع، وهي ترجع بصفة أساسية إلى نظم رمزية، تصوغ مجموع التصرفات الاجتماعية على نحو مباشر، وتهيئ الظروف المواتية للهيمنة، على نحو لا يمكن إدراكه بصورة مباشرة، ولعل ذلك هو السبب في إدراج التدفقات الثقافية، بين جميع التدفقات عبر القومية، في منطق العلاقات الدولية، في خارج نطاق الدولة، أو منطق التبعية، (...) أما التدفقات الفنية فهي أقل خطأ في الدراسة، وإن كانت تشكل برغم ذلك عنصرًا لا يستهان به في العلاقات الدولية"[114]. هكذا، غزت الجغرافيا التخيلية المعاني، والناس، وتكونت هويات وصلية عديدة، ولهذه العملية جغرافية تاريخية، ارتبطت دائمًا بالإمبراطوريات، "فغالبًا ما أدي تقسيم العالم إلى غرب تقدمي عقلاني، و"بقية"؛ إلى تفوق غربي أبيض، عبر عملية توليد مستمرة لمن يسمى (الآخر)"[115]. أما فكرة التهجين فتدل على "عملية ثقافية منتشرة في عالم اليوم. حيث يشير المفهوم إلى عملية تمتزج فيها المعاني، والأنماط الهادفة، من مصادر تاريخية مختلفة، هي في الأصل مستقلة، من حيث المكان. إن أي ثقافة في أصفى صورها، تفتقد –عند التأمل– النقاء في جوهرها؛ وهو ما نعدّه حقيقة إثنوجرافية، بصرف النظر عن أي قصد محدد. أما السياق الأمثل للتهجين فهو تلك البنية الاجتماعية، التي يكون لحاملي المواريث فيها حساب أكبر مما لغيرهم، مثلهم في ذلك مثل مواريثهم أنفسها"[116].

---

(113) فيذرستون، مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 81.
(114) انظر: بورديو، بيير.، أسئلة علم الاجتماع.، مرجع سابق.، ص.، 234.
(115) كرانغ، مايك،مرجع سابق، ص.، 109.
(116) فيذرستون، مايك.، مرجع سابق.، ص.، 109.

ويمكننا في هذا السياق أن نحدد اتجاهين تسير فيهما عملية التدامج الثقافي؛ يمثل الاتجاه الأول الآلية التي يمارسها المركز بنشر ثقافته إلى الأطراف، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في دخول ثقافات الأطراف إلى المركز، لكن المشكلة هنا هي قدرة المركز دائمًا على تحويل حركة الثقافات في الأطراف، لخدمة مصالحه عبر استيعابها، ودمجها في فضائه تدريجًا بصفتها مكونًا أصيلاً في ثقافته. من خلال نسيج، متشعب اللغات: البصرية، والسمعية، والكتابية، وخلافه، فضلاً عن كونه تدفقًا لا يتحقق كما كان سابقًا، عبر الانتقال المكاني، أو الهجرة بأنواعها فحسب، ولكنه يتحقق الآن، على نحو مؤثر، وهائل، عبر تكنولوجيا اتصالات معاصرة، حاصرت الحدود، وهشمتها، وهذا ما يزيد من قدرة المركز على الإغراق الثقافي، من جهة كمية، وعلى التأثير على من يسميه آخر من جهة أخرى، لأن في ثقافته المبثوثة، ما يربط هذا الآخر بها، وذلك لأن المركز قد استوعب مسبقًا جزءًا من ثقافته، وهذا ما يشير إلى تزامن الخصوصية والعمومية على نحو دائم.

تهيمن على هذه الثقافة العالمية برغم هجنتها، ثقافاتٌ جزئية معدودة، وهي ثقافات تنتمي إلى أسٍّ غربي في جوهرها؛ حدد انتشارها ثلاثة عوامل الأول: عدد المتكلمين باللغة التي تحدث بها هذه الاتصال، من خلال وسائط الاتصال الحديثة، "الميديا"، والثاني هو: نسبة توزع هؤلاء المتكلمين على مساحة جغرافية واسعة ممتدة، بما يفرضونه من تفاعل في بيئاتهم الثقافية المختلفة، ومحيط كل منهم الثقافي، وهذا ما يجعل من عدد المتكلمين بلغة ما من غير أهلها، عاملاً مهمًا في هذا الإطار، والثالث هو: وجود هذه اللغات، إنتاجًا واستهلاكًا، على نحو فاعل في المنتديات الدولية، والمؤسسات العالمية. فعدد المتكلمين بالصينية هائل، لكن تأثير هذه اللغة على الشبكة، أو حضورها الفاعل في المؤسسات الدولية، يكاد يكون ضئيلاً، بسبب العامل الثاني السابق. ومن اليسير ملاحظة توافر هذه العوامل بقوة في اللغات: الإنكليزية، والفرنسية، والأسبانية، والألمانية، بخاصة، دون غيرها.

يتضح –من خلال هذا التحليل– أن التفوق الثقافي على المستوى الكلي، تتحكم فيه على نحو مؤثر العوامل الثلاثة المذكورة آنفًا، فكلما ارتفع نصيب ثقافة ما من عامل أو أكثر من هذه العوامل الثلاثة، زادت قدرة هذه الثقافة على التأثير على الثقافات الأخر، أما التدامج –في حدّ

ذاته– فلا يحمل قيمة إيجابية، أو سلبية قاطعة، لأنه يقبل القيمتين معًا. لكنه يسهم –في الحالتين– في تفكيك متخيل الهوية، والحدّ من آثاره، ويرجع ذلك إلى حدوث هذا التدامج، بدرجات شديدة التفاوت، والسؤال هنا ليس عن التأثر، ولكن السؤال عن نسبته، على المستويين السلبي والإيجابي معًا، أما زمن استمرار هذا الاتصال بين ثقافتين، فعامل أساس في تحديد حركة التأثير والتأثر، على متخيل الهوية بخاصة. إن كلّ شكل جديد من روابط الاتصال، ييسر لمجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية حضورها القوي، مستبعدًا –في الآن ذاته– مجموعة أخرى، تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى وسيلة الاتصال المعنية، أو استخدامها، أو توظيفها.

ربما يثير حديثنا عن التدفق الثقافي، وعن التدامج الثقافي، سؤالاً، قد يبدو مفاجئًا في هذا السياق، والعلاقات بين التدفق والتدامج هي علاقات وثيقة، فالأول يشير إلى الحركة، ويشير الثاني إلى الأثر، ويُعدّ التدفق الثقافي –في حقيقته– تدفقًا غير متكافيء، تتحكم فيه، ثقافة مهيمنة، أمريكية الطابع، وتسيطر على أفقه الحضاري بيئة ثقافية غربية في أساسها، وهو في النهاية يقود الثقافات الأخر إلى شكل ما من شكول التوحيد الثقافي العالمي، أو التجانس الثقافي، أي أننا نرى ما يحدث الآن من تدامج، في حقيقته، ومن خلال التدفق الثقافي، مجرد وسيلة مرحلية من وسائل عولمة قيم ثقافة أمريكية في أساسها، وهي ملاحظة مهمة في هذا السياق. فهم يبيعون، والعالم يشتري. من خلال بيئة استهلاك، وسوق نموذجي، يخدم مصالح هذه الثقافات المهيمنة، وقيمها، أما التجانس فيتحقق أساسًا عن طريق تدفق الثقافة بوصفها سلعة من المركز نحو الأطراف.

لقد غرق الجمهور دونما تمييز في فيضان من السلع الثقافية ضئيلة الجودة، على المستوى الفكري، ولكنها سلع ثقافية مُنتَجَة على نطاق شاسع. وهذا يعني تزايد خسارة الثقافات المحلية، فحين تقوم التكتلات الثقافية الاحتكارية الكبرى، بنشر أفكارها عما ينبغي أن تكون عليه الثقافة، "تصبح الأسئلة الأساسية هي: قصص من تلك التي تُروى ؟ ومن الذي يقوم بذلك ؟ كيف تُصْنَع وتُوَزع ؟ وكيف يتم تلقيها ؟ من الذي يتحكم في الإنتاج والتوزيع والعرض؟"[117]."وتتمثل المسألة المطروحة هنا في أن المركز يستعمر (يطلب إعمار) عقول

---

[117] سمايرز، جووست.، مرجع سابق.، ص.، 229.

الأطراف على نحو تراكمي – وذلك من خلال أُطر العملية الثقافية التي يمر عبرها التدفق عابر القوميات بسهولة، ومن بينها إطار السوق"[118]. وفي هذه الأطوار الأخيرة، "تصبح شروط السوق مقياسًا معقولاً معدًا داخل أشكال الحياة في الأطراف، بحيث أصبحت هذه الأشكال قائمة، وشديدة التغير، بطبيعة الحال، حتى إن تعريفها الثقافي – هي ذاتها – يتم خلال الشروط المستقاة من المركز"[119]. وفي داخل إطار السوق، وتمشيًا مع خطة تحقيق التجانس العالمي، يمكننا أن نتوقع ضعف الرابطة القائمة بين الإقليم والعملية الثقافية. إن تدفق بعض السلع الثقافية عابرة القوميات يقوم، بطبيعة الحال، على حد أدنى من الاهتمام، أو إثارة الاهتمام، بأي سمات خاصة متمايزة من جانب المستهلكين. ويصدق ذلك على ما أسمته إحدى الباحثات "الإغراق الثقافي"، (...) الذي قد "يماثل الإغراق بالأدوية منتهية الصلاحية، والحافلات التي لا تؤدي وظائفها بكفاءة"[120]..

على الضفة الأخرى، يرى عدد من الباحثين أنه حين "تمتص الثقافةُ الطرفية تدفقَ المعاني، من المركز، تقوم بتحويلها، وهضمها، وجعلها جزءًا منها إلى حد كبير، وهذا ما يجعل من هذه المعاني عاملاً مؤثرًا على زيادة الصلات الثقافية، بين المركز والأطراف، بحيث تُيَسِّر الطريق للمزيد من الواردات الثقافية، أما الوضع النهائي الناتج عن ذلك، فمن المحال تحديده"[121]. إن الاهتمام بالسوق، بوصفه القوة الرئيسة لتحقيق التجانس الثقافي، لا يجب أن يُتجَاهَل من البرامج البديلة المطروحة لثقافات الأطراف، وهذه قضية أخرى تخص المقاومة الثقافية، أما استغلال هذه الأسواق فغالبًا ما يظل محصورًا في إطار نشر الثقافة الشعبية المحلية، أي منح المسيطرين ما يريدون أن يروه، وهي مقاومات تتحكم فيها ظروف موضوعية، كثيرة، يخرجنا تناولها عن هذه الدراسة، وهذا ما يؤكد أننا نسهم أيضًا في تشكيل هذا السوق، وغالبًا ما يكون هذا عبر تصدير ثقافات العالم الثالث الشعبية.

هكذا يصعب في العصر الحالي فصل الآثار الاقتصادية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وشكولهما الجديدة التي سببها التطور الاقتصادي الحادث على المستويين المفهومي والإجرائي،

---

(118) انظر: هانرز، أولف.، مرجع سابق.، ص.، 178.
(119) نفسه.، ص ص.،177- 9.
(120) سمايرز، جووست.، مرجع سابق.، ص.، 267.
(121) انظر: هانرز، أولف.، مرجع سابق.، ص.، 182.

عن الأبعاد الثقافية الوافدة عبر الثورة المعلوماتية الجديدة، وكفاءة طرائق بثها، وسرعتها في التأثير، وأهمها قدرتها على التغيير الحقيقي في مظاهر الحياة الاجتماعية، وما ينتجه ذلك من تغيير في أنماط السلوك والقيم والمعتقدات والآراء، على نحو يؤثر على نحو فادح –غالبًا ما يكون سلبيًا– على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفرد وللجماعة في دول الأطراف بخاصة، الأمر الذي يشكل عائقًا أمام دول أقل تقدمًا في تنفيذ برامجها الإنمائية، أي أن هذا الوضع يشكل باختصار تهديدًا لما يمكن أن نطلق عليه الأمن الثقافي مرتبطًا بالشرط الاقتصادي، هكذا أصبح الاقتصادي بعدًا من أبعاد الثقافي ومكونًا رئيسًا فيها، مثلما أصبح الثقافي مكونًا أساسيًا للاقتصادي، وبعدًا مهمًا فيه، خصوصًا حين اختلف مفهوم الاقتصاد الكوني عن مفهوم الاقتصاد العالمي، حيث يتسم الاقتصاد الجديد "بأنه اقتصاد معلوماتي، بمعنى أن الإنتاجية والنجاح التنافسي ينبعان من قدرة الفاعلين الاقتصاديين على خلق المعلومات والتعامل معها، والسيطرة عليها وتطبيقها. كما يصعب، على الجانب الآخر، أن نحصر فداحة الأضرار التي يسببها أي طرح ينادي بالانغلاق الثقافي! إذا عرفنا أن حجم المعارف الإنسانية يتضاعف على نحو مستمر. إن عجز دول العالم الثالث عن دعم فضائها الثقافي على نحو منافس، ومؤثر، ومستمر، على المستوى العالمي، كي تحدّ من أن تتبني مجتمعاتها قيم مجتمعات أخر، وأنماط معيشتها، قد يؤدي إلى الاستلاب الثقافي والاجتماعي على مستوى الشعوب، والسياسي على مستوى الأنظمة، وهذا ما يخلق بيئة من التبعية التي تسود فيها أفكار وأخلاق ومعتقدات وسياسات، تضع الثقافات في مكان التابع، ومكانته على الدوام!

هكذا توجه الأثر الأيدولوجي لثورة الاتصالات الحديثةعلى نحو أساسي إلى دمج متواتر للهويات الثقافية المختلفة، من دون انتباه إلى تبايناتها الثقافية، بعد أن ظل المتحكم في هذا التصور على مستوييه المنظم والعشوائي مؤسسات وأفراد ينتمون إلى هويات ثقافية غربية متقاربة ومتقاطعة في جانب كبير منها، ويظل السؤالان الملحان لدول الأطراف قائمين; *السؤال الأول* هو سؤال المصلحة; لمصلحة من يتم هذا الانتشار في مفاهيم تحددها، وتخلق بيئتها الثقافية بمعناها الواسع والسائد هويةٌ ثقافية أميركية؟ يلي ذلك وبصورة أقل هويات تنتمي إلى المجتمع الأوروبي؟ *والسؤال الثاني* هو سؤال التوظيف; فعلى الرغم من أن الثورة المعرفية الحديثة يشارك في جانب كبير منها، أفراد ومؤسسات لا يملكون الأهدافَ أنفسَها لمؤسساتهم، أو لتوجهاتها السياسية، فإن

الكثير من مجهودهم الثقافي أو العلمي –دون شك– يصب فيها، أما سؤال التوازن فيظل قائماً; كيف يمكن أن توظف نظم دول الأطراف السياسية تلك الثورة التكنولوجية والمعرفية لمصلحتها الوطنية الخاصة؟ على الرغم من صعوبة الإجابة عن هذا السؤال من دول الأطراف.

2-5- الثورة المعلوماتية، والنموذج الثقافي الأميركي؛ التكنولوجيا بوصفها سياسة:

شهدت الحقبة المعاصرة ثورة معلوماتية هائلة، أضحت المعلومات فيها موردًا من الموارد الاستراتيجية بالمفهوم الاقتصادي للكلمة، ومثلما هو الحال مع كل الموارد، تصبح القضية هي "من يسيطر على هذه الموارد، ومن يتخذ القرارات الخاصة بتقسيم الحصص!"[122]. إن القوة التكنولوچية هي إلى حد كبير امتداد للقوة الاقتصادية والتجارية. ولكنها تتجه إلى ما هو أبعد من ذلك. فهي لا تهدد الثراء وحسب، ولكنها تُعرض إلى الخطر استقلالية القرار العسكري، والنفوذ السياسي، والإشعاع الثقافي، وهي الأدوات الثلاث الحاسمة للعمل الخارجي، بل إنها قد تهدد، في النهاية أنماط التنظيم الاجتماعي، من خلال نشر نماذج سلوكية مختلفة، وخلق توقعات جديدة. فأصبحت القدرة على إنتاج تكنولوچيات جديدة، واستيعابها، هي المعيار الحديث للنمو.

وقد ازدهرت في القرنين الماضيين ماديّة التصور الذهني للكون، على نحو رفع الإيمان بقدرة العلم إلى مستوى عَقَدِي، ودفع جمّاع البشر إلى الاعتقاد في قدرة العلوم التجريبية على إجابة الأسئلة جميعها. من هنا كان التساؤل عن التكنولوجيا في حقيقته، تساؤلاً عن معنى النشاط الإنساني، فلا يمكننا استيعاب التغيرات التاريخية، دون فهم الآثار التكنولوجية الكامنة من خلفها، فبعد أن عرف الناس العلوم التجريبية في القرن الأخير بخاصة من نافذة التكنولوجيا، ارتبط تطور العلوم التجريبية –في هذا السياق– بنزعة التّقانة "Technicism"، وهي نزعة صبت جلّ اهتمامها على توظيف المعرفة العلمية، بحيث بات من الصعب الآن فصل الخطاب العلمي عن التكنولوجيا، بسبب علاقة التبعية المتبادلة بين العلم وتجليات توظيفه، وهذا ما أضفى على التقدم العلمي بعديه؛ الاجتماعي والسياسي، فأصبح كل من العلم والتكنولوجيا وجهين لعملة واحدة، بل إنني لا أعدو الحق إذا قلت إنهما أصبحا أساس مشروعية الدولة الحديثة. فأضحى الإنسان

---

(122) شيلر، هربرت، أ.، المتلاعبون بالعقول; كيف يجذب محركو الدمى الكبار في السياسة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري خيوط الرأي العام.، ترجمة، عبد السلام رضوان.، الكويت، سلسلة عالم المعرفة.، 1986.، ص.، 195.

المعاصر في الدولة الحديثة ملحقًا للتكنولوجيا؛ بل إن مفهوم التكنولوجيا ذاته "ينضوي على سياق من الدلالات تجاوز معناها المحدد، إلى حدّ يصبح فيه السؤال حول إذا ما كانت كلمة تكنولوجيا ذاتها قد اكتسبت دلالة الأقنوم (Hypostasis)"[123] وأصبح لها بعد ميتافيزيقيّ، وكأنها وثن، تدور من حوله التصورات الإنسانية المختلفة للمدينة الفاضلة، ويُعدّ التقدم التقني عاملاً من عوامل التحول، وذلك لأنه "يضع في طريقه بذور التغير المستمر، فهو يغير ظروف الحياة والعمل والعلاقات بين البشر، ويفتح فضاءات جديدة، في الوقت ذاته الذي يبث فيه ألغامه لتقويض الأبنية القائمة، والعقليات العاجزة عن مجاراته، كما نجده يسلط الضوء على مصادر غياب التكافؤ وأسبابه، في الوقت الذي يدعم فيه غياب هذا التكافؤ، ومن ثَمّ يُنشيء صعوبة في استمرار التسامح مع وجوده، وهذا ما يحيل العالم إلى كون صغير أكثر وحدة، وأشد اعتمادًا متبادلاً" [124].

ارتبطت الثقافة الغازية – قديمًا– بالفتح المادي، أما الآن فإن الفتح المادي لا يمكن حدوثه قبل الفتح الرمزي، وهذا ما يحدث عبر ثقافة أمريكية مهيمنة قامت بتغيير مطَّرِد لمجموع البنيات الرمزية للمجتمعات الأخر، حيث أصبحت هذه الثقافة متاحة على نحو كوني، وذلك بعد تغير مفهوم الحدود المغلقة للدول، وضعف سيطرة الدولة على حدود فضائها الإعلامي أو الثقافي، وذلك بسبب تطور الميديا من جهة، وازدياد الشيوع الهائل لاستخدام اللغة الإنجليزية في هذه التواصلات والاتصالات من جهة أخرى، بحيث أصبحا وجهي عملة واحدة، فالانتشار الواسع المدى للغة الإنكليزية في التعاملات قد حجّم أية منافسة ممكنة لحضارات أخر، بما في ذلك التنافس الأوروبي القائم على لغات غير الإنجليزية، فالنشاط الإعلامي البيني بخاصة، والمؤثر، "يهيمن عليه على نحو واسع اللسان الإنجليزي– الأمريكي، الذي يرتبط بوشائج وثيقة بالخطاب السياسي المسيطر على المشهد الدولي الآن، وذلك عبر القانون الدولي، والمؤسسات الدبلوماسية، ووسائل الإعلام، وذلك من خلال أكبر قوة تقنية علمية رأسمالية وعسكرية"[125]. و لم يعدُ هذا

---

(123) هابرماس، يورغن.، التقنية والعلم كأيديولوجيا: دراسة علمية.، ترجمة، د. إلياس حاجوج.، سوريا، دمشق.، منشورات وزارة الثقافة السورية.، 1990.، ص.، 11.

(124) انظر: ميرل، مارسيل.، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة، حسن نافعة، دار المستقبل العربي، بيروت، 1986، ص.، 227.

(125) دريدا، جاك.، ما الذي حدث في حدث 11 سبتمبر.، ترجمة، صفاء فتحي.، مراجعة، بشير السباعي.، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.، 2003، ص.، 56.

الشكل المعين يتحدث بلغة الملكة. إنه يتحدث الإنجليزية بوصفها لغة دولية، وهو أمر مختلف. كما أنه يتحدث بعدد من الأشكال المختلفة من الإنجليزية؛ وهي اللغة التي أستطاعت أن تحقق تجانسًا مع مجموعة متنوعة من اللغات الأخرى دون استبعادها[126].

يؤكد هذا التناول النمو المضطرد لتأثير الخطاب الثقافي الأمريكي على المستوى العالمي بعامة، والذي يطرح نفسه بوصفه ممثلاً دون منافس للحضارة المعاصرة، حيث اسْتُثْمِرَت الثورة المعرفية الجديدة –على نحو كبير– في الدعاية إلى هذا النموذج، وهذا ما وضعنا في عالم يجري تعديله على النمط الأمريكي، وجعل المتلقي في بلدان أقل تقدمًا سلبيًا أمام ما تطرحه هذه اللغة من ثقافات، وأقل قدرة على الانتقاد والمساءلة، وأشد ميلاً إلى الانقياد، نحو تقليد ما أنتجته نظم اجتماعية ومعرفية –غريبة عن ثقافته– من أنماط سلوك، وقد ساعد تأثير الثقافات الوافدة، وانتشارُها الهائل عبر الشاشة المرئية ووسائل النشر الإلكتروني، على سرعة حراكَ مفاهيم العولمة، وعجّلَ في الآن ذاته من ظهور تأثيراتها على شعوب العالم الثالث، ومعظم دول الأطراف، وذلك لصالح القوى المهيمنة على وسائط الاتصالات، ولفائدة منتج ثقافي أميركي على نحو أساس. أما التهديد الثقافي هنا فينجم عن أمرين، الأول: السيادة المضطردة لنماذجَ تنتمي إلى تصورات اجتماعية وثقافية وسياسية متناغمة بنائيًا، قائمة على الطرح الأمريكي – مع وعينا بوجود الاختلافات والخلافات في داخل هذا النموذج، الذي يبدو متراصًا على ما يحمله في كليته من تناقضات– وذلك بعد أن أخلت القوى المتصارعة الأخرى له السبيل، لأسباب ذاتية وموضوعية، خصوصًا بعد إنتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي أدى إلى نمو مطرد في استثمار البعد السياسي في الثقافي، ولا أستبعد توظيفه العسكري على نطاق واسع. أما الأمر الثاني فهو إمكانية نمو هذه البنية في اتجاه وحيد، على نحو يفقدها القدرة على المراجعة الداخلية والتصحيح، الأمر الذي يدفع العالم بمرور الوقت إلى بؤر صراع غير محسوبة، وفوضى دولية لها آثار وخيمة، فالاستخدام السياسي للثورة المعرفية القائمة، أمر وارد ومتاح –للأقوى– على الدوام، إن توظيف السياسي للثقافي لا يبتديء بالإقناع فحسب، بل يجاوزه إلى قدرته على إحداث الاستلاب الفكري، والاحتواء المعنوي والروحي.

---

(126) انظر: هول، ستيوارت.، "المحلي والعالمي: العولمة والأثنية".، مرجع سابق.، ص ص.، 54- 5.

إن الخطاب الأمريكي المعاصر هو خطاب قوة دون منازع، "وكل مزاولة للقوة يصاحبها خطاب يهدف إلى إضفاء شرعية على قوة الذين يزاولونها"[127] إن معنى القوة التي أقصدها هنا ليس بعيدًا عن مفهوم برتراند رسل لها; الذي يعرف القوة بوصفها "إحداث نتائج مقصودة"[128]، فإذا فككنا هذا المفهوم نجده يشير إلى نتائج مهمة أولها: أن القوةَ يسبق استخدامها قصد ونية أي أن آثارها ليست بريئة، فهي تخدم مصالح من استخدمها، ثانيها: إن القوة مفهومٌ تاريخي –أي نسبي ومتغير– فكي نتكلم عن القوة يجب علينا أن نحدد; من الذي يؤثر ومن يتأثر؟ وأين؟ ومتى؟ فللقوة هدف أيدولوجي يهتم بالسؤال عن الفضاء الذي تعمل فيه هذه القوة وهدفها؟ أي أننا لا يمكننا كشف قوة ما، وتعيين اتجاه تأثيرها، إلا بتحديد ظروف ممارستها، وشروط إنتاجها؟

إن التفكير في العلاقات الدولية يطرح أمامنا دائمًا مفهوم القوة. وهو مفهوم تدور حوله فئات مختلفة من النظم؛ ثنائية، ومتعددة، وغير ذلك. ويظل التفكير في القوة متأثرًا بالتفكير في الحرب. ولأنها تتبلور من منظور ثنائي بصورة أساسية، فهي تعرف بأنها القدرة على فرض الإرادة على الغير سواء على نحو إيجابي: أي حمل الآخر على فعل شيء لم يكن ليفعله بغير ذلك، أو على نحو سلبي: أي منع الآخر من أن يحملك على أن تفعل ما لا تريده. ويستخدم مصطلح "القوة" بنفس معنى مرادفه على الصعيد الداخلي "السلطة"[129]. ولا شك في أن انتصار أفلام هوليود، وبرامج التليفزيون الأمريكية التي فاقت أهمية "الفيلم" الأمريكي، لم يقتصر على كونه انتصارًا اقتصاديًّا فحسب، بل تكرّس بوصفه انتصارًا سياسيًّا أيضًا[130]. أما أوروبا، بكل ما ضيها الثقافي العريق، ففشلت في إنتاج ثقافة جماهيرية خاصة بها، الأمر الذي يُعدّ بالنسبة لثقافتها علامة فشل. فقد غرق الجمهور دونما تمييز في فيضان من السلع الثقافية ضئيلة الجودة ولكنها مُنتَجَة على نطاق كبير. "وتظل التكنولوچيا الغربية، ومركزية رأس المال، ومركزية التقنيات، ومركزية العمالة الماهرة في المجتمعات الغربية، فضلاً عن القصص والخيال بشأن

---

(127) انظر: بورديو، بيير.، أسئلة علم الاجتماع مرجع سابق.، ص.،243.

(128) See: Russell, Bertrand., Power.، London, Unwin Book.، Sixth Impression., 1971, p., 25.

(129) انظر: بادى. برتران، ماري – كلودسموتس.، مرجع سابق.، ص.،140.

(130) انظر: أبو الحاج. باربارا.، مرجع سابق.، ص.، 76.

المجتمعات الغربية، محطة توليد دائم لطاقة الثقافة الجماهيرية العالمية، فهي ثقافة؛ على الرغم من عالميتها، فإنها في الغرب، وتتحدث دائمًا بالانجليزية"[131].

أما أكثر ما يشد الانتباه من ظواهر العولمة، فهو هذا المدى من الانتشار والسيطرة الذي بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية "Popular Culture"، "التي أثرت على نحو هائل على أذواق الناس في العالم، فضلاً عن انتشار النمط الأمريكي في اللباس، والأطعمة السريعة، وغيرها من السلع الاستهلاكية، وذلك على نطاق إعلامي واسع، بالأخص بين الشباب، بالإضافة إلى ذلك صارت اللغة الإنكليزية لغة كونية، ومن أسباب هذا النفوذ; أولاً: سيطرة الاقتصاد الأمريكي بوصفه سوقًا مستوردة ومصدرة (...) بالإضافة إلى هيمنة شركات الإعلان الأمريكية (...) ومالهذا من قدرة كبيرة في التأثير في الأذواق وتوجيهها عالميًا، وفي تنميط الرموز الثقافية الناشئة، ثانيًا: التفوق الواضح للولايات المتحدة على منافسيها الاقتصاديين، في المجالات الثقافية والشعبية اللتين سبق لهما النمو تلبية لحاجات سوق داخلية ضخمة، تناسب تكوين المجتمع الأمريكي، بوصفه مزيجًا من المجموعات العرقية، والإثنية، والدينية، والثقافية، من دون هوية إثنية محددة، وهذا ما دفع إلى خلق "خلطة" ثقافية منفتحة تتمتع بقدر كبير من الجرأة والحرية؛ تخاطب أكبر عدد من هذا الجمهور، ثم أصبح لهذه المنتجات سوقًا خارجية لا تقل أهمية عن السوق الداخلية (...). وقد تمكنت الولايات المتحدة من استغلال قوتها في الإنتاج الفني و"التلفزيوني"، وفي الصناعة الترفيهية وشركات الأقمار الصناعية. لكن هذه الصادرات لا تعكس إلا المستوى المتدني من الأنشطة الثقافية الأمريكية، وبخلاف أوروبا الغربية، أدركت الولايات المتحدة في وقت مبكر، أن الثقافة الرفيعة سوقها محدود، فاتجهت إلى تقليد هذا النمط، شرائح كبيرة من مختلف بلدان الكرة الأرضية المنتمية إلى الشرائح الوسطى ذات التطلع الاستهلاكي على نحو خاص"[132].

وُلدَتْ "الثقافةُ الجماهيرية" في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوطنت في اوروبا الغربية، حيث لاقت فيها ذيوعًا وانتشارًا كبيرين، وتغلغلت عناصرها في معظم أنحاء الكرة الأرضية،

---

(131) انظر: فيذرستون. مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 110.

(132) انظر في هذا الخصوص: سالم، بول.، "الولايات المتحدة والعولمة; معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين"، المستقبل العربي، 229: 78- 90.

بصفتها ثقافة كونية في رسالتها، وفي انتشارها الذي يقترح على البشرية ثقافة جماهيرية كونية، هي الأولى في تاريخ الأرض، سواء على مستوى مضموناتها، أو أدوات توصيلها، وهي ثقافة كمية في أساسها، وقادرة على خلق اتجاهات استهلاكية قوية، بابتذالها! وذلك على نحو يجعل من الثقافة سلعة لها طابع الغواية، أما استراتيجياتها فتقف أمام ثقافة أخرى كيفية بأرستقراطيتها، وهما ضدان على مستوى التلقي، واحدة تريد أن يتكيف معها جمهورالمتلقين، وأخرى تتكيف معهم، ويذهب المفكر الفرنسي إدغار موران Edgar Morin [133]، إلى أن غداة الحرب العالمية الثانية هي البرهة التي اكتشفت فيها "السوسيولوجيا" الأمريكية الثقافة؛ التي أسمتها فيما بعد "الثقافة الجماهيرية"، وهي ثقافة أُنْتِجَتْ وفق معايير العمل الصناعي، وتُرَوَّجُ عبر تقنيات نشر كثيفة، ووسائل إعلام جماهيرية، تستهدف أكبر شريحة اجتماعية ممكنة، وتتميز بأنها ثقافة مفتوحة، تقبل التلون بأكثر من صبغة قومية، أو دينية. أما السمة الثانية المهمة التي يتسم بها هذا الشكل من الثقافة الجماهيرية العالمية فهي شكلها الخاص لتحقيق التجانس. إنه شكل من أشكال التمثيل الثقافي يعمل على إضفاء طابع التجانس، وله قدرة امتصاصية ضخمة للأشياء، كما كان من قبل، وبالرغم من ذلك فإن التجانس لا يكتمل أبدًا على نحو مطلق، ولا يعمل من أجل تحقيق الاكتمال، إنه يرغب في إقرار وامتصاص تلك الاختلافات القائمة في سياق ذلك الإطار الكبير الخاص بما هو في الأساس التصور الأمريكي للعالم.

ولا نستطيع أن نغض الطرف –في هذا السياق– عن التشابه بين المجتمعات الأوروبية في حيواتها وعدد هائل من أنماط المعيشة الأمريكية، وهو تشابه ليس في صالح الأطراف بأية حال، لأن التشاكلات القوية بين التصور الأمريكي والتصور الأوروبي برغم ما تحمله هذه من تناقضات، هي تشاكلات سهلة الاندماج والتوافق على الدوام، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف آليات المقاومة في ثقافات الأطراف، فالثقافة الأمريكية من الوجهة السياسية مازالت حتى اليوم في إسسها الفلسفية "ثقافة من إفراز التنوير الفرنسي والإنجليزي، فهذا التنوير هو مصدر قناعتها

---

[133] موران، إدغار.، روح الزمان: العصاب.، ج، 1.، ترجمة د. أنطوان حمصي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة.، 1995.، ص.، 97-8.

الأساسية ونهاية تفكيرها"[134]، إن القانون الذي يمكن أن نستخلصه من هذا التناول هو: يتناسب التقارب الأمريكي الأوروبي تناسبًا عكسيًا مع قدرة المقاومة الثقافية للأطراف، فكلما ازداد التقارب الأمريكي الأوروبي على مستوى البنيات الرمزية "التصورات الذهنية مثل صورة الأنا والآخر، والجغرافيا الخيالية المرتبطة بالهوية...إلخ. ازداد ابتعاد ثقافات الأطراف عن التأثير على نحو هائل، وضعفت قدرتها على المقاومة الجمعية. فأيديولوجية ثقافة الاستهلاك الجديدة، هي أيديولوجيا عابرة القارات. "إنها الثقافة التي تُغيّر العادات النفسية، والممارسات التقليدية، وتكتسحها في طريقها لتصبح مشابهة للحياة الأمريكية"[135].

إن تفرد الطرح الأمريكي بالساحة الدولية الآن وهيمنته الثقافية عليها، بالمقارنة مع وضعه السابق أدى –بعد انهيار الكتلة الاشتراكية– إلى استثمار هذا التفوق، بجانبيه المخطط له، أو العشوائي، ذاك الذي يقوم به أناس لا مصلحة لهم، وتَرْجَمتَهُ إلى مصالح سياسية واقتصادية. فقد أدي عجز مجتمعات معظم دول الأطراف الحالي وانظمتها السياسية إلى غياب مقدرتها على الحدِّ من تبني شعوبها لنماذج مجتمعات تفرض عليها –في مرحلة ثورة الاتصالات الحديثة– رؤيتها وقيمها، الأمر الذي يعيد تدوير الاستلاب بمفاهيم جديدة، ويخلق تبعية من نوع جديد متخف من وراء ضبابية فكرية تسود فيها أفكار ومعتقدات لا تسهم معظم دول العالم –حضاراته القديمة الكبيرة بخاصة في تشكيلها. حيث يطورالمضطهَدون –في هذا الوضع– سلسلة من المناهج تستبعد أي تصور للعالم بوصفه قضية أو مشكلة، وتهتم بإظهاره في صورة الكيان الثابت، أو بوصفه شيئًا معطى؛ شيئًا يتعين على الناس بوصفهم مجرد متفرجين أن يتكيفوا معه [136]. و"يعكس أسلوب الحياة الأمريكية بدءًا من تفاصيلها إلى أعمق معتقداتها وممارساتها الشعورية نظرة إلى العالم مكتفية بذاتها، تمثل بدورها انعكاسًا دقيقًا لبنية الاقتصاد ذاته"[137] "ولكي يؤدي التضليل الإعلامي دوره بفعالية أكبر لابد من إخفاء شواهد وجوده، أي حينما يشعر

---

(134) هيسي، ريتشارد.، "العقلانية والأسطورة في العصر الذري، ضرورة السلام الشامل كإطار للبحث عن الهوية الثقافية" في: أبحاث المؤتمر الخامس للمجموعة العربية الأوروبية للبحوث الاجتماعية، الهوية الثقافية للزمان.، تحرير مراد وهبة.، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.، 1992.، ص.، 48.

(135) أبو الحاج. باربارا.، مرجع سابق.، ص.، 85.

(136) Freier, Paulo., Pedagogy of the Oppressed., New York, Herder and Herde., 1971., p., 13.

في: شيلر، هربرت، أ.، مرجع سابق.، ص.، 22.

(137) شيلر، هربرت، أ.، مرجع سابق.، ص.، 15.

المضلَّلون بأن الأشياء هي على ما هي عليه من الوجهة الطبيعية أو من الوجهة الحتمية"[138]. وقد أدي عجز مجتمعات معظم دول الأطراف الحالي وانظمتها السياسية إلى غياب مقدرتها على الحدِّ من تبني شعوبها لنماذج مجتمعات تفرض عليها –في مرحلة ثورة الاتصالات الحديثة– رؤيتها وقيمها، الأمر الذي يعيد تدوير الاستلاب بمفاهيم جديدة، ويخلق تبعية من نوع جديد متخف من وراء ضبابية فكرية تسود فيها أفكار ومعتقدات لا تسهم معظم دول العالم –حضاراته القديمة الكبيرة بخاصة في تشكيلها. حيث يطورالمضطهَدون –في هذا الوضع– سلسلة من المناهج تستبعد أي تصور للعالم بوصفه قضية أو مشكلة، وتهتم بإظهاره في صورة الكيان الثابت، أو بوصفه شيئًا معطى، شيئًا يتعين على الناس بوصفهم مجرد متفرجين أن يتكيفوا معه.

أما المشكلة الحقيقية لدول الأطراف هنا فتكمن في خلق توازن نسبي في التبادل الثقافي، لتحويل منتجات الأطراف الثقافية إلى بضاعة عالمية، من هنا يمكننا أن نتكلم عن إمكانات جديدة للعولمة عبر تأثير الخصوصية على الكونية، دون الاكتفاء باتجاه وحيد فقط تتحكم فيه الثقافة الأمريكية، وعدد قليل من الدول الأوروبية في العالم. وتغيير هذا الوضع رهين مقدرة سياسات المقاومة الثقافية لدول الأطراف على فرض حضورها. فبرغم هذا الوضع الشائك، فإن الاقتصاد الكوكبي في القرن الواحد والعشرين يقدم أمرين متداخلين معًا، من المحال فصلهما: الأول: فرصة غير مسبوقة في التاريخ لخلق رخاء يعم العالم؛ والثاني: خطرًا محتملا على تراثات ثقافية امتدت قرونا في كل أنحاء العالم. [139]. وتتمثل المسألة المطروحة هنا في أن المركز يستعمر عقول الأطراف على نحو تراكمي – وذلك من خلال أُطر العملية الثقافية التي يمر عبرها التدفق عابر القوميات بسهولة، ومن بينها إطار السوق الذي يبدو، بطبيعة الحال، بارزًا[140].

إن الشعور بالتهديد الثقافي الذي تمارسه هيمنة أمريكية على وسائل الاتصال، فضلاً عن مركزية الثقافة الإنكليزية، وذيوعها، وسيطرتها على مختلف وسائط الاتصال الحديثة، لم ينل من دول الأطراف فحسب، بل عصف بقوة بثقافات أوروبية وآسيوية متقدمة، باتت تخشى على أمنها

---

(138) نفسه، ص.، 16.

(139) لورانس إى. هاريزون – وصمويل بى. هنتنجتون.، الثقافات وقيم التقدم.، مرجع سابق.، ص.،469.

(140) هانرز، أولف.، مرجع سابق.، ص.، 178.

الثقافي. حيث ظهر – في السنوات الأخيرة– عدد هائل من الدراسات عن العولمة، تناولت الجانب الخاص بتزايد هيمنة ثقافات مركزية معينة; الجانب الهرمي للامبريالية، الذي اتسم بانتشار القيم والسلع الاستهلاكية، وأنماط الحياة الأمريكية، وهي سمة يُشارُ إليها في عدد من المناقشات العلمية الدائرة باسم الامبريالية الثقافية الجديدة، التي انطلقت ضدها صيحات كثيرة تحذر من طمس الفوارق الثقافية، وامتصاص تلك الاختلافات القائمة في سياق ذلك الإطار الخاص، الذي يمثل في أساسه تصورًا ثقافيًّا أمريكيًّا للعالم، فبناء نظام عالمي، يزعم التوحيد، لا يشجع منطق التكامل فحسب، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، بل إنه يهيئ الظروف المواتية للاستبعاد أيضًا، وذلك حين يدفع إلى الأطراف أولئك الذين لا يملكون قدرة الدخول في الشبكات الدولية، ولا مبادرة الضغط من أجل تغيير اتجاهها. أما فكرة المركز، فلا امتياز لها إلا قياساً بموقع النظر، وبالقوة التي تترجمها "هنا والآن"، فالطرف يمكنه أن يكون مركزاً للمركز، والمركز هو الذي حدد مكان الطرف، لكن المهم هنا هو مَنْ كان أسبق في ترجمة رؤيته إلى ممارسة، ومن كان أسبق في تحويل المعرفة إلى وجهها الآخر وهو القوة! لأن هذا هو ما حدد على مر التاريخ موقع المركز، ومكان الطرف. هكذا، أصبحت التكنولوجيا أساسًا لمشروعية "الحديث"، من جهة، وحجابًا في الآن ذاته للصورة القديمة للأيديولوجيا، من جهة أخرى، "من أجل هذا، لم تقم السيادة التكنولوجيا الجزئية لطبقة محددة من مالكي التكنولوجيا بقمع حاجة التحرر لطبقات أخر فحسب، بل طعنت في هدف هذا التحرر في حدّ ذاته"، بعد أن حلت التكنولوجيا –بوصفها أيديولوجيا– محل اختيارات سياسية واجتماعية أخر، وهذا ما جعل التكنولوجيا متفقة مع الأيديولوجيات القديمة في كونها قد قامت –مثل سابقاتها– بحجب التساؤل عن الأسس الاجتماعية للمعيش، وهي أسس تأثرت بنائيًّا بالتقدم العلمي، والتكنولوجي، اللذين أعادا تنظيم المجال الاجتماعي. ربما كان ماذهب إليه المفكر الألماني يورجن هابرماس صحيحًا في أن التكنولوجيا "هي في كل مرة مشروع اجتماعي– تاريخي، يتم فيها، ومن خلالها تخطيط المجتمع، وفق مصالح المسيطرين عليه.." [141]. وهذا ما يثير أسئلةً جديدة حول شكل الهوية الثقافية التي تقترحها العولمة، وثورة الاتصالات الحديثة؟ كما يثير الأسئلة حول أثر هذا التقدم التكنولوجي المتسارع على الهويات الثقافية القومية!

---

[141] هابرماس، يورغن.، مرجع سابق.، ص.، 78.

2- 6- الهويات الفردية، والهوية الكلية:

تعتمد أية هوية قومية على تاريخ يعمل بوصفه أرضية مشتركة لعامة شعب ما من جهة، ويمثل الصفات المميزة لمجموعة من الناس من جهة أخرى، بحيث "يجمع هذا التاريخ المشترك ما بين مكونات العلاقة الجماعية المذكورة آنفا؛ مظاهر شعب شاهد، وأعراق هوية ثقافية خاصة"[142]. فغالبًا ما نشأ التفكير في الثقافات القومية بوصفها أوعية تُنقل، أولا: بمحتوياتها من جيل إلى آخر، وهي حكر وحيد لأمة واحدة، وثانيا: بتمييز فضائي يتكون من مناطق ثقافية لها فرادتها، وهو فهم عكس شعبية الأفكار القائمة حول كمال الثقافات، وطهارتها، من جهة، كما ربط على نحو وثيق بين الهوية والسلالة من جهة أخرى، ذلك برغم خضوع الهويات السلالية إلى جانب اجتماعي يصوغها، بالقدر ذاته الذي تخضع به الهويات القومية، ففي المجال السلالي، كما هي الحال في مجال القومية، لا يوجد شيء اسمه سلالة نقية، بل إن القوميات حقًّا، هي "قوميات مهجنة". فالقومية ليست من معطيات الطبيعة، وأيًّا ما كانت الروابط البعيدة التي قد تربطها ببعض الجماعات السلالية السالفة، فإن القوميات نتاج تكوين تاريخ حديث نسبيًا؛ بُنيت جميعها من عناصر ثقافية متنوعة.

وعلى الرغم من أن هناك من يرى فكرة الدولة القومية بوصفها التنظيم الأساسي، وبؤرة الإشعاع، لبناء هوية ثقافية جمعية، فإن هناك على الجانب الآخر من يرى –لأسباب متنوعة– "أن هذه العلاقة بين الدولة والهوية، قد أضحت علاقة متآكلة"[143]. فلم يعد ممكنا التفكير في الهوية من خلال صيغة التجانس القديمة نفسها. وليس صحيحًا أنه حين نكون منتبهين إلى اختلافات الهويات، وتناقضاتها، وتجزؤاتها، وتمزقاتها الداخلية العميقة، فإننا نكون واعين بتجانسها، فلم تعد هذه الهويات تمتلك نوع الفاعلية التفسيرية الشاملة والمؤثرة التي كانت لها من قبل[144]. ولم يعد الآن، في مكنة أية دولة أن تحتكر عملية التنشئة الاجتماعية، كما كانت من قبل، حتى لو زعمت ذلك. حيث تواجه دبلوماسية الدول الآن، تنظيمات، وشبكات دولية، يحل فيها العمل الفردي محل النظام المؤسسي. وسواء كانت هذه الشبكات لمشاريع تنتشر في أنحاء

---

(142) كرانغ، مايك.، الجغرافيا الثقافية مرجع سابق، ص.، 218.

(143) انظر: كينج، أنطوني.، "فضاءات الثقافة، فضاءات المعرفة"، في: الثقافة، والعولمة، والنظام العالمي.، مرجع سابق.، ص.، 32.

(144) انظر: هول، ستيوارت.، مرجع سابق.، ص.، 77.

العالم، أو لمبشرين، أو لتكافلات تجارية، أو أيديولوچية، أو عرقية، فإن العلاقات الدولية هذه، هي –في النهاية– نتاج هيكل العلاقات الفردية، فضلاً عن أن تنوع الإغراءات الدولية، التي يتعرض إليها الأفراد، وتعددها، تحررهم جزئيًّا من وصاية الدولة"[145].

وقد شهد القرن العشرون ثلاثة تطورات كانت تشجع الاتجاه نحو تحديد الهوية من منظور ثقافي، كان أول هذه التطورات، تعاظم الدور المسند إلى الوعي، والمعرفة، والعلم، مع زيادة كبيرة في القوة الإنتاجية للعمل، وهو ما أوجد إحساسًا بمحدودية النطاق الاقتصادي، وإمكانية إخضاعه إلى التحكم البشري. أما ثاني هذه التطورات، فكان هذا التحول الذي اتجه من تأكيد الادخار والتضحية، إلى تأكيد زيادة الاستهلاك، حيث نشأ الاستهلاك المكثف، والثقافة المكثفة بوصفهما نطاقين أساسيين لتكوين الهوية الشخصية. وأخيرًا، كان هناك تحول آخر اتجه؛ من نموذج صراع مجتمعي يقوم على العلاقة بين رأس المال والعمل، إلى نموذج تعاوني ارتبط –في الولايات المتحدة بخاصة– بمصطلح "الحقبة التقدمية". وهذا ما ساعد على ظهور خيال جديد، يهتم بالصراع فوق المادي؛ الشخصي، والاجتماعي، على حدٍّ سواء، القائم على الوسائل الذهنية"[146].

وقد أقام التشجيع العالمي للفردية، مجتمعا مع التعددية الإثنية والثقافية المتزايدة، وهي تعددية نجمت عن الهجرات الواسعة، والشتات السكاني، وضعف الروابط القومية، وهي عوامل كانت حاسمة في التحرك نحو ظرف صناعة "الأجنبية"، كما لعب –في الآن ذاته– ما يطلق عليه الاحتفال بالهوية الفردية الذاتية، المرتبط ضمنًا بالتنظيم الاجتماعي العقلاني، دورًا رئيسًا في التأسيس العالمي لأشكال متنوعة من الأقليات ذات الهويات الذاتية والجمعية[147].

تعني الفردية شكل وحدانية أكثر حميمية؛ وحدانيتنا النهائية والمحسومة، وسيكون المقصود حينئذٍ تحقيق الذات بأكثر ما فيها من شخصي، وعصي على كل مقارنة. ويمكننا هنا أن نترجم كلمة "التفرد" بتحقيق الفرد لذاته؛ تحقيق الذات، وذلك من خلال تبنى الفرد لخيارات يحارب من أجلها، ولا يحيل بشأنها إلى كونه مواطنًا، بل يستند إلى تصورات تأتيه من مصادر أخر. فهو يعمل، ويتنقل، ويعبر عن آراء، ويجري مقابلات ومبادلات، لنفسه أولاً، وللجماعات

---

(145) نفسه.، ص.، 75.

(146) فيذرستون. مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 306.

(147) انظر: سمايرز، جووست مرجع سابق.، ص ص.، 224- 5.

التي يمثلها بعد ذلك. حيث تواجه النزعة القومية بوصفها الإطار الجامع للهوية الثقافية التي ترعاها الدولة، تحديات متزايدة، تتمثل هذه التحديات في ميل الهوية الآن إلى الارتباط بالانتماءات ذات النطاق الضيق، أو المحدود، سواء على المستوى الإقليمي، أو غير الإقليمي، وذلك في ظل تقلص فعالية القدرة التكاملية للدولة، وهذا ما أفقدها جزءًا من معناها في النهاية. كما زاد من تفتت دور الجماعة الأخلاقية التي تضع المعايير، التي تدعم أنساق التوافق، والإجماع الأخلاقي. ويعد نجاحها في اجتذاب المزيد من المؤمنين بالمعايير التي تدعو إليها، وزيادة أعداد التابعين لها، وهي عملية تماثل بدورها عملية إيجاد الجماعة"[148].

كانت كل من النزعة الفردية، والإيديولوجيات الجماعية، ردود أفعال لأزمة الهوية الحديثة، فقُدّمَت الهوية بوصفها اختيارًا؛ حيث قدمتها الفردية للأقلية القادرة على الاختيار؛ وقدمتها إيديولوجيات "الانتماء" بوصفها جائزة ترضية، للأغلبية غير القادرة على الاختيار. وكان هناك طلب مستمر على كلا النوعين. ولعل تعايشهما كان يبدو غير متطابق مع أنصار العقل. وعلى الرغم من التناقض التجريدي، فالمعادلتان تنمان عن وجود تكامل بينهما بمجرد وضعهما في مواجهة المنطق النفسي الاجتماعي للمجتمع القائم بطبيعته على دعامتين. فمن يتميز بسعة الحيلة يجد في الاختيار بهجة. أما بالنسبة إلى من يفتقر إلى سعة الحيلة، فإن العجز عن الممارسة الفعلية للاختيار، الذي يبدو من الناحية النظرية مفتوحًا، سيؤدي إلى المهانة، والاحتياج الشديد إلى تعويض نفسي، لا يتحقق إلا بالهوية التي تنشأ على نحو جماعي. وإلى الرجوع إلى التراث، وما ارتبط به من حنين.

وقد تعلقت النزعة الفردية الجديدة –بانحسار التقاليد والعادات من حياتنا، وهي ظاهرة ارتبطت بتأثير العولمة بمفهومها الشامل، أكثر من كونها مجرد أثر من آثار نظام السوق. فقد لعبت دولة الرفاهية دورها: ونشأت تحت عباءة النزعة الجمعية مؤسسات عملت على تحرير الأفراد من ثوابت الماضي. بل إن هناك من يذهب إلى "أننا بدلاً من أن ننظر إلى عصرنا على أنه عصر تحلل أخلاقي، فإنه من الأفضل أن ننظر إليه على أنه عصر تحول أخلاقي. وإذا كانت النزعة الفردية المؤسسية ليست هي النزعة الأنانية، فليس لها الخطر ذاته على التضامن

---

(148) انظر: فيذرستون، مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص.، 202.

الاجتماعي، ولكنها تعني أننا يجب أن ننظر إلى أساليب جديدة لخلق هذا التضامن"[149]. خصوصًا "بعد أن تزامن تشظّي الهوية الاجتماعية، وتآكلها، مع غياب الاستقرار النسبي للدولة القومية، وأفول الاستقرار الذاتي للاقتصاد القومي، الذي ينبني عليه استقرار الهويات القومية، بوصفها أطرًا مرجعية تشير إليه"[150]. فمن الملاحظ في العقود الثلاثة الأخيرة بخاصة، هذا النمو المضطرد للهويات الفردية: "الأقليات، المجموعات الإثنية الصغيرة، الطوائف.. إلخ." وذلك على حساب الهويات الجمعية، أو القومية، وهو تفتيت يمس أكثر ما يمس الهويات الجمعية، والقومية بخاصة، ويسهل جمعَها في إطار أكبر، مثل القرية التي تنشد الوصول إليها سياسات العولمة، وذلك عبر مساعدة الأنا الفردية، أو الأنا الجزئية "Micro" في الوصول إلى أعلى حدودها الجمالية، متسمة بسماتها الكلية في أقصى درجات خصوصيتها وانعزالها، بصرف النظر عن انتمائها القومي، وذلك من خلال عملية مركبة لتفكيك آليات الحنين والولاء، وهما العنصران اللذين ربطا طويلاً حيوات مجموعة من الأفراد بوحدة حياة واحدة، عبر نشاط مناسب من الخيال. وهذا ما حدث تحت شعار التعددية في المجتمع الأمريكي بخاصة، أما المسألة "فليست تفضيل التعددية، لكن عبادتها، فعبادة الأثر تلك، تؤدي إلى تخريب البحث المتزن عن الحقيقة عن طريق الميل بها إلى الولع الأمريكي بالكم، (...) المتمثل في أن الأكثر هو الأفضل"[151]. ولكنها أكثرية لا تبتعد عن نزعة احتوائية أيضًا، وهو ما يشير إليه الشعار القومي الأمريكي الذي يظهر على العملة والرموز الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ "E Pluribus Unum" أي "واحد من كثير"، أو "من الكثير واحد"، وهو شعار مقتبس من قصيدة لفيرجيل يقدم فيها وصفة إعداد كرة الجبن! هذه التعددية يراها أوكتابيو باث على نحو مختلف حين يذهب إلى أن "المجتمعات الصناعية، بغض النظر عن اختلافاتها الأيديولوجية، أو السياسية، أو الاجتماعية، تصر على تحويل اختلافاتها الكيفية، أي الإنسانية، إلى تناسق كمي، وتطبق نظم الإنتاج الجماعي على الأخلاق، والفن، والمشاعر، وفي هذا إلغاء للتعارض، والاستثناء، على نحو قد يغلق سبل الوصول إلى التجارب العميقة التي تمنحها الحياة إلى الإنسان، والتي تكمن في إدراك

---

(149) انظر: جيدنز، أنتونى.، مرجع سابق.، ص ص.، 70- 1.

(150) هول، ستيوارت.، مرجع سابق.، ص.، 75.

(151) جاكوبي، راسل.، نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللا مبالاة.، ترجمة، فاروق عبد القادر.، الكويت، سلسلة عالم المعرفة.، 2001.، ص.، 48& 43.

الحقيقة بصفتها وحدة تتفق فيها الأضداد، إن القوى الجديدة تلغي الوحدة بقرار، وتلغي معها الحب، وهو الصورة المستترة، والملحمية للمشاركة"[152] وعلى الرغم مما تعانيه العبارة من اضطراب، فإنه اضطراب شديد الدلالة على العلاقة الجدلية التي استنتجناها من قبل حول الاهتمام الشديد بالفردي مقرون في سياسات العولمة باهتمام لا ينفصم بالكلي.

ثمّتَ عوامل ثلاثة على الأقل تساعد على تفجر الخصوصيات غير المحددة جيدًا على هذا النحو وهي: ارتداد الأيديولوجيات السياسية التعبوية، والأزمة التي تؤثر على أشكال التكامل المجتمعية، وتلك التي تؤثر على النظم الامبريالية الأخيرة. إن إعادة النظر في الأيديولوجيات السياسية من شأنها أن تضعف عمليات التعبئة الحزبية، وأن تنال من الصيغ السياسية لشرعية الدول والأنظمة، وأن تؤدي بالتالي إلى زيادة الاتجاهات إلى الفوضوية: وعندئذ يتم تنشيط عمليات تحقيق الذاتية الخصوصية على سبيل الإحلال. وتتجلى هذه العملية كأوضح ما يكون في أوروبا الوسطى والشرقية، في بداية التسعينات[153].

أما الخلاصة التي يمكنني استنتاجها في هذا السياق فهي اهتمام خطابات العولمة المختلفة –التي تخضع في معظمها لتصور حضاري واحد– بقطبين اثنين هما، قطب الهوية الجزئية "Micro identity" في أضيق تمثلاتها، والتي يشار إليها في هذا التناول باسم الهوية الفردية، وتضم فضلاً عن الهويات الفردية، الهويات الصغيرة التي يطلق عليها أحيانا الهويات الاجتماعية أو الثقافية الفرعية، أو التحتية "subcultures"[154]، والثاني هو قطب الهوية الكلية "Macro identity" في أوسع تمثلاته، وأهملت هذه السياسات ما بينهما؛ الهويات القومية بخاصة. من هنا يجد تساؤلنا عن ثوابتٍ ما نسبية، يمكن تأطيرها، أو كشف حراكها التاريخي، لمفهوم الهوية ما يبرره، وهذا ما يدفع بالمفهوم إلى بعده السياسي، وذلك عبر السؤال الدائم عن الفضاءات المتاحة التي يمكن فيها توظيف هذا المتخيل على الجانب الاجتماعي، وصناعته، خصوصًا إذا سعت تكتلات إنسانية كبرى، على المستوى الافتراضي، مثل

---

(152) باث، أوكتابيو.، متاهة الوحدة.، ترجمة، نادية جمال الدين.، الكويت، دار سعاد الصباح.، 1992.، ص ص.، 209- 10.

(153) بادى. برتران، ماري – كلودسموتس.، مرجع سابق.، ص.، 43.

(154) See: Hebdige, Dick.، Subculture: The Meaning of Style., London, Methuen., 1979., p., 148.

"الصينيين، أو العرب، أو الهنود".. إلخ. إلى إنجاز توازن في الخطاب المعرفي القائم، وتفكيك مركزيته الأمريكية الأوروبية، وهذا ما يصعب تحقيقه إلا عبر اشتراك أكبر عدد من الخبرات الإنسانية والتاريخية لهذه الحضارات فيه، وهو سبب إشارتنا إلى البعد القومي وأهمية توظيفه – على المستوى البراجماتي– في علاقته بمتخيل الهوية، من أجل تفكيك هذه الهيمنة القائمة من جانب واحد على الثورة المعرفية الجديدة، في أثناء التعامل النقدي مع مفهوم الهوية! وهو جانب يجاوز التعريف إلى التوظيف، وفي ظل العولمة التي تنتمي سياساتُها إلى ثقافة لها أصولٌ غربية متقاربة؛ تقوم –بشراسة– بفرض هيمنتها على الثقافات الأخَر، يصبح البحث في علاقة الثقافة بالهوية ملحًا.

إن رأس المال الرمزي المهيمن في حراكه الأمريكي الغربي المعاصر، لا يحاول طمس رؤوس الأموال الرمزية لدول الأطراف بخاصة، بل يحاول أن يعمل من خلالها. "فالرأسمالية لا تتقدم إلا على أرض متناقضة، وعليها أن تتغلب على تلك التناقضات التي تُنتج أشكالها الخاصة للتوسع. فهي ليست عملية تحدث في نهاية التاريخ. بل إنها عمل على أرضية ثقافية ما بعد حداثية، تتحرك بوصفها تشكيلاً عالميًّا، برغم كونها مساحة متناقضة بالكامل[155]. ففي المجتمع الحديث الذي ينتج استنساخًا منظمًّا ومضطردًا لنماذج ثقافية قوية مسيطرة، نجد أن وظيفة من له السيادة هي أن يقدم المركز الذي يحفظ تماسك المجتمع. فتصبح الثقافة السائدة على هذا النحو ثقافة هيمنة؛ ثقافة يهتدي إليها، وثقافة تحول مفهومي، واستيعاب عقدي، ثقافة تقدم نفسها بوصفها مثلاً، وتقدم مقاييسها بوصفها مقاييس عالمية؛ ثقافة تتطلب الاحترام والتنافس"[156].

هكذا تزعزع الثبات الذي حظت به الهويات الثقافية الوطنية في تاريخها الطويل، بوصفها معتقدًا اجتماعيًّا، وسياسيًّا على أقل تقدير، بعد أن قام الاهتمام بالهوية الفردية بنقل مختلف تجليات الهويات العالمية وآدابها وثقافاتها اتفاقًا واختلافًا، تباينًا واندغامًا، إلى مختلف أرجاء البشر على ظهر البسيطة، من خلال تدفقات هائلة، وشديدة التفاوت في آن، إلى كل إنسان في الكون، بصرف النظر عن هويته الخاصة المتخيلة، أو مكانه الجغرافي الذي يبعده عن الآخرين، وهذا ما غير المعادلة القديمة لمفهوم الهوية، فأصبحت الثقافة هوية، ولكنها ليست بالهوية، إذ

---

(155) انظر: هول، ستيوارت.، مرجع سابق.، ص ص.، 65- 7.

(156) فيذرستون، مايك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص ص.، 196- 7.

أصبح الاختيار الذي يمكن أن يتبناه المرء لمتخيله عن هويته أكثر اتساعًا بما لا يقارن، من ذي قبل، فنتاج التدفق الثقافي الهائل بين الثقافات، نتاج رحب، معبّأ بفضاءات لا نهائية هجينة، تتنامي على نحو حاد، وتضاعف على الدوام الهويات الفردية، في داخل الهويات القومية، بصفتها هويات مرتبطة باختيارات أفراد، وبما يرتضيه كل فرد لنفسه من ثقافات متداخلة، وهذا ما يقلل من حجم المشترك بينه وبين أفراد مجتمعه الوطني، أو القومي من جهة، فتصبح مساحة الآخرية متسعة إلى حدٍّ قد يقربه ممن كان يسميه "آخر" إبان سيادة الدولة القومية، من جهة أخرى، وقد أشعلت هذه الهجنة، على المستوى القومي، حدة الدعوات المنادية بالهوية القومية، والتي أرى أنها مرحلة لن تدوم طويلاً، وما نحصل عليه هنا وصف، لا تقويم، لأن تقليل الحدود القومية اللازمة لمتخيل هوية قومية ما عن نفسها، على الرغم مما يبدو من أنه يسير باتجاه التفتيت، فإنه سيضم فضاءً اوسع من الهويات على المستوى الكلي، لكن مستوى الوعي بها سيتغير، ويختلف على نحو كبير عن المفاهيم القومية التي كانت سائدة في الأدبيات القومية والوطنية، في علوم السياسة، والاجتماع، الكلاسية والمدرسية.

2- 7- <u>سيادة الدولة القومية، وتحولات القانون الدولي:</u>

أدى انهيار القطب السوفياتي الذي بدأ في عام 1989، إلى تحرر البلدان الشرقية، وإعادة توحيد ألمانيا، وقد تأكد بتفكك الاتحاد السوفياتي ذاته، في خريف عام 1991، الانتقال من نظام عالمي مستقر نسبيًّا، إلى نظام آخر يتعذر إدراك مكوناته. وأصبح حق الشعوب في السيطرة على مقدراتها هو المهيمين على إعادة رسم الحدود في شرق أوروبا، وفي آسيا الوسطى، وذلك دون قدرة على التكهن بعدد السيادات الجديدة الممكنة، أو طرائق توزيع السلطة السياسية والروحية، فضلاً عن التحكم في القوة العسكرية، والنقد، والشؤون الضريبية، وأدوات السياسة الاقتصادية، وذلك بعد أن اختفى مفهوم القطب، والكتل المنافسة، وغاب التراث الفكري للحرب الباردة، ولم يبق سوى التعددية المركزية، ومع تعدد القوى العسكرية المحلية، ازدادت مخاطر انبعاث مطامع إقليمية تصعب السيطرة عليها، في مواضع عديدة من العالم. ثم جاء انتشار الأسلحة النووية، والكيميائية، والبكتريولوچية، ليضيف إلى حالة الاضطراب والفوضى الكثير..

وقد مثّلَ التغيرُ في الوعي بمفهومي الزمان والمكان –الذي فرضته ثورة اتصالات حديثة فتحت الأمكنة والأزمنة بعضها على بعض– تحديًّا واجه الأنظمة الحاكمة، خصوصًا ما اتصل بتوظيف الدولة القومية السياسي لمفهوم الهوية، بحيث أضحى مفهوم الهوية الوطنية الذي كان يتسم بشكل من شكول الحماية والثبات، والذي ظل – في الدولة الحديثة– موظفًا لحماية الأيديولوجيا الوطنية، وفق ما تراه كل دولة –من أجل حماية مصالحها القومية والاستراتيجية– عرضة تبدل سريع مضطرد على المستوى المفهومي، وذلك بسبب تناقص قدرة الدولة الوطنية على الهيمنة على حدودها الإعلامية، وحقلها الثقافي، وهذا ما جعل من مشكلة الحفاظ على الهوية الوطنية في الدولة القومية، إشكالية مشتركة، تتفق عليها معظم الأنظمة في الدول الحديثة؛ "حيث تؤثر التحولات في طبيعة المعرفة، على السلطات العامة القائمة، وذلك على نحو يجبرها على إعادة دراسة علاقاتها –القانونية والفعلية– مع الشبكات الكبرى، وبوجه أعم، مع المجتمع المدني"[157].

أما أهم سمة من سمات التغير الحادث على الوعي المعاصر بالزمن، فهي تحرر الوعي من خضوع فهمه للزمن، مرتبطًا بانغلاقية المكان، فضلا عن تحرره من احتكامه إلى توقيت الدولة الوطنية المغلق، وإيقاعاته، حيث يجري الآن عبر وسائل الاتصال المعاصرة، تنظيم متواتر يسهم في توحيد الإيقاعات الزمنية المتعددة، في إيقاع عالمي –أو عولمي– واحد برغم تشتته! ومع اتساع التحكم الدولي الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي، ازدادت أهمية التغيرات الحادثة على القانون الدولي، "وتأثيراته على نظم الحكم القومية، وفي الهيئات الدولية، والأنظمة الدولية القائمة على المعاهدات، والاتفاقيات الدولية، فضلاً عن الهيئات المدنية الدولية التي تزاول الآن وظائف عامة عالمية، دفاعا عن حقوق الإنسان"[158]. وقد نجحت هذه المنظمات غير الحكومية في مجاوزة الحكومات جزئيًا، مثلما نجحت في الهرب من مركزية الدولة، وسلطتها، فشملت المنظمات القوية غير التابعة للدول شركات كبيرة متعددة الجنسيات، ومؤسسات مالية عالمية، والأمم المتحدة، والشركات السياسية مثل الاتحاد الأوروبي، والتحالفات العسكرية مثل منظمة حلف شمال الأطلنطي (NATO) [159]، وغير ذلك..

---

(157) ليوتار، جان فرانسوا.، الوضع ما بعد الحداثي.، مرجع سابق.، ص.، 29.
(158) هيرست. بول، وجراهام تومبسون.، مرجع سابق.، ص.، 285.
(159) انظر: تِلِى، تشارلز.، مرجع سابق.، ص.، 205.

وقد دفع –في ظل هذه المعطيات– النمو الجديد لوقائع السلوك الاقتصادي المعاصر، الذي شهد تطورًا تقنيًّا غير مسبوق، مقترنًا بانفتاح إعلامي هائل، فضلاً عن ذيوع وسائل الاتصالات الحديثة، من أقمار صناعية، وشبكات معلومات، وحاسبات آلية متقدمة، بتغيير حثيث على كثير من المفاهيم القانونية التي لم تعد تقبل الحصار في أطر محلية محدودة سابقة، أو في بنيات مغلقة، ولا تنصاع إلى النماذج القديمة "Old Paradigms" التي نشأت في فترة الحداثة، بحيث إننا لا نعدو الحق إذا قلنا إن الخط الرسمي الفاصل بين الشئون الداخلية والخارجية يتداعى سريعا. فبعد أن تصاعد تأثير رأس المال الأجنبي على الرأسمال القومي، وعلى السياسات الاقتصادية القومية، وبعد ازدياد الاعتماد الدولي المتبادل الذي بلغ حدًّا من التشابك لا تستطيع معه أية دولة –مهما كانت قوتها– إشباع جميع حاجاتها الضرورية اعتمادًا على قدرتها الذاتية، وبعد بروز الولايات المتحدة بوصفها مركزًا مهيمنًا، وقطبًا –يبدو حتى الآن– وحيدًا، ويقوم بتأكيد هيمنته يومًا بعد آخر، وهو يسعى إلى الانفراد بالتأثير على القرار الدولي في النظام العالمي الجديد، وذلك من خلال توظيف قدرته في التدخل العسكري المباشر، تهديدًا وممارسة، حماية لمصالحه; "بنما، الصومال، العراق، يوغسلافيا"، أو لمصالح حلفائه؛ "الكيان الصهيوني"، حدثت تحولات مفهومية مهمة على المستوى القانوني بخاصة، فتغيرت حدود كانت لصيقة بمفاهيم قانونية، وبمباديء تشريعية عامة، حافظ عليها النظام الدولي عددًا من العقود. أما أهم هذه المفاهيم التي مسها التغير، فتلك التي ارتبطت بالتحول الحادث على مبدإ يُعد من أهم مباديء القانون الدولي; وهو مبدأ سيادة الدولة الوطنية على حدودها; وأعني بالسيادة[160] في هذا السياق؛ ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية مطلقة، وانفرادية على جميع الأشخاص والأملاك.

ساعدت ثورة الاتصالات، وتكنولوجيا الإعلام، على إضعاف هائل لسيادة الدولة الوطنية على الإعلام في أراضيها، الأمر الذي دوّ ّ َل الأحداث المحلية، وخلق لها مسئولية جمعية، كما سمح هذا الانفتاح الإعلامي –على نحو كبير– بالتواصل بين الشعوب، وبزيادة تأثير ما يسمى بالمجتمع الدولي على سيادة الدولة المفردة على أراضيها ومواطنيها، فلم يعد المجتمع الدولي – بعد هذا الانفتاح– مكونًا من مجموع الشخصيات القانونية الممثلة له، بل يكاد يصبح شخصية قانونية منفصلة، وهو وضع قد أدى إلى اندغام بعض الحدود بين القانون الدولي والقانون الداخلي، بل أصبحت أولوية القانون الدولي على القانون الداخلي للدولة –في بعض التصرفات–

---

(160) انظر: هندي، إحسان.، مباديء القانون الدولي العام في السلم والحرب.، دمشق، دار الجيل.، 1984.، ص ص.، 172-5.

هي السائدة والمقبولة الآن، فلم يعد للدولة الوطنية سلطة القول الفصل بالنسبة إلى ما يحدث في داخل أراضيها، خصوصًا في التشريعات التي تخص قضايا البيئة، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، وحقوق الأطفال.. إلخ. بل جاوز هذا التغيير المفاهيمي والسلوكي مجاليه؛ السلمي والعسكري، إلى التدخل في حق دول أخرى ذات سيادة، في حرية امتلاك سلاحها الرادع، وإلى تقييد هذا الحق، بما في ذلك حق الدولة في القيام بأبحاثها العلمية، خصوصًا تلك الأبحاث التي تتسم بدرجة ما من قابلية توظيفها العسكري; فضلاً عن منعها من الحصول على تقنيات تتعلق بتصنيع ما يسمى "الأسلحة الاستراتيجية"، وذلك تحت دعوى المحافظة على المصلحة المشتركة للجماعة الدولية، وهي عناصر تثير القلق. فطبيعة الصراعات مبهمة، ولا يخضع أسلوب تداركها، ومجرياتُها، أو إنهاؤها إلى أية قواعد مجردة حاسمة. "فبعد اضمحلال حق الحرب، و"تسوية النزاعات بالوسائل السلمية"، ذلك الحق الطوباوى الذي كان سائدًا –إلى حدٍّ كبير– في ظل النظام الدولي القديم، ومع خصخصة العنف. لم ينجح شيء في موازنة تلك المظاهر الجديدة للفوضى العالمية، فعلاً وروحًا"[161]. وهذا ما منح المجتمع الدولي مساحة كبيرة يلعب فيها دورًا غير مسبوق في قضايا كانت إلى وقت قريب تقع ضمن اختصاصات الدولة الوطنية، وفي مجال سيادتها على أراضيها أو مواطنيها، بحيث جاوز القانون الدولي الآن دوره التعايشي، إلى دور أكثر فاعلية وخطورة في آن، وهو الدور المنوط بإخضاع ما يمكن أن يوصف بالخارج عن الشرعية الدولية، وهو وصف يشتبك بمفاهيم فضفاضة من جهة، ويرتبط تنفيذه بقدرة مركز دولي قوي، محدود، على إخضاع الآخرين لهذه المفاهيم من جهة أخرى.

كما يكمن في هذا التغير الحادث على المفاهيم والمباديء القانونية بعد آخر وهو إمكانية إساءة ما يُسمى بحق التدخل الدولي، فضلاً عما يسبق استخدام هذا "الحق" من كيل بأكثر من مكيال، في قضية واحدة، مثل تصرفات المجموعة الدولية بخصوص السلاح النووي الكوري، أو الإيراني، مقارنة بالسلاح النووي الإسرائيلي، على سبيل المثال، بسبب الخوف مما يسمى إساءة التصرف به، "فإذا أردنا أن نسألَ سؤالاً يكسر الألفة قليلاً" لقلنا; ماذا عن السلاح النووي الأمريكي ذاته؟ فهي الدولة الوحيدة التي استخدمته بالفعل! إن الشواهد على الكيل بأكثر من

---

[161] بادى. برتران، ماري – كلودسموتس.، مرجع سابق.، ص.، 175.

مكيال كثيرة، وهذا طبيعي –على أية حال– من منظور منطق القوة، أما المأخذ الثاني الذي يبدو جليًّا من الوهلة الأولى، فهو أن هذا الحق في التدخل على مستوي التشريع الدولي، أو على مستوى التنفيذ هو حق مقصور على القادر؛ الدول النووية الكبرى بخاصة، تلك التي يمكنها فعليًا أن تحرك الرأي العام حشدًا للتأييد، أو أن تحرك قواتها من أجل الإنذار أو التهديد، وهذا ما يخلط علاقة المصلحة بالحكم من جهة، وبالحق من جهة أخرى، على نحو يُخضع هذه القرارات إلى مقاصد بأعينها، ويسمها بدرجة كبيرة من غياب التجرد، أوعدالة التقويم. وتجدر الإشارة إلى بعد آخر هنا، يتمثل فيما يوفره امتلاك السلاح النووي من شكل حضور سياسي مؤثر وقوي على المستوى الدولي، فجميع البلدان الحائزة لأسلحة نووية، أيًّا كانت عقيدتها الاستراتيچية، تؤمن أن قدرة الردع التي يوفرها السلاح النووي لها ميزة مزدوجة: فهي تحبط، من جانب، أي عدوان أجنبي على الإقليم الوطني، وتتيح، من جانب آخر، توسيع حرية العمل السياسي خارج الحدود. فلا تُمسّ سيادة الدول –على نحو عام– إلا حين يكون ذلك مُتيسرا (من الناحية الفيزيائية، والعسكرية، والاقتصادية)، وهذا ما تتعرض إليه دائمًا، الدول الصغيرة، والضعيفة نسبيا، من قبل الدول الكبرى، تلك الدول النووية التي أثبتت أن تمسكها بسيادتها الخاصة، لا يكون إلا عبر الحدّ من سيادة الدول الأخرى.

نحن هنا أمام نظام دولي، يحكم لصالح "الأقوياء"، عبر حزمة فضفاضة من المفاهيم (يراد بها في هذا السياق جملة من المنطوقات الإنجازية المؤسَّسة، القابلة للتغيير، والتلاعب)، وتظل الأوضاع كلها "متوقفة على السياسة التي تُوظِّف هذه المفاهيم"[162] وهي سياسة ارتبطت، أكثر من أي وقت مضى، بمصالح الدول الكبرى، وبتحالفاتها، فعلى الرغم من إمكانية أن يقترن سلوك سياسي معين بفكرة الحرية، وبمبدأ حقوق الإنسان، فإن تطبيقه لا يعني خلوه من الأهواء، والمصالح، والأمثلة على ذلك كثيرة. فمازال المجتمع الدولي بعيدًا عن قدرة تطبيق هذه المفاهيم، تطبيقًا عادلاً، لأن القانون لدولي يواصل تبعيته المفرطة للدول ذات القوة. وهي دول عندما تنتقل إلى تطبيق ما تسميه مباديء حقوق الإنسان، أو حينما تريد ان تقف ضد "الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية"، فإنها تقوم بذلك –غالبًا– على نحو انتقائي، ومنحاز، وغير منزه عن الغرض، وذلك

---

(162) انظر: دريدا. جاك، وآخرون.، مرجع سابق.، ص ص.، 30- 1.

من خلال استراتيجيات معقدة، بل متناقضة في بعض الأحيان، وهذا ما يؤكد وقوع النظام العالمي الجديد تحت رحمة دول "لا تتمسك بسيادتها فحسب، وإنما تبسط هيمنتها على المحفل الدولي برمته؛ تدفعها مصالحها إلى التدخل في هذا المكان، دون سواه، مثلما حدث في الكوسوفو مثلا دون الشيشان، هذا إذا ما أردنا الاقتصار على أمثلة معاصرة"[163].

[163] نفسه.، ص.، 36.

ثالثًا: الخاتمة:

أود في النهاية، أن أشير إلى أن السمات التي قمت بتحديدها، هي أهم الركائز –في رأينا– التي يمكن أن نسند إليها بدء تاريخ العولمة من جهة، ونحدد من خلالها سياساتها، وآليات حراكها، من جهة أخرى، ومنها آليات، ساعدت على خلق الفضاء اللازم الذي حوّل مفاهيم ثقافية غربية نسبية إلى "حضارة كوكبية"، برغم كونها لا تزيد على ثقافات محلية تاريخية، تمتلك أصول معرفية واجتماعية متقاربة. وهي في حقيقتها ثقافات، تحاول بسبب تقدمها التقني، أن تفرض نفسها كوكبيًّا الآن، على المستويين الثقافي، والاجتماعي، وذلك برغم إن مفهوماتها الثقافية، ليست بالضرورة مفهومات أكثر منطقية، أو علمية، من غيرها من ثقافات.

وقد ذكرنا من قبل، إن لسياق الحضارة الجديد فهمًا، كانت تدعمه روح عصر التنوير، من خلال اهتمامها بالتطور البشري العلماني والتقدمي. ثم ارتبط هذا الفهم بعد ذلك بحضارة غربية صناعية حديثة؛ وهي حضارة علوم وتقنية، وقد أكدنا في السياق ذاته أننا لا نستطيع أن نغض الطرف عن التشابه بين المجتمعات الأوروبية في حيواتها، وعدد هائل من أنماط المعيشة الأمريكية، وهو تشابه ليس في صالح الأطراف بأية حال، لأن التشاكلات القوية بين التصور الأمريكي، والتصور الأوروبي، برغم ما تحمله هذه التشاكلات من تناقضات، هي تشاكلات سهلة الاندماج والتوافق على الدوام، وهذا ما قد يؤدي إلى إضعاف آليات المقاومة في ثقافات الأطراف، ذلك لأن الثقافة الأمريكية السائدة الآن، من الوجهة السياسية، مازالت حتى اليوم –في إسسها الفلسفية– "ثقافة من إفراز حركات التنوير، الفرنسي، والإنجليزي، أي أن هذا التنوير هو مصدر قناعتها الأساسية، ونهاية تفكيرها"[164]. فعلى الرغم من وجود التنافس الأمريكي الأوروبي الذي قد يصل إلى درجة الصراع، والحرب الثقافية، فإن انتصار طرف ما، لا يضعف الآخر، كما كان الوضع في الحروب التقليدية، بل يقويه! وذلك لانتماء هذه الثقافت إلى نموذج بنائي رأسمالي واحد. إن معارضة الهيمنة الرأسمالية الأوروبية للهيمنة الأمريكية ليست –بالضرورة– مضادة لمنطق الرأسمالية في حقيقته"، [165] بقدر ما تمثل رأسمالية أخرى صاعدة تبحث لنفسها عن مكان، وهذا ما يدل على صحة الرأي الذي يذهب إلى "أن الاستثمار الأمريكي يساعد أكثر

---

[164] هيسي، ريتشارد.، مرجع سابق.، ص.، 48.

[165] Brewer, Anthony., p., cit., p., 293.

مما يعوق امتداد الرأسمالية الأوروبية، على نحو أوضح يمكن القول إن التوسع الرأسمالي قد يكون مكملاً، أكثر من كونه منافسًا للتوسعات الرأسمالية الأخر.

أخذت الثقافة الأمريكية، ذات الأصول الاوروبية، بعدًا حضاريًا مهيمنًا على ثقافات العالم الآخر، من خلال شبكة متداخلة من العناصر، وهي عناصر يصعب الفكاك منها، دون وجود تكتلات قوية عالمية بديلة، على المستويين النظري والمادي، أما أبرز هذه العناصر، فهو سيطرة تلك المظلة الشاسعة من النظام الرأسمالي، على انحاء الكرة الأرضية، وكوكبة أزماته، عن طريق توظيف القدرة التقنية من جهة، وفرض منتجاتها السلعية، عبر حركة تداول كوكبية من جهة أخرى، وهي منتجات اتخذت طابعًا "فتشيًّا"، له غوايته، فلا يمكننا النظر إلى التكنولوجيا الآن إلا من خلال بعدها السياسي، أما وسيلة التكنولوجيا، وأداتها الناجعة في خلق هذا التأثير السياسي، فكانت استبدال الصورة بالكلمة، فالصورة لغة عالمية لا تحتاج إلى فائض قول، استخدمتها سياسات العولمة، التي تهيمن عليها ثقافة شعبية أمريكية، لخلق تيار قوي –يصعب مقاومته– من التدفق الثقافي، يجاوز الثقافات المحلية، واللغات، وقد ساعده على ذلك شيوع وسائط التصال الحديثة، وهي وسائط يسود فيها استخدام اللغة الإنكليزية على نحو هائل، وهذا ما دعم هذه اللغة، وخلق انتشارًا هائلاً لها في المعاملات على الشبكة بخاصة.

أضعف تشجيع الفروقات الثانوية بين الهويات، فضلاً عن دعم الهويات الفردية، والعرقية، والإثنية، والهويات الجمعية الصغيرة، من قدرة الدولة القومية على فرض تماسكها القومي، الذي حافظت عليه من قبل، كما منعها المحافظة على تكتلاتها الثقافية الجمعية القائمة على فلسفات الولاء، والحنين، وهو وضع يشاكل تكوين المجتمع الأمريكي الهجين ذاته، في مستوى بنيوي على أقل تقدير، وهو وضع أسهم في تداعي مفاهيم القانون الدولي على نحو ملحوظ، وهو تداع أثر من جانب آخر على هذه التحولات، التي دعمته بدورها، وهذا ما وضع الثقافة الشعبية الأمريكية، وقيمها الكامنة من أفلام، وبرامج، ومأكل، ومشرب، وملبس، وأساليب حياة، بما تحمله هذه المنتجات من قيم اجتماعية، وثقافية، وغير ذلك، في الصدارة، فشهدنا من خلال هذا الإغراق الثقافي للمنتجات الثقافية الأمريكية بخاصة، عولمة ثقافية قوية، لها آثارها الشسياسية

والاقتصادية والاجتماعية على بقية ثقافات العالم، وهو انتشار دعم متخيلاً يعتقد أن الثقافة الأمريكية الجماهيرية، وقيمها، تُعَدّ ممثلاً –دون منازع– للحضارة في زماننا المعيش!

أما ما أذهب إليه هنا فهو، ما يمكن أن تتخذه العولمة من شكول أخر، عديدة، غير ما هي عليه الآن، وذلك لأنه من الخطأ أن نوحد بين الواقعة (سمات العولمة، والأطراف المتحكمين بها، هنا الآن)، والممكن الآخر الذي يستطيع أن يجعل للعولمة وجهًا حضاريًّا بحق، فالعولمة في النهاية، برغم كونها عملية "Process"، بالمفهوم العلمي للكلمة، لا تعدو أن تكون مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية المتأخرة، ووسيلة من وسائل خروج الرأسمالية المعاصرة من أزمتها التاريخية، على المستويين النظري، والتطبيقي. وأذهب إلى أن هذا هو ما يحدث الآن، عبر إشراك العالم كله في أزمة الرأسمالية المتأخرة، هنا تكمن الإشكالية الحقّ، التي تطرحها العولمة على ثقافات الأطراف، وعلى شعوب الحضارات القديمة بخاصة. وهذا ما حاول الجزء الأول من هذا العمل أن يوضحه. فلن يتسنى للعولمة أن تتخذ شكلاً جديدًا أكثر إنسانية، وأشد مراعاة لقيم الثقافة، والتعليم، والتربية، النسبية، لشعوب العالم المختلفة، إلا بقدرة الثقافات الأخر؛ ثقافات الحضارات القديمة بخاصة، على المقاومة الواعية، وذلك بما تملكه من قدرة نسبية على الحشد القومي، والاجتماعي، وما تستطيع توظيفه من استخدام سياسات الولاء الوطني، والحنين، عندئذٍ ينشأ النزاع بين الثقافة والحضارة، بين شكلين من الشكول العديدة الممكنة للعولمة؛ يقدم الشكل الأول نفسه بوصفه حضارة، أما الشكل الثاني فهو ذاك الغائب المحتمل، والآخر الممكن الذي تحاول ثقافات الأطراف المقاوِمَة أن تصل إليه، عبر إرغام من يقدم ثقافته بوصفها حضارة، على تقديمها بوصفها ثقافة. إن التناظر بين القوة الثقافية الرمزية، والقوة المادية، والعسكرية، والتكنولوجية، خادع، لأنه افتراض لا يضع الإمكانات والقوى الكامنة لدول، تعدُّ جوانب غير ظاهرة من ثقافاتها، أقوى كثيرًا من قواها المادية، في الحسبان، ويظل هذا التناظر الموظف بين المادي، والعسكري، والرمزي –وما يدفع به من تأثيرات متبادلة، بينها، مهيمنًا على التيار العام لسياسات العولمة حتى الآن. وإن كنا نؤمن في النهاية، بأنه على الرغم من أن حركة التاريخ، ليست تلك التي يرسمها لنا الغرب، وأن اندراجنا –الواعي– فيها لا يعني استلابنا أمامها، فإن فكرةَ الثقافة النقية التي لايلوثها الاختلاط، وإن جاءت من فكر نقدي مختلف، تقع في الفخِّ ذاته;

أحادية النظرة التي تؤدي إلى نفي الآخر، وأنا ما زلت ممن يرون، باختصارٍ شديد، أن حركةَ الوعي المقاوم، تعي جيدًا، سطحيةَ الدعوى التي تنادي بتفادي بُنَى المعرفة الغربية.

يعد هذا التناول توضيحاً لما أشير إليه من أن *كل تكنولوجيا تفرز أيدولوجيتها*، حيث لا يمكننا استيعاب التغيرات الاجتماعية، والثقافية، المعاصرة، دون فهم آثار التكنولوجيا الكامنة من خلفها، فكل قفزة تكنولوجية جديدة تخلق تأثيرات اجتماعية، وثقافية، بينة على مختلف البيئات العالمية، وهذا ما يثير أسئلةً جديدة حول شكل الهوية الثقافية التي تقترحها العولمة وثورة الاتصالات الحديثة؟ وأثر هذا الشكل على الهويات الثقافية الأخر، والسبل الصحيحة لإدارة الصراع معه.. إلخ. إن طرحي هذا يقف معادياً للطرح الذي يرى التكنولوجيا مفهوماً محايداً، إن التكنولوجيا في بعدها الاجتماعي ممارسة تاريخية، أي أنها ترتبط بشكل تبادلي مع أبعاد اقتصادية، وثقافية، وسياسية، تصوغ شكل الوجود القائم، وتؤثر بشكل رئيس في مضمونه ووظيفته. أي أن لها محمولاً سياسيًّا دائمًا، "فالتكنولوجيا سياسة قبل أن تكون أي شيء آخر، لأن منطقها الأول هو منطق السيطرة، والسياسة تفترض دوماً وجود سائسين ومسوسين، وهي سياسة أيضاً لأنها تخدم مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة في العصر الراهن"[166].

أود في النهاية، أن أشير إلى أن السمات التي قمت بتحديدها، هي أهم الركائز –في رأينا– التي يمكن أن نسند إليها بدء تاريخ العولمة من جهة، وسياساتها، وآليات حراكها من جهة أخرى، ومنها آليات، ساعدت على خلق الفضاء اللازم الذي حوّل مفاهيم ثقافية غربية نسبية إلى مفهوم لحضارة كوكبية، برغم إنه لا يزيد على كونه ثقافة محلية تاريخية، تمتلك أصول معرفية واجتماعية متقاربة، انتشرت بسبب تقدمها التقني، واستطاعت أن تفرض نفسها كوكبيًّا الآن، على المستويين الثقافي، والاجتماعي، وذلك برغم إن مفهومات هذه الثقافة، ليست بالضرورة مفهومات أكثر منطقية، أو علمية، من مفهومات غيرها من ثقافات. أما سؤال العولمة الأهم فلا يتعلق –في ظني– بالسمات أو بالمفاهيم فقط، بل يتعلق بالمالك المستخدم لأدوات نشر هذه المفاهيم ووسائلها من وسائط اتصال حديثة "ميديا" وخلافه، فلا يمكننا أن نتجاهل التأثير الحادث عن المفاهيم والأفكار السياسية، والاقتصادية، والفكرية، والثقافية، التي يسعى إلى تحقيقها على

---

[166] ماركوز، هربرت.، الإنسان ذو البعد الواحد.، ترجمة جورج طرابيشي.، ط، 3.، بيروت، دار الآداب.، 1988.، ص.، 19.

مستوى كونيّ مالكُ هذه الأدوات، ولا يمكننا أن نظن أن السلوك الإعلامي لا يخدم مصالح القائمين عليه، مهما غُلِفَّ هذا السلوك بأبعاد إنسانية، برغم وعينا أنه يمكن أن تمنح وسائل الاتصال وجهًا عالميًّا للثقافات، وتخرجها من محيطها الإقليمي، لكن الأمر سيظل في آخر المطاف رهينًا بمالك هذه الوسائل، وبالتوازن الدولي في إدارة هذه الملكية وحوزها، أي كل ما يكسر الاحتكار، والاحتكار المتعدد في هذا السوق..